التكامل الاقتصادى العربى فى ظل العولمة

دكتور جابر محمد محمد الجزار

قسم الاقتصاد ـ كلية التجارة

جامعة حلون

العدد226 - أول يوليو 2006

تمهيد

يتضمن هذا الكتيب جهد ثلاثة ابحاث عن التكامل الاقتصادي العربي، بدأ من منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (جافتا) Great Arab Free Trade Area(GAFTA) ، والتجارة العربية البينية وتطورها منذ اوائل الثمانينات وحتي عام ٢٠٠٤، ثم جهود تكامل البورصات العربية للوصول الي البورصة العربية الموحدة.

وقد روعي فيه التركيز علي فترة انتشار ظاهرة العولمة Globalization بما تحمله من تحرير للتجارة والاستثمار وانفتاح الحدود لتدفقات رؤوس الاموال والتكنولوجيا وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية العملاقة سواء كانت تكتلات اقتصادية اقليمية (مثل اوروبا الموحدة، والاسيان، والنافتا، والكوميسا... وغيرها)، او شركات متعددة الجنسية.

ان ظاهرة العولمة لها ابعاد اقتصادية، وسياسية، واجتماعية متعددة، وسوف تركز الدراسة علي الابعاد الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالمزايا التي اتاحتها منظمة التجارة العالمية World Trade Orgnization (WTO) لاقامة التكتلات الاقليمية التي منها (الجافتا)، حيث تتيح منظمة التجارة العالمية لهذه التكتلات الاعفاء من تطبيق شرط الدولة الاولي بالرعاية، وهذه احدي ثمار العولمة التي ينبغي استثمارها بزيادة درجات التكامل والوصول الي السوق العربية المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية في اقرب وقت ممكن.

اولاً: فوائد التكامل الاقليمي[1] .

والتكامل الاقتصادي العربي هو احد ابرز اشكال التكامل الاقتصادي، ولذا فان تفعيل التجارة البينية واقامة منطقة تجارة حرة عربية يعتبران ضرورة ملحة ومن شأن انشاء منطقة تجارة عربية مصممة ومنفذة بشكل جيد ان يعود بمنافع عديدة علي العالم العربي اهمها ما يلي

١. خلق سوق اقتصادية عربية كبيرة تضم حوالي ٣٠٠ مليون مستهلك ويقارب فيها الناتج المحلي الاجمالي ٥٠٠مليار دولار
٢. اتباع اسلوب الانتاج بكميات كبيرة(وفورات الحجم) الذي سيؤدي إلي توزيع أكفأ للموارد والي إنتاجية اكبر وبالتالي الي تسارع وتيرة التطور والنمو الاقتصاديّ العربيين
٣. تسهيل الدمج التدريجي للاقتصادات العربية في النظام الجديد للتجارة العالمية

---

[1] الامم المتحدة (٢٠٠٥)، " الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في دول منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤ "، نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ص ص ٢٧-٢٨.

٤. دعم قوة التفاوض العربية داخل منظمة التجارة العالمية وفي مواجهة التكتلات الاقليمية الاخري علي حد سواء

٥. زيادة التنافس بين المنتجين الامر الذي سيؤدي الي تحسين نوعية السلع العربية

٦. تحفيز روح المبادرة وتشجيع المشاريع العربية

٧. فتح المجال لـــ تقسيم عملية التصنيع بحيث يتشارك منتجون من مختلف الاقطار العربية ففي صناعة السلعة الواحدة ويتبادلون بيعاً وشراءً ، العناصر الداخلة في انتاج تلك السلعة

٨. اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والاقليمية والأجنبية

٩. زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لنقل التكنولوجيا

١٠. تسهيل نقل كافة السلع والخدمات ضمن المنطقة العربية

١١. وضع حجر الأساس لإقامة السوق العربية المشتركة

١٢. تفادي الوصول إلي الحالة العبثية التي تنشأ من تحرير التجارة بين الاقطار العربية من جهة واوربا والتكتلات الاقتصادية الاخري من جهة ثانية بينما لا تزال التجارة البينية العربية مقيدة ومثل هذا التكتل يحد من قدرة اوربا علي انفراد في استقطاب معظم تدفقات رؤوس الاموال في اطار الشراكة الأوربية- المتوسطية وحينئذ تتجه هذه التدفقات بكمية اكبر الي الأقطار العربية.

ثانياً: معوقات التكامل الاقليمي.

وبالرغم من اهمية تفعيل التجارة العربية البينية هناك العديد من العوامل التي ساهمت وتساهم في اضعاف هذه التجارة وان كان بعضها خارجاً عن إرادة الدول العربية لكونها تعود إلي تركيبة وتشابه الموارد الاقتصادية العربية ونستعرض منها ثلاثه عشر عاملاً يعتقد انها تمثل أهم تلك العوامل وهي:

١- اعتماد الدول العربية بشكل رئيسي علي صادرات النفط والغاز التي تشكل حوالي ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات العربية وتذهب كلها تقريبا الي خارج المنطقة

٢- تتميز السلع المصنعة في دول المنطقة بجودة منخفضة مقارنة بالسلع المصنعة في الدول الاخري مما يؤثر سلباً علي التجارة العربية البينية

٣- تباين الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية ان كانت معظم الاقطار العربية ان كانت معظم الأقطار العربية قد اختارت مؤخراً سياسات الاقتصادية المنفتحة الي الخارج والمحفزة تصدير مما بدأ يساهم في تنشيط التجارة البينية العربية

٤- يؤدي تشابه البنية الانتاجية بين معظم الدول العربية الي خلق سلع مكملة بعضها البعض ففي دول مجلس التعاون الخليجي يشكل النفط والغاز والبتروكيماويات

والالمنيوم والصناعات الخفيفة قاسماً مشتركاً فيما بينها وبالنسبة إلي اقتصاديات دول المنطقة الأكثر تنوعاً تمثل السلع النسيجية والصناعات الغذائية وصناعة المعادن والماكينات اهمية كبري في الناتج المحلي الاجمالي للعمالة في عدد كبير من تلك الاقتصاديات مثل مصر والاردن والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس كما لا تنتج الدول العربية مجتمعة ما يكفي احتياجات اسواقها المحلية مما يضطرها إلي الاعتماد علي الخارج بشكل رئيسي

٥- لعبت لوائح السلع الصناعية والزراعيةمستثناه من تحرير التجارة البينية وضمت انواعاً عديدة من السلع دوراً مهماً في المستوي المنخفض للتجارة العربية البينية

٦- غياب تحديد دقيق لقواعد المنشأ

٧- ما زالت معظم الأقطار العربية تفرض رسوماً وضرائب ذات مفعول مماثل للتعريفة الجمركية علي السلع المستوردة والمصدرة مما يساهم في ارتفاع الاسعار

٨- لم يلتزم عدد كبير من دول المنطقة بمتطلبات الاتفاقية التجارية العربية بسبب غياب الية لتسوية النزاعات ذات مصداقية عالية بالرغم من وجود مثل تلك الآلية في جامعة الدول العربية وهذا يظهر الحاجة الماسة لإعادة النظر في تحديد دور واحكام تلك الآلية تفعيل قدراتها

٩- ما زالت معظم الأقطار العربية تفرض عوائق غير جمركية من جواجز إدارية وكمية ومالية مما ينعكس سلباً علي مستوي التجارة العربية البينية

١٠-ارتفاع كلفة النقل نسبياً بين الاقطار العربية بالرغم من قربها الجغرافي بعضها من بعض وتجدر الإشارة في هذا السياق الي ان عدة عوامل زادت الامر سوءاً ومنها بيروقراطية المعاملات الإدارية علي الحدود وعدم توافر شبكة مواصلات فعالة تربط بين بلدان المنطقة

١١-غياب إرادة سياسية كافية لردع مجموعات الضغط المتأذية من نتائج التكامل الاقتصادي العربي

١٢-غياب آلية للتعويض ومساعدة المنتجين المتضررين من عملية تحرير التجارة العربية البينية

١٣- ساهمت احداث العراق الأخيرة في زعزعة الاستقرار في العالم العربي والحد من حرية وسهولة نقل البضائع والموارد بين العراق والدول العربية المجاورة

ولكن تحليل تطور التجارة العربية البينية ينقلنا الي واقع غير سار، لانخفاض نسبة التجارة العربية البينية الي اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية التي لم تتعدي ١٠,١ %

خلال فترة الدراسة. كما ان محاولات التكامل العربي في مجال البورصات محدودة علي الرغم من الاتفاق علي ضورة اقامة بورصة عربية موحدة.

وينقسم الكتيب الي ثلاث فصول رئيسية هي:

***الفصل الاول:**تفعيل تجارب التكامل الاقتصادي العربي (مع اشارة خاصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري: الجافتا)*

***الفصل الثاني:**تحليل تطور التجارة العربية البينية وسبل مواجة معوقاتها*

***الفصل الثالث:** تفعيل تكامل البورصات العربية لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي (مع الاشارة الي بعض بورصات دول مجلس التعاون الخليجي).*

الفصل الأول

تفعيل تجارب التكامل الاقتصادى العربى

مع إشارة خاصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)

مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين العديد من التطـورات الاقتـصادية والتكنولوجية التي تمخضت عن ملامح جديدة له. وخاصة منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين وانشأ منظمة التجـارة العالميـة World Trade Organization (WTO) التـي أكملت الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العلمي بعد صندوق النقـد الـدولي (IMF) والبنك الدولي World Bank، وتهدف منظمة التجارة العالمية الى تحرير وتنـشيط التجـارة الدولية.

ومن ناحية أخرى فقد شهدت الساحة الاقتصادية قيام العديد من التكتلات بين مختلـف دول العالم، والتي من أبرزها الاتحاد الأوروبي، "والنافتا" منطقة التجارة الحرة لدول أمريكـا الشمالية (أمريكا، وكندا، والمكسيك)، "والاسيان" كتكتل اقليمي لبعض دول جنوب آسيا والتـي يقع في مقدمتهم كل من (الهند، ماليزيا، باكستان، سـنغافوره، اندونيـسيا، فيتنـام، وسـلطنة بروناى)، و "الكوميسا" السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا.

The Common Market of East and Southern Africa (COMESA).

وغيرها من التكتلات الاقليمية. وعلى الرغم من زيادة التوجهات العالمية نحو العولمة Globalization وانصهار الحدود الجغرافية للدول، وانفتـاح الاقتـصادات العالميـة علـى بعضها، إلا أن ذلك لم يلغي تلك الكيانات الاقليمية العملاقة بهدف تحريـر التجـارة وتـدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين الدول داخل التكتلات الاقليمية من جانب، وفيما بـين التكـتلات الاقليمية وبعضها البعض وبين الدول من جانب آخر.

لقد سمحت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (التي تضم في عضويتها احـدي عـشر دولة عربية)[1] باستثناء التكتلات الاقتصادية من تطبيق مبدأ الدولة الأولـى بالرعايـة وتعـد

---

[1] الدول العربية الاعضاء في (WTO) هي:الاردن، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، وموريتانيا حتي ٢٠٠٤. وهناك دول عربية اخري في طور الانضمام هي المملكة العربية السعودية،

منطقة التجارة الحرة الحد الأدنى لمثل هذه التكتلات، ويتم فيها الغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدول الاطراف فيها، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية في مواجهة البلدان الأخرى.

إن هذه التطورات أدت الى حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي لمواجهتها منذ عام ١٩٥٣، والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار.

ومن ثم برزت أهمية انشاء سوق عربية مشتركة، ثم انشاء منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية.

وفي ضوء ذلك سوف تتناول هذه الدراسة تجارب التكامل الاقتصادي العربي بدأ بالتأصيل النظري لمفهوم ودرجات التكامل الاقتصادي حتى انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية عام ١٩٩٨.

مشكلة الدراسة:-

تتلخص مشكلة الدراسة في انخفاض نسبة التجارة العربية البينية الي اجمالي تجارة الدول العربية ، حيث لم تزيد هذه النسبة عن ٨,١% عام ٢٠٠٢، في حين بلغت حصة التجارة البينية لبلدان الاتحاد الاوروبي ٦٢%، ولبلدان اتفاق التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) ٤٦%، ولرابطة امم جنوب شرق اسيا (الاسيان) ٢٤%[١] ، هذا من جانب .

ومن الجانب الاخر عدم نجاح محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة وخاصة تجربة السوق العربية المشتركة التي بدأت عام ١٩٦٤ ولم تنجح في التطبيق العملي لها، علي الرغم من ان محاولات التكامل الاقتصادي العربي بدأت منذ عام ١٩٥٣ قبل اتفاقية روما ١٩٥٧ التي تطورت مراحلها التكاملية المختلفة الي ان وصلت الي تكوين الاتحاد الاوروبي وعملة اوروبية موحدة " اليورو "، ولم تنجح محاولات التكامل العربي التي سبقتها .

ولبنان، واليمن، والسودان، والجزائر. وهناك دول حصلت حديثاً علي مراقب هي العراق، والجماهيرية العربية الليبية. للمزيد من التفاصيل انظر:

- الامم المتحدة(٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٥-١٦.

[١] المرجع السابق، ص ٣٩.

إن محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة لم يكتب لها النجاح ، والامل معقــود علي نجاح منطقة التجــارة الحــرة العربيــة الكبــري Great Arab Free Trade Area (GAFTA) (الجافتا)، وتطورها فيما بعد للوصول الي الاندماج اقتصادي للــدول العربيــة اسوة بالنموذج الاوروبي .

المبحث الاول

التأصيل النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي

لقد عرف بيلا بلاسا (١٩٦٠) B.Balassa التكامل الاقتصادي بأنه "عملية الغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة"، وأكد آخرون أن هذا الالغاء لابد وأن يترافق مع ازاحة أي نوع من العقبات أمام انتقال عوامل الانتاج، ووفقا لنظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز والقيود أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، وحسب مدى الازالة تتمايز صور [1](Types) وأنواع أو درجات التكامل الاقتصادي بين منطقة التفضيل الجزئي Partial Perference، ومنطقة التجارة الحرة Free Trade، والاتحاد الجمركي Customs Union، والسوق المشتركة Common Market، والاتحاد الاقتصادي الكامل Complete Economic Integration، الذي قد يشمل على التكامل النقدي Monetary Integration، وسوف يتم تناول درجات سلم التكامل بشئ من التفصيل على النحو التالي:-

١ - النظام التفضيلي أو منطقة التفضيل الجزئي Partial Preference

تعد هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج اسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، حيث تتفق الدول على تحفيض التعريفات الجمركية وغير الجمركية (وليس الالغاء الكامل) على الواردات التي تتم بينها، باستثناء خدمات رأس المال[٢].

وفي مثل هذا الاتفاق تراعي كل دولة مصالحها، وتقدر مكاسبها وخسائرها، وفي مثل هذا النظام لا تزال القيود المفروضة تمام (أي لا يتم ازالتها بالكامل)، وانما يتفق على تعريفه أفضلية لا يمكن أن تطالب بمزاياها دولة ثالثة (بفرض أن منطقة التفضيل الجمركي تقوم بين دولتين فقط). ويطلق عادة على هذا النظام اسم (الدولة الأكثر رعاية أو الدولة الأولى

---

[١] طه عبد العليم (١٩٩٣)، " اشكاليات التكامل الاقتصادي العربي: تحليل للادبيات"، في معهد البحوث والدراسات العربية (محرر)، *"اليات التكامل الاقتصادي العربي"*، ص ص ١٧-١٩.

[٢] جابر محمد الجزار (١٩٩٤)، *اتفاقية ماستر يخت وآثارها على الاقتصاد المصرى*"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٨-٣٦.

بالرعاية) وهذا المبدأ ما تم استثناء دول التكامل الاقليمي منه وفقا لمنظمة التجـارة العالميـة (WTO) بعد انشائها.

وتجدر الإشارة الى أن هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل تتمثـل فـي اللبنـات الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي عقب مشروع مارشال في مؤتمر باريس فـي ١٢ يوليو عام ١٩٤٧، الذي ضم ست عشرة دولة أوروبية هى "النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، لكسمبورج، النرويج، هولندا، البرتغـال، المملكـة المتحـدة، السويد، سويسرا، وتركيا" وقرر المؤتمر انشاء منظمة التعاون الاقتـصادي الأوروبـي عـام ١٩٤٧.

وفي هذا الخصوص فإنه يمكن تسجيل مجموعة الملاحظات التالية[1]:-

- تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركيـة دون أن تمتد الى الغائها كلية فهى اذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة الى تنشيط التبادل التجاري الاقليمي بين دولتين أو أكثر.

- إن هذه المعاملة التفضيلية الجمركية تنصب على الشق السلعي (الشق العيني) للتجـارة الاقليمية بين مجموعة الدول الاعضاء في منطقة التفضيل الجزئي ولكنها لا تمتد إلـى الشق النقدي للتجارة الاقليمية بين هذه الدول.

- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي تحتفظ بحق صـياغة وتحديـد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الـدخول في ترتيبات مشتركة مع باقى الدول الاعضاء في هذا الخصوص.

ولعل أبرز صور مناطق التفضيل الجزئي في عالمنا المعاصر "منطقـة الكومنولـت" The Commonwealth Preference System.

- يضاف الى ذلك أن هناك شكا كبيرا بين جمهرة الاقتصاديين على مدى ملاءمة هـذه الصورة واعتبارها شكلا من اشكال التكامل الاقتصادي. بـسبب بـساطة وتواضـع

[1] سامى عفيفي حاتم (٢٠٠٣)، "*التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق*"، (الطبعة الرابعة)، ص ص ٣٩-٤٠.

الترتيبات التكاملية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي.

٢- *منطقة التجارة الحرة* the Free Trade Area

تعد منطقة التجارة الحرة هى الدرجة الثانية في درجات سلم التكامل الاقتصادي، بل يرى بعض الاقتصاديين أنها المرحلة الأولى.

وهى عبارة عن اتفاق يتم بموجبه إزالة كل التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء، على أن يحتفظ كل عضو بمستوى التعريفة الجمركية الخاصة به إزاء الدول غير الأعضاء. كما أنه يتم وضع ترتيبات خاصة للسلع الحساسة، ومن أبرز الأمثلة على منطقة التجارة الحرة، التي تأسست في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. منطقة التجارة الحرة الأوروبية "الافتا" European Free Trade Area (EFTA) والتي انبثقت عن معاهدة استوكهلم عام ١٩٥٩ لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية بين سبع دول هى (المملكة المتحدة، السويد، النرويج، الدنمارك، النمسا، سويسرا، والبرتغال، ثم انضمت اليهم ايسلندا أخيرا.

ويتحصل الهدف النهائي من اقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية في تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لإلغائها فيما بينها في موعد لا يتجاوز أول يناير ١٩٧٠. وهو نفس الجدول الزمني للسوق الأوروبية المشتركة، مع السماح بالاسراع في التخفيض قبل المدة المحددة.

وبالفعل اسرعت هذه الدول في التخفيض بمعدلات كبيرة مكنتها من إلغاء الرسوم الجمركية في معظم دول المنطقة في آخر عام ١٩٦٦. غير أنه مع انضمام المملكة المتحدة والدنمارك الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٧٣، وانضمام البرتغال الى نفس الاتفاقية عام ١٩٨٦ انخفض عدد الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة الأوروبية الى أربع دول هى – بجانب أيسلندا – كل من السويد، النمسا، سويسرا، والنرويج. وتعرف هذه الدول الأخيرة بمسمى Rest–EFTA، ثم انضمت كل من السويد والنمسا في عام ١٩٩٣ الى الاتحاد الأوروبي وخرجتا بالتالي من منظومة Rest-EFTA.

وعلى صعيد الدول النامية، فلقد أقيم عدد من المناطق الحرة في مقدمتها منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (لافتا) Latin American Free Trade Area(LAFTA)

وقد انشئت هذه المنطقة بموجب معاهدة مونتفيديو عام ١٩٦٠، وتكونت في بادئ الأمر من سبع دول هى: البرازيل، شيلي، بيرو، أورجواى، الارجنيتين، المكسيك، باراجواى. ثم انضمت اليها كل من كولومبيا والاكوادور عام ١٩٦١، ثم فنزويلا وبوليفيا عام ١٩٦٨، ولا تهدف هذه المحاولة التكاملية الى الذهاب ابعد من مجرد تكوين منطقة تجارة حرة من خلال الغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء فيها تدريجيا، كما لا تهدف الى اقامة تعريفه جمركية موحده قبل العالم الخارجي.

وفي عام ١٩٨٩ تكونت منطقة تجارة حرة بين دولة نامية في أمريكا اللاتينية وهى المكسيك ودولتين صناعيتن متقدمتين هما الولايات المتحدة الامريكية، و كندا لتغطى كامل امريكا الشمالية وتعرف "بالنافتا" North America Free Trade Area "NAFTA" وتعرف أيضا بالقلعة التجارية لشمال أمريكا[١].

وعلى مستوى الدول العربية تم الاتفاق عام ١٩٩٧ على اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا Great Arab Free Trade Area (GAFTA والتي بدأ تنفيذها في تمام ١٩٩٨، والتي تنص على ازالة الرسوم الجمركية بين ١٧ دولة عربية، وهى "الاردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن". وبقيت خمس دول لم تنضم بعد (حتى ٢٠٠٥) الى المنطقة من بينها اربع دول مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نموا وهى (جيبوتى، الصومال، جزر القمر المتحدة، وموريتانيا)، بالاضافة الى الجزائر[٢].

ويعتبر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) صياغة لتفعيل "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي ابرمت عام ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٣ بعد مصادقة اكثر من ست دول عربية عليها" للوصول الى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة، وقد تم مراعاة أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع احكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عدد من الدول العربية إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام اليها. ويشمل البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عددا من العناصر الرئيسية، تتمثل في:

---

[١] سامى عفيفي حاتم (٢٠٠٣)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

[٢] البنك الأهلى المصرى (٢٠٠٥)، *"النشرة الاقتصادية"*، المجلد الثامن والخمسون، العدد الأول، ص ص ٦٣-٧١.

- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول المشاركة في المنطقة من الرسوم الجمركية بنسب مئوية متساوية (١٠%) خلال عشر سنوات تبدأ في ١٩٩٨/١/١ وتنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١. وقد تم تخفيض الفترة الزمنية للبرنامج (بناء على توجيهات من القمة العربية في عمان عام ٢٠٠٥) ليتم استكماله وازالة كافة الرسوم الجمركية مع بداية عام ٢٠٠٥، حيث تم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في مطلع عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الى ٢٠%. لذلك شهد مطلع عام ٢٠٠٥ التطبيق الفعلي الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- امكانية التحرير الفورى لأي سلع يتم الاتفاق عليها بين الدول الاعضاء اثناء فترة تنفيذ البرنامج، كما لا يجوز لأي دولتين مشاركتين في البرنامج التنفيذي تبادل اعفاءات تسبق البرنامج الزمني.

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.

- عدم اخضاع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجارى الناجم عن تطبيق البرنامج.

- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا والراغبة في الإنضمام الى المنطقة، على أن تحدد هذه الدول طبيعة المعاملة المطلوبة وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعى للموافقة. وفي هذا الإطار يتم منح فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية حتى مطلع عام ٢٠٠٥، مع تمتع تلك الدول خلال هذه الفترة بما وصل اليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، وعلى أن تبدأ في تطبيق التخفيض التدريجى مع بداية عام ٢٠٠٥ لتصل الى ازالة كاملة للرسوم الجمركية في ٢٠١٠/١/١، وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.

ولكن لا تزال هناك بعض العوائق قائمة أمام وجود تفعيل حقيقي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهمها: الحواجز غير الجمركية وتنفيذ آليات المتابعة، وقواعد المنشأ والتوافق مع الاتفاقيات الثنائية القائمة بين بعض الدول العربية[1].

٣- الاتحاد الجمركي the Customs Union

يعد الاتحاد الجمركي درجة اكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد ازالة كافة القيود على التجارة البينية. ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية هى:

- توحيد القانون الجمركي والتعريفه الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء في الاتحاد.
- ازالة القيود الجمركية فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد الجمركي.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الاعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

ومن أبرز الأمثلة على الاتحادات الجمركية اتحاد البنيلوكس عام ١٩٤٧ بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج ليدخل حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير عام ١٩٤٨ غير أن كلا من بلجيكا ولوكسمبورج كانتا قد اقامتا هذا الاتحاد الجمركي بينهما عام ١٩٢١، ثم طلبت هولندا الانضمام اليهما اثناء الحرب العالمية الثانية.

ويعد هذا الاتحاد أول تجربة رائدة في حقل التكامل الاقتصادي حيث تمكنت الدول الأعضاء فيه من خوض مرحلة الوحدة الاقتصادية وتحقيقها في عام ١٩٥٨.

ولقد احتلت قضية اقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولى متعدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك الى المخاوف التي أثيرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة اقامة النظام التجاري العالمي المنشود بأعتبارها حركة اقليمية لتحرير التجارة العالمية.

---

[1] جابر عصفور ومحسن يوسف (محرر) *"قضايا الاصلاح العربي"*، منتدى الاصلاح العربي ومكتبة الاسكندرية، (الطبعة الأولى)، (٢٠٠٥)، ص ١٠٢.

غير أن هذا المخاوف قد تبدت حيث أجاز ميثاق هافانا عام ١٩٤٨ عقد اتعفاقيات تجارية منشئة للاتحادات الجمركية بين دولتين وأكثر لتوثيق ودعم العلاقات التجارية بينها. ولقد جاءت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) (GATT) the General Agreement for Tariffs And Trade والتي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير عام ١٩٤٨ – وانتهت باقامة منظمة التجارة العالمية (WTO) ابتداء من يناير ١٩٩٥ – لتؤكد امكانية قيام هذه الاتحادات الجمركية كاستثناء من القواعد العامة للجات.

وكما هو الحال في منطقة التجارة الحرة، فلقد تجاوزت حركة انشاء الاتحادات الجمركية حدود القارة الأوروبية لتشهد منها نماذج في قارات العالم المختلفة وفي مقدمتها الاتحاد الجمركي لغرب الأنديز West Indies، واقتراب قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الاعضاء في الكوميسا[1].

٤- *السوق المشتركة* Common Market

تمثل السوق المشتركة المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي وتشمل السوق المشتركة (الاتحاد الجمركى + تحرير انتقال عناصر الانتاج) أي يشمل شقين:

الشق الأول: تحرير التجارة السلعية البينية مع عرض تعريفه جمركية موحدة قبل العالم الخارجى.

الشق الثاني: يتناول الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار الحريات الأربعة (العمل، رأس المال، والخدمات، و السلع) أي حرية انتقالهم بين الدول الأعضاء دون أي قيود.

ولعل أبرز الأمثلة السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها بين كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا ودول البنيلوكس في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧، ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٥٨ حيث كانت تهدف الى ارساء اسس اتحاد قوى ودائم بين شعوب اوروبا.

---

[1] قارن:-

- جابر محمد الجزار (١٩٩٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.
- سامى عفيفي حاتم (٢٠٠٣)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن السطور الأولى من المعاهدة أكدت على أن الجماعة سوف تجعل هدفها: انشاء سوق مشتركة والتقريب المتزايد للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتشجيع التنمية المتناسقة للأنشطة الاقتصادية في الجماعة كلها والتوسع المتوازن والمستمر، والزيادة في الاستقرار، والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة، وتحقيق علاقات أوثق بين الدول التي تنتمي اليها. ولقد اختارت الاتفاقية عددا من الوسائل لتحقيق مرحلة السوق المشتركة في مقدمتها ما يلي:-

- الغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات وتمثل هذه النقطة ما يناظر اقامة منطقة التجارة الحرة.

- وضع تعريفه جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية قبل الدول غير الاعضاء. وبإضافة هذه النقطة الى النقطة السابقة نصل الى مرحلة الاتحاد الجمركية.

- الغاء جميع القيود على حرية انتقال العمل ورأس المال.

- تكوين سياسة مشتركة في محيط الزراعة وأخرى للنقل.

- انشاء نظام يكفل سريان المنافسة الكاملة.

- انشاء كل من بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير رأس المال اللازم لدفع عجلات النشاط الاقتصادي من ناحية والصندوق الأوروبي للمعونات الاجتماعية بغرض زيادة فرص العمالة مع المساهمة في رفع مستوى معيشة العمال من ناحية أخرى.

وعلى غرار ما قدمنا في صور التكامل الاقتصادي الاقليمي الأخرى، فإنه يمكن القول أن حركة إقامة الاسواق المشتركة أمتدت الى خارج نطاق القارة الأوروبية لنجد منها بعض الأمثلة في افريقيا وأمريكا اللاتينية، والمنطقة العربية.

ففى القارة الافريقية كان ظهور السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني على مراحل منذ عام ١٩٢٠، فعقد أولا اتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا، وانضمت اليه تانجانيفا في عام ١٩٣٧، ثم عدلت بعض احكامها لتضم هذه السوق المشتركة كلا من كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ويطلق على هذه الصورة التكاملية الأخيرة الآن المجتمع الاقتصادي لشرق افريقيا، أو منظمة الكوميسا وبلغ عدد أعضائها ٢١ دولة.

وفي أمريكا الوسطى انشئت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى Central American Common Market (CACM) وتضم معاهدة هذه السوق في عضويتها كل من كوستاريكا، وجواتيمالا، والسلفادور، وهندوراس، ونيكارجوا. وتنص هذه المعاهدة على الغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء في فترة قصيرة، ووضع تعريفه جمركية مشتركة على الواردات من الدول غير الاعضاء.

أما بالنسبة للدول العربية فقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره رقم (١٧) في عام ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة، وقد وافقت على انشاء السوق خمس دول عربية هى: مصر، والأردن، والعراق، وسوريا، والكويت، ولقد بدأت هذه السوق أولى خطواتها في أول يناير ١٩٦٥، غير أن مجلس الأمة الكويتي لم يصدق على قرار عضوية الكويت في السوق العربية المشتركة.

ولقد انضم بعد ذلك عدد آخر من الدول العربية – بجانب الدول السابقة – يقع في مقدمتها كل من ليبيا، واليمن، والسودان، وجيبوتى، والصومال، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان. إلا أن دولة الإمارات وسلطنة عمان انسحبتا من هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٢.

٥- *الوحدة الاقتصادية* Economic Union

وتعد الوحدة الاقتصادية المرحلة قبل الأخيرة لتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل اذ يكتمل بتحقيق التكامل النقدي the Monetary Integration. وتتمثل الوحدة الاقتصادية في (السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء) ومن هنا فإن الوحدة الاقتصادية طبقا لهذه المعادلة تجمع بين:

(أ) الغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الانتاج داخل المنطقة التكاملية.

(ب) تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد ازالة التمييز العائد الى التباينات في هذه السياسات بين الدول الاعضاء من ناحية أخرى.

يعرف فريتز ماخلوب F. Machlup اصطلاح التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة الى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق احلال عملة مشتركة Joint Currency محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[١].

وينظر ماخلوب Machlup الى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فقيام صور التكامل الاقتصادي الأخرى من اتحاد جمركي وسوق مشتركة، وما تقتضيه من تحرير التجارة السلعية وانتقالات عناصر الانتاج وتحرير كاملا تخلق مشكلات نقدية قد تعوق قدره هذه الاشكال على تحقيق الاهداف التي تتصدى لها. وتفسير ذلك هو أن تحرير التجارة بين الدول الاعضاء يترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات، كما أن تحرير انتقالات عناصر الانتاج يخلقان احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل للأجور وعوائد عناصر الانتاج الأخرى. من هنا فإن قيام تكامل نقدى – وما يعنيه من قيام ترتيبات اقليمية للمدفوعات – يعتبر شقا رئيسيا من عملية التكامل الاقتصادي بأسرها.

ولذلك فإنه يمكن تفسير الاتحاد النقدى على أنه "عملية اتخاذ عملة واحدة دون غيرها كي تستخدم في كافة ارجاء المنطقة التكاملية محل الدراسة".

ويترتب على هذا التعريف نتيجتان على جانب كبير من الأهمية

النتيجة الأولى: يقتضى الأمر وجود سلطة نقدية تتولى مسئولية ادارة العملة المشتركة الجديدة، وهذه السلطة عادة تأخذ شكل بنك مركزى اتحادى.

النتيجة الثانية: اختفاء كافة صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقديا. وإلا فسوف يتعارض وجود أي صورة من صور الرقابة على الصرف الأجنبي مع متطلبات التحويل من عملة الى اخرى.

---

[١] قارن:-

- سامى عفيفي حاتم (٢٠٠٣)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢-٥٥.

Machlup, f. (1977), "*A History of Thought on Economic Integration*", London: Macmillan, p. 18.

ومن أبرز الأمثلة في التكامل النقدي والمرتبطة بالسوق الأوروبية. وحدة النقد الأوروبية (ايكو) European Currency Unit (ECU) حيث انه مع خلق النظام النقدى الأوروبي European Monetary System (EMS) ظهرت وحدة نقد أوروبية هى الايكو (ECU) وقيمتها. وتكوينها هما ذات القيمة والتكوين لوحدة الحساب الأوروبية European Unit of Account (EUA) في المجال الإدارى بين اعضاء المجموعة.

وقد ظهرت وحدة الايكو (ECU) في باريس عام ١٩٧٩ وحلت محل إلا (EAU) ابتداء من عام ١٩٨١ كوحدة الموازنة العامة للمجموعة الأوروبية.

ويمكن القول أنها انتشرت في الأسواق منذ عام ١٩٨٦ بحيث اصبحت معروفة للمتعاملين في الاسواق العالمية كأداة مالية لها دورها في السوق.

ولقد كانت وحدة النقد الأوروبية الخاصة private ECU تلعب دورا كبيرا جدا وتستخدم في مجال واسع بواسطة المتعاملين في الأسواق الدولية وعلى الأخص في اصدار الأذون الأوروبية في الأعمال المصرفية وكذا في سداد قيم عمليات التجارة الدولية.

وتجدر الاشارة الى أن البنوك المصرية بدأت التعامل بوحدة النقد الأوروبية منذ مايو عام ١٩٩٢ وطرحها كوعاء ادخارى استثمارى.

كما أن وحدة النقد الأوروبية (ECU) تحولت الى وحدة نقد مادية وهى "اليورو" بعد اتفاقية ماستريخت التي عقدت في مدينة ماستريخت الهولندية عام ١٩٩٢ وتضمنت شروط وقواعد اتمام الوحدة الاقتصادية الأوروبية والتكامل النقدي بحلول عام ١٩٩٩.

ولقد تحقق الاتحاد الأوروبي وصدرت العملة الموحدة "اليورو" بإشراف البنك المركزي الأوروبي التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية ماستر يخت ابتداء من عام ١٩٩٩.

والسؤال الآن أين تقع محاولات التكامل العربي على سلم أو درجات التكامل الاقتصادي؟

والإجابة على هذا السؤال تتناول محاولات التكامل العربي من اجل تفعيلها على النحو التالي:

المبحث الثاني

تجارب التكامل الاقتصادي العربي السابقة

لقد اكتسب التكامل الاقتصادي على المستوى الاقليمي اهمية كبرى خلال عقد التسعينات، ويعد حاليا من السمات الواضحة في عملية العولمة التي تشهدها وتتأثر بها جميع مناطق العالم. وعلى الرغم من بدء نواة التكامل الاقتصادي العربي في بداية الخمسينيات (انظر جدول ١) أي قبل اتفاقية روما ١٩٥٧ (حجر الأساس للاتحاد الأوروبي) الا انه لم يتم تفعيل معظم الاتفاقيات التي تم ابرامها على هذا الصعيد بالشكل المطلوب، فقد بلغت هذه الاتفاقيات التجارية (ثنائية وجماعية) عدد (٤٦٢) اتفاقية توجد منها(٥٢) اتفاقية تمثل نظاما للتجارة الحرة[١]، ولكن اهم هذه الاتفاقيات وخاصة علي المستوي الاقتصادي الجماعي يتمثل في تلك المعروضة في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

الجهود العربية من أجل التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي

بيان	السنة
١- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترنزيت.	١٩٥٣
٢- اتفاقية انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	١٩٥٧
٣- اتفاقية السوق العربية المشتركة	١٩٦٤
٤- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	١٩٨١

وسوف يتم تناول بعض جهود التعاون التي تمت في إطار جامعة الدول العربية بالترتيب من الاقدم الى الاحدث حتى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي يتم تناولها بالتفصيل على النحو التالي:

١ - اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

وافق عليها المجلس الاقتصادي في سبتمبر ١٩٥٣، واهتمت هذه الاتفاقية بشكل اساسي بمنح التفضيلات الجمركية في شكل اعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية.

وقد ادخل على الاتفاقية عدة تعديلات كانت تستهدف بشكل أساسي الجداول التفصيلية الملحقة بها إما بإضافة سلع جديدة أو دمج جداول معينة، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:-

- اعفاء تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة بالجدول (أ) (بملحق الاتفاقية) من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشأها أحد البلدان الأطراف المتعاقدة.

- معاملة المنتجات الصناعية العربية والتي يكون منشأها أحد البلدان الأطراف المتعاقدة والمدرجة في الجدول (ب) (بملحق الاتفاقية) معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد بنسبة ٢٥% من التعريفة العادية المطبقة في البلد العربي المستورد.

ونظرا لأن هذه الاتفاقية حددت جداول بالسلع التي سيتم تحريرها فقد تطلب الأمر تعديل الجداول نحو أربع مرات قبل التصديق خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٩. وكانت وراء تلك التعديلات تحفظات الدول الأعضاء حول امور تتعلق بالتنمية وتوافر الموارد المالية من ناحية والتخوف من الأغراق من ناحية أخرى، لذلك أعطى المجلس الحق لأي دولة عضو أن تتخذ الإجرءات التي تراها لمواجهة الإغراق، بل واتخذ قرار اكثر طموحا من تحرير التجارة، إذ اكد على أهمية سوق عربية مشتركة.

وأمام تعثر تطبيق الاتفاقية، اتخذ المجلس قرارا في فبراير ١٩٨١ بوضع اتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية "اتفاقية تيسير وتنمية" التبادل التجاري بين الدول العربية" والتي اصبحت نافذة في بداية عام ١٩٨٣، إلا أنها تعثرت أيضاً رغم اقتصارها على المؤسسين فقط[١].

٢-اتفاقية انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (٨٥) بتاريخ ١٩٥٧ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤، وقعت عليها خمس دول عربية هي الاردن وسوريا والعراق والكويت ومصر، وبعد نفاذها انضم اليها كل من اليمن والسودان والامارات العربية المتحدة والصومال وليبيا.

واهتمت الاتفاقية باقامة وحدة اقتصادية بين الدول، وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وتسهيل حركة النقل والترانزيت وحقوق التملك، كما نصت الاتفاقية علي ان تعمل الدول الاعضاء للوصول الي تحقيق الوحدة الكاملة، وعلي جعل بلادها منطقة جمركية موحدة، وقد تعزز ذلك باصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره الخاص في عام ١٩٦٤ بأنشاء السوق العربية المشتركة"

---

[١] البنك الأهلى المصرى (١٩٩٨)، "*النشرة الاقتصادية*" ، المجلد الحادى والخمسون، العدد الأول، ص ٣٦.

٣- *السوق العربية المشتركة:*

واعتقادا بأن عدم تحقيق اهداف التكامل الاقتصادي يكمن في قصور في الآلية، أصدر المجلس الأقتصادي قرار بإقامة مجلس الوحدة الاقتصادية، الذي كلف عام ١٩٦٤بدراسة مشروع السوق العربية المشتركة من خلال لجنة لهذا الغرض، وبالفعل اصدر المجلس قراره بانشاء "السوق العربية المشتركة" وانحصرت مساعى تنفيذها بين أربع دول هي الأدرن، وسوريا، والعراق، ومصر وانضمت اليهم ليبيا عام ١٩٧٥.

ومع تعثر تجربة السوق المشتركة تم منذ عام ١٩٧٢ تشكيل عدة لجان - كان آخرها عام ١٩٨٤ - لدراسة وتقييم الوضع، وكانت التوصيه الأخيرة بأن تطبيق الدول الأعضاء منطقة التجارة الحرة في مرحلتها الأخيرة بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود، كما أجازت الاستثناء. وفي عام ١٩٩٢ عرض المجلس مقترح العودة الي قوائم السلع بدلا من التحرير التدريجي الكامل، فكلف أمانته بالتنسيق في هذا المجال مع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يعني التقاء مشروع السوق المشتركة مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري.

وقد حملت تقارير اللجان مجموعة من التبريرات والمقترحات لعل أهمها:

١- أن قرار السوق المشتركة كان قرارا متسرعا.

٢- عدم توفر معلومات عن السلع التي يمكن تصديرها أو المطلوب استيرادها.

٣- سيطرة الحكومات على الاستيراد والتصدير.

٤- شدة الاعتماد على الحصيلة من الإيرادات الجمركية.

٥- الاستغناء عن السوق المشتركة بالاتفاقات الثنائية وانه بالتالي يجب منع الأخيرة.

٦- عدم اتخاذ اجراءات تنفيذية داخل الدول الأعضاء وعدم وجود سلطة فوق وطنية لتنفيذ القرارات بخصوص السوق المشتركة.

٧- اختلاف هياكل التكلفة بسبب تفاوت الرسوم بين بلد وآخر على مستلزمات الانتاج.

٨- عدم تنسيق خطط الانتاج أو السياسات المالية والنقدية وسواهما مثل التشريعات التجارية.

٩- غياب ترتيب ملائم لتسوية المدفوعات.

١٠-أن بعض الدول تريد أن تصدر الى خارج الدول الاعضاء للحصول على العملات الصعبة.

١١-الإغراق.

١٢-اختلاف الانظمة الاقتصادية بين الدول.

١٣-إن السوق المشتركة ومجلس الوحدة دعوة الى الاشتراكية.

١٤-تعثر قيام السوق بسبب الصراعات السياسية بين الأعضاء.

١٥-(مع كل هذه الأسباب والمبررات وغيرها) يوصى بالاستمرار في مسار تحرير التبادل التجاري وصولا الى منطقة تجارة حرة ولو استدعى الأمر التخلي عن اسلوب التحرير الزمنى واتباع اسلوب قوائم السلع.

ولعل هذا المقترح الأخير هو الذي جعل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (١٩٨١) تأخذ بالمنهج السلعي بالنسبة للمنتجات الصناعية.

٤- اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١:

تتضمن هذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة عربية تقوم على حرية انتقال السلع بشكل متدرج، وتجدر الاشارة الى أن الاتفاقية ربطت بين تحرير التجارة وهدف اقامة تكامل اقتصادي عربي بشكل واقعي، ومتدرج، اضافة الى أنها ربطت بين تحرير التجارة وتطور الانتاج، إلا أن الاتفاقية لم تفصل تماما بين مسار تحرير التجارة ومسار التعاون في المجالات الأخرى.

وتميزت هذه الاتفاقية عن سابقها بأن صياغتها اخذت في الاعتبار جميع العوائق والملاحظات حول التجارب السابقة وبصفة خاصة اتفاقية تسهيل التجارة ومشروع السوق العربية المشتركة، وتم تفادى ما أمكن من الثغرات مثل الحاجة للتعديل من اجل تغيير قوائم السلع، فضلا عن أنها اجتذبت معظم الدول العربية.

وفي سبتمبر عام ١٩٩٥، وفي إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعى حول رفع كفاءة التجارة العربية اقترحت مصر مشروع "منطقة التجارة العربية الكبرى" وبالفعل تم

اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تـؤدي الـى منطقة تجارة حرة عربية كبرى، يراعى أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبـات منظمـة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO).

مقدمة

التكامل الاقتصادي العربي كلمة ترددت علي الساحة العربية لسنوات طويلة ومشروع كبير شهد نجاحات قليلة واخفاقات كثيرة ، ولكن لا الكلمة اختفت من القاموس العربي ولا المشروع اختفي من الساحة الاقتصادية.

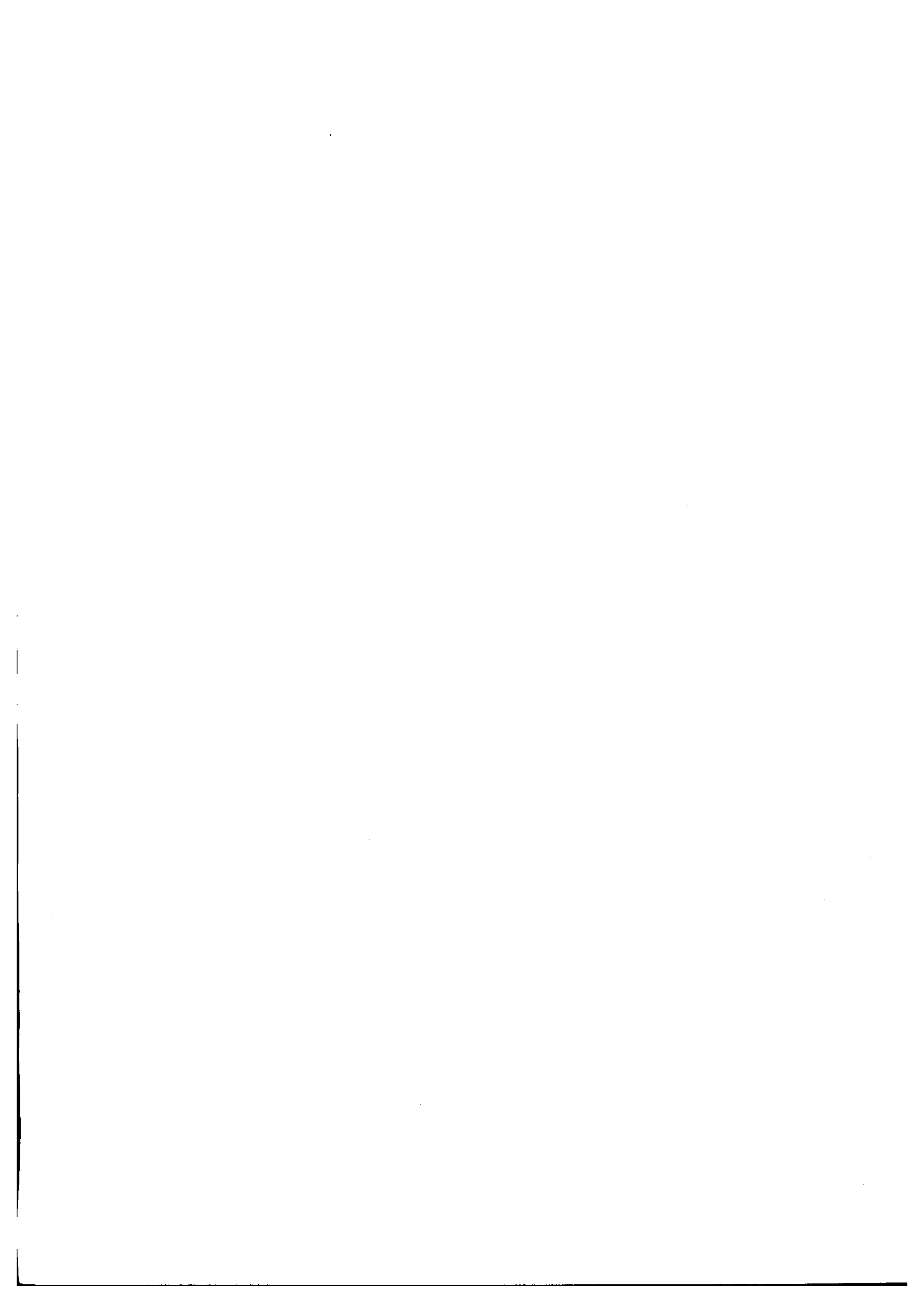
ولكن اضيفت اليه تحديات اكبر من تلك التي أعاقت ظهوره الي النور طيلة السنوات الماضية.. فقد ظهر مصطلح جديد ومتغير كبير علي الساحة الدولية ، ظهرت العولمة بكل ما تحمله من تحديات ومخاطر .. فكيف ستتعامل الدول العربية مع ذلك المتغير الجديد؟، وماهو مصير التكامل العربي في ظل المستجدات الدولية؟ وما هو مصير التجارة العربية البينية؟.

هذه بعض اهم القضايا التي يطرحها كتابنا هذا الشهر ويقدمها بشكل علمي مبسط وبتحليل شامل.

إنها قضية مهمة في كتاب شيق نرجو ان يسعد به القاريء.

والله الموفق

رئيس التحرير



المبحث الثالث

منطقة التجارة الحرة العربية الكبري(GAFTA) Great Arab Free Trade Area (الجافتا)

لقد ظلت خطوات تحرير التجارة العربية البينية في السلع الصناعية في إطار الاتفاقية السابقة تتسم بالبطئ الشديد، رغم تطبيق سياسات لتحرير التجارة العربية البينية، حيث بلغت نسبة ٤,٥% خلال السبعينات، ثم ٦,٥% خلال الثمانينات، ثم وصلت الى ما يتراوح بين ٨% و ١٠% خلال السنوات الست الأولى من التسعينات، وهذه النسبة الأخيرة تصبح ٣% لمتوسط الاعوام ١٩٩٠-١٩٩٦ إذا استبعدنا النفط من صادرات الدول العربية المصدرة لـه، الأمر الذي استلزم ضرورة اضافة تدابيرتحرير التجارة على بعض التوجهات العامة المتعلقة بتنمية التجارة العربية البيينية[1]، لذا جاءت اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعى لجامعة الدول العربية في ١٩٩٦/٦/٢٣، باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج زمنى يتم الاتفاق عليه.

أ – المبادئ الرئيسية التي أقرها المجلس لمشروع المنطقة:

- تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال برنامج تنفيذي لها، بهدف الوصول الى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، وتكون الاتفاقية هى الأساس والإطار القانوني لمشروع (المنطقة).
- أن تتماشى (المنطقة) مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعا.
- أن تتماشى (المنطقة) مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT).
- أن يشتمل (البرنامج التنفيذي) على خطة عمل وجدول زمنى محدد التوقيتات لإنشاء المنطقة.

---

[1] المرجع السابق، ص ٣٩.

ب – عناصر البرنامج التنفيذي للمنطقة:

١- تعامل السلع الخاضعة للبرنامج معاملة السلع الوطنية.

٢- مراعاة الاحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

٣- يجوز لأي بلدين طرفين الاتفاق على تبادل اعفاءات تسبق الجدول الزمنى.

٤- يتم تحرير السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، الذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات تبدأ من ١٩٩٨/١/١ وينتهى في ٢٠٠٧/١٢/٣١(أي ما يعادل ١٠% سنويا)، ويمكن أن تتفق الدول الاطراف اثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. وقد سبق توضيح انه تم الاسراع في التنفيذ حيث تم تخفيض الفترة الزمنية للبرنامج (بناء على توجيهات من القمة العربية في عمان عام ٢٠٠٠) ليتم استكماله وازالة كافة الرسوم الجمركية مع بداية عام ٢٠٠٥، حيث تم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في مطلع عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الى ٢٠%.

٥- تحديد مواسم الانتاج (الرزنامة الزراعية) التي لا تتمتع فيها بعض السلع الزراعية، في مواسم انتاجها، بالإعفاء من الرسوم، وينتهى العمل بها في موعد اقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وتحدد كل دولة قائمة هذه السلع، وترفع الى المجلس للإطلاع عليها.

٦- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأية قيود غير جمركية، تحت أي مسمى كان.

٧- يشترط لمعاملة السلع العربية طبقا للبرنامج، أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، بناء على اقتراح (لجنة قواعد المنشأ).

٨- يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية أو أي خلاف حول تطبيق البرنامج.

جـ - الجوانب التنفيذية والإجرائية:

١- يعتبر البرنامج إطار لتفعيل الاتفاقية لإقامة (المنطقة).

٢- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج من قبل المجلس.

٣- يتبع في تعريف ومعالجة ومكافحة حالات الإغراق القواعد الفنية المتبعة دوليا.

٤- الرسوم الجمركية وذات الأثر المماثلة التي تخضع للإعفاء هى المطبقة في الدولة الطرف في ١٩٩٨/١/١ وإذا تم تخفيضها بعد هذا التاريخ في أي دولة تحل هذه الرسوم المخفضة محل الرسوم الأساسية الأخرى المذكورة سلفا.

٥- لا تسرى احكام البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعى أو البيطرى. وتقدم الدول الأطراف بيانا بهذه المنتجات وتعديلاتها.

٦- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

٧- تتعهد الدول الاطراف بتطبيق مبدأ الشفافية، بتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

٨- يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية أو أي خلاف حول تطبيق البرنامج.

٩- يتم التشاور بين الدول الأطراف حول عدد من النشاطات الاقتصادية المرتبطة بتحرير التجارة وهى: (الخدمات المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجى والبحث العلمى، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، حماية حقوق الملكية الفكرية).

١٠-يتولى المجلس الاشراف على تطبيق البرنامج، وتعاونه الأجهزة التالية.

لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ العربية، والأمانة الفنية.

ويلاحظ أنه تتوافر للبرنامج من مقومات ما يسمح له أن يحقق نصيبا أكبر من النجاح بالمقارنة بمحاولات التعاون الاقتصادي العربي السابق والتي تمت في إطار جامعة الدول

العربية، إذا ما تم الالتزام الكامل ببنوده من جانب الدول الأعضاء، وذلك لنظرا إلي الظـروف والاعتبارات التالية:

أ) سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقات للتجارة الحرة على أسس ثنائيـة أو متعددة الأطراف، وراعت الاتفاقية عدم المساس أو عرقلة جهود إقليميـة تـسير فـي الاتجاه ذاته، مثل جهود مجلس التعاون الخليجي لدعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيه وتحقيق الاتحاد الجمركي للدول الخليجية.

ب) يحقق البرنامج للدول العربية الاستفادة من الاستثناء الذي تقرره اتفاقية (الجات) للتكـتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة والمتعلقة "بشرط الدولة الأولي بالرعايـة"، وذلـك إذا تمت إقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة الزمنية التي حددتها اتفاقية "الجـات" ومدتها عشر سنوات.

ج) راعي البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطني وقواعـد التخفـيض التـدرج للرسـوم الجمركية طبيعة الهياكل الانتاجية للدول العربية ومدي اعتمادهـا علـى الاسـتيراد مـن الخارج في توفير بعض مكونات الصناعات القائمة وخاصة ما تعلق فيها بالصناعات ذات التكنولوجيا المعقدة، بهدف اقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية في المنتج النهائي لتطبيق قواعد الأعضاء عليها، مع إقرار آليات واضحة للمراجعة الدورية لقوائم السلع هـذه بمـا يتناسب مع التطور التكنولوجي المتوقع للدول الأعضاء، وبما يسمح لهذه الدول من تكييف اقتصادياتها والانتقال من مرحلة إلي أخري من مراحل الإعفاء الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة، وذلك دون إهدار مبادئ الاستقرار في قواعد المنطقة.

د) راعي البرنامج التطورات الاقتصادية التي تمت في غالبية الدول العربية في العقد الأخير، وخاصة ما تعلق منها بالاصلاحات الاقتصادية والنقدية وإقرار قابلية عملاتهـا للتمويـل بشروط ودرجات متفاوتة، إلي جانب تطبيق برامج الإصلاحات الهيكليـة، وتوسـيع دور القطاع الخاص، وإقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المنافسة، ممـا يهيئ المناخ الاقتصادي العام في هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وانسياب المعاملات المالية والتجارية، وكان غياب ذلك كله وعدم توفره بقدر كافي من عوامل عرقلة تطبيـق اتفاقية السوق العربية المشتركة التي اقرت عام ١٩٦٤ على نحو ما رأينا.

ه) ساهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في الفترة الأخرية كبرنامج تمويل التجارة العربيـة التابع لصندوق النقد العربي، وغيره في توفير أكبر قدر من المعلومـات التجاريـة عـن

الاسواق العربية وإمكانية اتاحتها للمصدرين العرب، وهو ما لم يكن متوافر بـذات القـدر من قبل، مما ساهم بدوره في عقد ملتقيات لرجال الأعمـال العـرب، وزيـادة مـساهمة الشركات العربية في المعارض التي تعقد في دول المنطقة.

و) أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف حول بعض النشاطات الاقتصادية، الأكثـر ارتباطا بمفهوم وأبعاد منطقة التجارة الحرة، مما يساعد علـى مواجهـة الخلافـات قبـل تطورها، ويمهد لمزيد من التنسيق والتكامل بين الأعضاء[1].

د- معاملة الدول الأطراف الأقل نموا:

١- تتوجه المعاملة الخاصة المقصودة هنا، الى مجموعة الدول العربية الأطـراف، التـي تجتاز المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه صعوبات اكثـر من غيرها من الدول العربية، وتندرج بهذه الصفة في تصنيف الدول الأقل نمـوا (أو الأشد فقرا)[2].

٢- بالرغم من أن (البرنامج التنفيذي) يتطلب من الدول المذكورة، أن تتقـدم كـل منهـا بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية المقترحة لهـا فـي إطار تطبيق الاتفاقية، إلا انه يمكن تصور انماط مختلفة من هذه المعاملة الخاصة في هذه الحالة، في ضوء الأسس المتبعة في التجارب الدولية والاقليميـة، وهـي تنبثـق جميعا من مبدأ عدم المعاملة بالمثل. ومن نماذج ذلك: منح هذه الدول هامـشا زمنيـا أطول لتنفيذ التزامات تحرير وارداتها، ومنح منتجاتها التصديرية المميزات المتبادلـة بين بقية الأطراف، ويضاف الى ذلك العمل لدى المؤسسات العربيـة المـشتركة ذات العلاقة لمراعاتها في هذه المرحلة.

---

[1] عبد الرحمن صبري (٢٠٠١)، "منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح"، ***سلسلة رسائل البنك الصناعي***، الكويت، العدد (٦٦)، سبتمبر، ص ص٣٨-٣٩.

[2] وفقا لقائمة تصدرها هيئة الأمم المتحدة، وترشحها لتلقي مساعادت ومعاملة مميزة من المجتمع الدولي، وتتضمن القائمة ٦ دول عربية هى (السودان، الصومال، جيبوتى، جزر القمر، اليمن، وموريتانيا)* وتضاف الى هذه الدول (وفق البرنامج التنفيذي) دولة فلسطين.للمزيد من التفاصيل انظر:
- المرجع السابق، ص ٤٢.

هـ - *متابعة تنفيذ اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*[1]

يوضحت تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سبتمبر ٢٠٠٥، موقف التنفيذ بالنسبة للدول العربية المنضمة الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كافة الجوانب المتعلقة بالمنطقة وما حدث من تطورات ما بعد دورة فبراير (٢٠٠٥)، وفيما يلي عرضا لمختلف الجوانب المتعلقة بمستوى الأداء والتنفيذ.

١ - *بلاغات التنفيذ والعضوية:*

مع مطلع هذا العام ٢٠٠٥ تم ايداع البلاغات الموجهة الى المنافذ الجمركية لدى الامانة العامة من كافة الدول أعضاء المنطقة، والخاصة بإزالة الشريحة الأخيرة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وبالتالي الوصول الى تعرفه جمركية صفرية بالنسبة للسلع ذات المنشأ العربي، كما أودعت كل من الجمهورية التونسية وجمهورية العراق البلاغ الصادر من الجهات المختصة بالغاء الرسوم الجمركية على السلع الواردة، وبالتالي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلتها النهائية واصبحت كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول العربية اعضاء المنطقة عند المستوى الصفرى.

كما التزمت جميع الدول الاعضاء بتطبيق التخفيض التدريجي الأخير من الرسوم الجمركية، والبلاغات المودعة لدى الأمانة العامة تفيد بأن جميع الدول تطبق حاليا التخفيض الجمركي بنسبة ١٠٠% عما كان عليه في ١٩٩٧/١٢/٣١.

وبلغ عدد الدول العربية المنضمة الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى سبتمبر ٢٠٠٥، سبع عشرة دولة هى: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، والجمهورية اليمنية.

---

[1] أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٥) *تقرير الامانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*"، جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (٧٦)، القاهرة: ٥-٨سبتمبر ٢٠٠٥، ص ص ١٢٠-١٤٠.

ولقد أودعت الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية وثيقة تـصديقها علـى اتفاقيـة تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٤ ومن المتوقع انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نهاية العام ٢٠٠٥.

كما أودعت الجمهورية الاسلامية الموريتانية وثائق تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لدى الامانة العامـة، وهـي بـصدد اسـتكمال اجـراءات انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية.

ولم تنضم حتى سبتمبر ٢٠٠٥ ثلاث دول عربية الى المنطقة وجميعها مصنفة ضـمن مجموعة الدول العربية الاقل نموا وهى: جمهورية جيبوتى، جمهورية الصومال الديقراطيـة، جمهورية القمر المتحدة.

١ - عضوية الدول العربية الاقل نموا:-

قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته الرابعة عشر ببيروت اعفاء الـدول العربية الاقل نموا من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية حتـى ٢٠٠٥/١٢/١، وأن تبدأ في تطبيق هذا التخفيض من ذلك التاريخ وحتى ٢٠١٠/١٢/١، وقد استفادت من ذلك كل من السودان واليمن وانضمتا الى المنطقة.

بدأت كل من جمهورية السودان، والجمهورية اليمنية تطبيق التخفيض التدريجي مـن الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وبنسبة ١٦% ابتداء من ٢٠٠٥/١/١.

وقد أودعت جمهورية السودان البلاغ الصادر بهذا الشأن الى منافذها الجمركية لـدى الأمانة العامة. كما قامت الجمهورية اليمنية بإصدار بلاغ مماثل الى المنافذ الجمركية بـاليمن بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والـضرائب ذات الأثـر المماثـل بنسبة ١٦% ابتداء من ٢٠٠٥/١/١، وأودعت هذا البلاغ لدى الأمانة العامة.

اتاح البرنامج التنفيذي للمنطقة تقديم تسهيلات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعى للدول العربية الأقل نموا لتسهيل انضمامها الى المنطقة، وذلك بناء على طلب تقدمـه الـدول الراغبة، وقد تقدمت كلا من: السودان واليمن بدعم فنى تخدم اهداف انضمامها لمنطقة التجارة الحر العربية الكبرى. كما قرر مؤتمر القمة العربية الأخير بتـونس (مـايو ٢٠٠٤)، وضـع برنامج معونه فنية لهذه الدول تساهم فيه مؤسسات التمويل العربية واستقطاب مصادر تمويـل دولية لهذا البرنامج لمساعدة هذه الدول في الانضمام للمنطقة.

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم (ق ١٥٥٠- رع ٧٥- ٢٠٠٥/٢/١٧) بشأن المعونة الفنية للدول العربية الأقل نموا بتكليف الأمانة العامة لإعداد برنامج عملي وقابل للتطبيق للمعونة الفنية للدول العربية الأقل نمو، في إطار انضمامها للمنطقة، وذلك في ضوء الطلبات المحددة التي تقدمها الدول المعنية، وأن يتضمن البرنامج:

أ – رؤية الأمانة العامة للدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات العربية المتخصصة وفقا لمجلات اختصاصها.

ب – التكلفة الاجمالية للبرنامج.

جـ – الفترة الزمنية المحددة للتطبيق.

وقد عملت الامانة العامة بهذا الخصوص بتعميم نموذج على كل من الجمهورية السودانية و الجمهورية اليمنية من اجل وضع البرنامج العملي الخاص بالدعم الفنى ولم تتلقى منها أية بيانات.

هذا فقد طلبت الامانة العامة تخصيص مبلغ مائة دولار في موازنة الأمانة العامة لعام ٢٠٠٦ لهذا البرنامج وحتى يكون هذا المبلغ نواه تساعد في استقطاب المزيد من الموارد لهذا البرنامج من مؤسسات التمويل العربية والدولية.

واصدر مؤتمر القمة في تونس قرارة رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ الذي يؤكد على اعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وتسهيل دخولها الى الأسواق العربية، وقد تلقت الأمانة مذكرات بشأن تنفيذ القرار المشار اليه من كل من السعودية، الكويت، المغرب، قطر، البحرين، سوريا، عمان، تونس، مصر، العراق، الإمارات العربية المتحدة.

٢ – *الاستثناءات:*

منح المجلس الاقتصادي والاجتماعى، وفق ضوابط محددة آقرها، ست دول اعضاء بالمنطقة استثناءات مكنتها من عدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل، على عدد من السلع وفقا للقوائم والطلبات التي قدمتها تلك الدول، وذلك لفترة زمنية محددة انتهت في ٢٠٠٢/٩/١٦. وقد منحت تلك الاستثناءات لكل من الأردن، تونس، لبنان، سوريا، مصر، والمغرب.

ولقد كان الهدف من منح هذه الاستثناءات اعطاء فترة زمنية مناسبة لتلك الدول لمواءمة اوضاعها الاقتصادية، واوضاع تلك المنتجات لتتمكن من تطبيق التخفيض التدريجي بعد انقضاء الفترة المحددة.

تلقت الامانة العامة بلاغات من الدول الست المعنية صادرة الى المنافذ الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات من تواريخ مختلفة. كما قامت الأمانة العامة بمراجعة تلك البلاغات مع القرارات المتعلقة بمنح الاستثناءات والصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعى واتضح الآتي:-

(أ) المملكة الأردنية الهاشمية: بلغ عدد السلع التي تقدمت الى استثناءها المملكة الأردنية الهاشمية ٣٥ سلعة تضمنت بنودا رئيسية سجاد ذو ضمل معقود أو ملفوف والبسة وتوابع البسة للأطفال الرضع من مضرات وصلال وكلتكر وباصات، وضمن التاريخ المحدد لإلغاء الاستثناءات قامت المملكة الاردنية بالغاءها واخضاعها للرسوم الجمركية المتفق عليها في إطار المنطقة، وقد تأكد ذلك بعد تدقيق السلع من قبل الأمانة العامة. وبالتالي تعتبر البلاغات الصادرة من المملكة الأردنية الهاشمية تكون قد الغت الاستثناءات ودون ايه شروط.

(ب) الجمهورية العربية السورية: بلغ عدد السلع التي تقدمت الى استثناءها الجمهورية العربية السورية ٢٥٥ سلعة تضمنت بنودا رئيسية ألبسه خيوط وألبسه داخلية وخارجية وقمصان داخلية وسراويل وأقمشة قطنية ونسج من قطن والرخام وحرير صخري ومصنوعات من خليط حرير ومصنوعات من اسمنت ومصنوعات من حجر أو مواد معدنية وميكا مشغولة ومصنوعات وادوات احتكاك واثاث منزلي من خشب وقطن: وقد تم استكمال ازالة الاستثناءات الممنوحة لها بعد صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (١٠٤٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢ الذي يعتبر مكملا لقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨.

(جـ) الجمهورية اللبنانية: بلغ عدد السلع التي تقدمت الى استثناءها الجمهورية اللبنانية ٤١ سلعة تضمنت بنودا رئيسية بلاط واسلاك كهربائية ومقاعد وأثاث منزلي وحجر وأسمنت وكلس. وضمن التاريخ المحدد لإلغاء الاستثناءات قامت لبنان بالغائها واخضاعها للرسوم الجمركية المتفق عليها في إطار المنطقة وقد تأكد ذلك بعد تدقيق السلع من قبل الامانة العامة. وبالتالي تعتبر البلاغات الصادرة من لبنان تكون قد الغت الاستثناءات ودون اية شروط.

(د) جمهورية مصر العربية: بلغ عدد السلع التي تقدمت الى استثناءها مصر ٧٠٩ سلعة تضمنت بنودا رئيسية نسج قطنية ومن كتان ومن خيوط وشعيرات وأقمشة ومطرزات وأغطية جدران ومعاطف وجاكتات وتنانير وسراويل وعربات سيارة وقضبان من حديد وهياكل وابدان عربات. وقد اشترطت مصر بالنسبة للاستثناءات موافقتها على الغاءها بالنسبة للسيارات والمنتجات المعدنية والمنسوجات والغزول والملابس الجاهزة تطبيق قواعد المنشأ المرفقة على هذه السلع. وقد اعتبر البلاغ الصادر من مصر الى منافذها الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها محكوم بقواعد المنشأ التفصيلية المحددة.

(هـ) الجمهورية التونسية: بلغ عدد السلع التي تقدمت الى استثنائها تونس ١٦١سلعة تضمنت بنودا رئيسية كلس ومصنوعات من البلاستيك والمطاط ومصنوعات جلدية ونسج من قطن ومن خيوط ومعاطف واقبية وبدل واطقم وسترات واحذية وبلوزات وقمصان والألومنيوم وحديد وصلب وآثاث من خشب وسيارات وشاحنات وباصات والمواد البلاستكية وورق الطباعة وكوابل واسلاك كهربائية. إلا أنه تم اعادة البلاغ الصادر منها الى لجنة المفاوضات التجارية لدراسته وما إذا كانت الاجراءات الواردة بالقرار تمثل قيدا غير جمركى.

وكانت الجمهورية التونسية قد بينت بأن بلاغ تونس رقم (ت ع ٠٤/٠٣٣) نص في أولى فقراته على وقف العمل بالاستثناءات الممنوحة.

(و) المملكة المغربية: بلغ عدد السلع التي تقدمت الى استثناءها المغرب ٨٠٤ سلعة تضمنت بنودا رئيسية نسج من صوف وخيوط ونسج وسجاد ومعاطف واقبية وبدل وارديـة للرياضة وتوابع البسة نسائية وعربات سيارة ومقاعد ذات عجلات ومقطورات واسلاك وحبال واجهزة الطرد المركزى وقرميد سقوف ومنتجات خزفية ومراجل ومضخات... وقد تأكد تحرير المملكة المغربية لجميع السلع المستثناه بعد تدقيق السلع من قبل الامانة العامة. إلا أنه تم اعادة البلاغ الصادر منها الى لجنة المفاوضات التجارية لدراسته وما إذا كانت الاجراءات الواردة بالقرارا تمثل قيدا غير جمركي.

اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعى قراره رقم (ق ١٥٤٧- د. ع ٧٥-٢٠٠٥/٢/١٧) بشأن الطلب من المملكة المغربية اعادة النظر في الاجراء المتعلق بطلب الحصول على اعفاء جمركي من الجهات المختصة بالتجارة الخارجية بالمملكة لاستيراد السلع ذات المنشأ العربي للاستفادة من الامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يتماشى مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد زودت المملكة المغربية الامانة العامة تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي تفيد بأن وزارة التجارة الخارجية

بالمملكة المغربية بانها لن تتمكن من اعادة النظر في هذا الاجراء الى حين ازالة كل القيود غير الجمركية والعوائق على السلع العربية من طرف كل الدول العربية وكذا اعتماد قواعد منشأ عربية تفصيلية مع الأخذ بعين الاعتبار تحفظات المملكة المغربية المتخذة في هذا الخصوص.

٣- الرزنامة الزراعية:

دخلت السلع الزراعبة مع مطلع عام ٢٠٠٥ مرحلة التحرير الشامل للمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الاعضاء في المنطقة. أي تم الغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة عليها انسجاما مع ما نص عليه البرنامج التنفيذي للمنطقة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعى بهذا الخصوص. وبالتالي فإن جميع الرزنامات الزراعية المعمول بها في إطار ثنائي بين اية دولتين من الدول الاعضاء بالمنطقة تم وقف العمل بها.

صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى رقم (ق ١٥٥٢- د. ع ٧٥- ٢٠٠٥/٢/١٧) والذي ينص على وقف العمل باية رزنامات زراعية في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية الاعضاء، وذلك ابتداء من شهر يناير ٢٠٠٥، الموعد المحدد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعى لتحرير تجارة السلع الزراعية بين الدول العربية.

اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم ق ١٥٤٦- د. ع ٧٥- ٢٠٠٥/٢/١٧) أن لا تتضمن الاتفاقيات الثنائية للدول العربية اعضاء المنطقة التي تبرمها فيما بينها ابتداء من مطلع عام ٢٠٠٥ اية قوائم سلبية أو رزنامات زراعية أو اية رسوم جمركية تم فرضها على بعض السلع نتيجة هذه الاتفاقيات.

٤- نقاط الاتصال:

مع بداية العام ٢٠٠٥ ودخول المنطقة مرحلة التخفيض الجمركي الكامل اصبح مفروضا على نقاط الاتصال بين الدول الاعضاء مزيد من التركيز في ابراز دورها لدى القطاع الخاص باعتبارها حلقة الوصل المسؤولة عن ضمان التنفيذ بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص من جانب وبين الامانة العامة وكافة الجهات المعنية بالمنطقة داخل الدولة من جانب آخر.

كما أن اللائحة الخاصة بالية فض المنازعات قد اكدت على هذا الدور كمرحلة اولى لمعالجة وتسوية اية نزاعات تنشأ في إطار المنطقة، الامر الذي يستدعي دعم نقاط الاتصال بكل دولة. وعليه فمن الضروري الاهتمام بالجانب التعريفي بالمنطقة لدى مختلف الاجهزة الحكومية داخل الدولة والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بأمور المنطقة وايضا ايجاد علاقة مباشرة فيها وبين مؤسسات القطاع الخاص في الدولة. وقد ساهمت نقاط الاتصال خلال السنوات الماضية ومع انتهاء المنطقة في معالجة بعض الشكاوى التي ترد من القطاع الخاص في تعامله مع دول اخرى اعضاء بالمنطقة.

ولقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعى قراره رقم (ق ١٥٤٨- د. ع٧٥ - ٢٠٠٥/٢/١٧) والذي نص على:

١- التأكيد على ضرورة موافاة الأمانة العامة بأية تعديلات تطرأ على اسماء وعناوين نقاط الاتصال في أي من الدول الاعضاء ليتم تعميمها على بقية الدول.

٢- ضرورة أن تولى نقاط الاتصال الاهتمام اللازم للجانب الاعلامي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مختلف الاجهزة الاعلامية، وان تعمل على توثيق علاقتها مع الغرف التجارية القطرية لتعريف رجال الاعمال والمتعاملين في القطاع التجاري بالمنطقة والميزات التي تتيحها وبالخدمات التي يمكن أن تقدمها لهم. وقد عملت الأمانة العامة على الطلب من الدول العربية الأعضاء بتزويدها باخر عناوين نقاط الاتصال.

٥- التقارير الدورية:

نص البرنامج التنفيذي للمنطقة على أن تقوم الدول العربية بإعداد تقارير دورية سنوية تتضمن التعريف بالعقبات التي تواجهها في التطبيق، وكذلك التعريف بسياساتها التجارية، لتتم مناقشتها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعى واللجان المختصة للمنطقة لمعاجلية اية عقبات تعترض مسيرة التطبيق للمنطقة. واثبتت تجربة الاعلام الماضية أهمية هذه التقارير القطرية والتي كشفت عن العديد من الممارسات التي تواجه عملية التطبيق في مختلف الجوانب المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما يعد الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تقريرا سنويا يتضمن وجهة نظر القطاع الخاص من خلال الممارسة والتطبيق للمعوقات التي تعترضه في

التعامل في إطار المنطقة ومدى التزام الدول الاعضاء بالقرارات التي يتم اتخاذها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعى، وقد قامت الامانة العامة بتزويد الدول الاعضاء بالمنهجية التي يتم اتباعها في اعداد التقارير القطرية وذلك وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعى بهذا الشأن.

٦- التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العربية:

بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في خمسة دورات متتالية موضوع التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المصاحبة من قبل السفارات والقنصليات العربية في الدول العربية مصدر البضاعة، وذلك في ضوء دراسة ادتها الامانة العامة والتي اوضحت التفاوت في رسوم التصديق وفي اسلوب تطبيقها. وقد توصل المجلس في دورته (٧٢) في سبتمبر ٢٠٠٣ الى الآتي:

١- التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى رقم (١٤٣١) بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣ بشأن الغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة.

٢- الغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادة المنشأ من قبل السفارات والقنصليات.

٣- أن تقوم الدول اعضاء المنطقة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في (١)، (٢) اعلاه، وابلاغ الامانة العامة بما يتم في هذا الصدد قبل موعد عقد الدورة القادمة (٧٣) للمجلس الاقتصادي والاجتماعى.

ومن الواضح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعى قد تعامل مع هذا الاجراء (التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المصاحبة) كأحد القيود غير الجمركية التي تعرقل مسار التبادل التجاري العربي البيني، كما أن هذه الرسوم في بعض الاحيان تشكل اضافة كبيرة الى قيمة السلعة تقارب الرسم الجمركي خاصة إذا تم تطبيقه كنسبة مئوية من قيمة البضاعة.

وقد اتخذت بعض الدول مواقف اجرائية هى:

(المملكة الاردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، السعودية، السودان، سوريا، مصر، ليبيا، اليمن، سلطنة عمان، تونس، المغرب) تتعلق بالغاء التصديق على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق المصاحبة لشهادة المنشأ من قبل السفارات والقنصليات التابعة لها[1].

٧- آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

لقد تم في دورة فبراير للمجلس الاقتصادي والاجتماعى (٢٠٠٤)، اقرار اللائحة الخاصة بآلية فض المنازعات التي تنشأ في إطار المنطقة، يعتبر اقرار هذه الآلية من المنجزات الهامة التي تساهم في تفعيل المنطقة واعطاء المصداقية للتعامل في اطارها. لذا فمن الضروري أن تعمل الدول العربية والامانة العامة، وكافة المؤسسات العربية المعنية للتعرف بهذه الآلية، والتعريف بالاجراءات المختلفة المتدرجة لمعالجة الخلافات التي تطرأ في إطار المنطقة. ويجرى حاليا اعداد القوائم النهائية للمحكمين.

٨- الموضوعات التي يجرى استكمالها:

٨- (١): استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية:

تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية احد المرتكزات الاساسية للمنطقة، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع اجنبية للدول العربية مستفيدة من الميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية وبذلك تشكل السياج الواقي لحماية الصناعة والمنتجات العربية بما يخدم اهداف ترشيحها وتطورها، كما وأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل انتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي.

ويتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي أي القيمة المضافة وحددت اسلوب احتساب القيمة المضافة، وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية. وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ – التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية– على اعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، إلا أن اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الأعضاء

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر:

- المرجع السابق، ص ص ١٣٠-١٣٤.

وظلت بعض الاحكام العامة محل خلاف بين الدول الاعضاء، فيما كان له أثرا مباشرا في عدم التوافق بشأن القواعد التفصيلية لعدد من السلع أيضاً.

ولقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم (ق ١٥٥٣-د. ع ٧٥-٢٠٠٥/٢/١٧) والذي نص على الموافقة على الاحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، على أن تتم مراجعة المادة (٢٧) من الاحكام العامة من قبل اللجنة الفنية لقواعد المنشأ بما ينسجم وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعى المتعلقة بالتصديق على شهادة المنشأ.

٨- *(٢) القيود والعوائق غير الجمركية:*

لقد أولت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي اهتماما خاصا لموضوع ازالة القيود غير الجمركية، وتم النص في كليهما على ضرورة "الازالة الفورية للقيود غير الجمركية". ويعكس ذلك الادراك التام لما تمثله هذه القيود من اعاقة لحركة التجارة والتبادل التجاري العربي البيني يفوق تأثيرها اثر القيود الجمركية المتمثلة في رسم جمركي محدد يتم سداده على البضاعة عند استيرادها.

ولعل من اهم ايجابيات المنطقة أن طرحت هذا الموضوع الهام وجعلته محل بحث واهتمام وتفاوض من قبل كافة الدول العربية. كما يجب الادراك بأن بحث هذا الأمر يتطلب جهدا ومثابرة. فلا زلنا في مرحلة التعرف على هذه القيود وعلى الرسوم المختلفة سواء اكانت رسوم مقابل خدمات ومدى مواءمتها للخدمة المقدمة والرسوم الاخرى التي تقابلها خدمات فهذه الجوانب غير واضحة حتى بالنسبة للجهات الرسمية المعنية بالمجال التجاري في عدد من الدول العربية.

لقد بذلت فرق العمل الميدانية التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعى ارسالها الى الدول العربية، جهودا كبيرة للتعرف على مختلف القيود غير الجمركية وعلى الرسوم الاخرى ورسوم الخدمات، ولقد اوضحت هذه التقارير صورة جزئية عن الوضع القائم في الدول العربية لكن هذه التقارير تستوجب المزيد من النقص والبحث مع الدول المعنية.

وبعد الانتهاء من الزيارات الميدانية بدات جولات التفاوض حول تحديد القيود غير الجمركية الملاحظة في الدول العربية الاعضاء في المنطقة والاتفاق عليها، وعلى مدار ثلاث اجتماعات حتى الآن جرى مناقشة العديد من تقارير الدول المعدة من قبل الامانة العامة، وتم

تلقي ملاحظاتها على تلك التقارير والتي اجمعت عن عدم وجود قيود غير جمركية كان قد بينها القطاع الخاص اثناء الزيارات الميدانية، مما يعنى أن التجارة العربية البينية لا يمارس امامها اية قيود غير جمركية، وقد تناقضت تبريرات الدول من عدم وجود قيود غير جمركية مع التقارير الدورية السنوية التي تبعث بها الدول الاعضاء عن سير المنطقة والتي لازالت تلك التقارير تبرز عن وجود قيود غير جمركية تمارسها الدول العربية الاعضاء دون الاشارية الى اسماء الدول.

وحققت لجنة المفاوضات التجارية تقدما في عدد القيود غير الجمركية ذات العلاقة بالعمل الجمركي تمثلت في حصرها وتحديد الآلية لإزالتها، وقد صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى رقم (ق ١٥٥٢-ت د. ع ٧٥-١٧/٢/٢٠٠٥) والذي ينص على:

١- وقف العمل باية رزنامات زراعية في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الدول الاعضاء، وذلك ابتداء من شهر يناير ٢٠٠٥.

٢- وقف العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير تمشيا مع ما ورد بالبرنامج التنفيذي للمنطقة.

٣- الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى رقم (١٥٠٦) بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٥، والذي الغي بموجبه التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المصاحبة لها من قبل القنصليات والسفارات العربية.

٤- ضرورة تبسيط الاجراءات الحدودية من خلال العمل بنظام الافراج المسبق للبضاعة قبل وصولها والافراج المؤقت لحين استكمال اجراءات الفحص الفنى بالنسبة للسلع سريعة التلف.

٥- ضرورة تطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية، والالتزام بأحكامها.

٦- تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل ببيان العبور والترخيص في بلد المنشأ بما يؤي الى عدم تكرار عملية الكشف في المنافذ الجمركية للدول الاخرى اثناء العبور، إلا في حالات الشك والنواحي الأمنية.

٧- العمل على الاستفادة من تجارب الدول العربية المختلفة في تطبيق بعض الوسائل التكنولوجية الفاعلة في اختصار الوقت.

٨- التأكيد على اهمية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي من شأنها عدم تكرار اعمال الكشف والمبالغة في التأكد من سلامة البضاعة، وبالتالي تسهيل التجارة عند منفذ الدخول.

٩- أ - أن لا يستخدم نظام القوافل والترفيق كعائق غير جمركي، وذلك من خلال اختصار الوقت.

ب - أن يتم تحديد مسارات العبور بحيث تكون من اقرب منفذ جمركي.

جـ - العمل على تطوير المنافذ الجمركية في الدول العربية من خلال توفير مكاتب بكافة الجهات ذات العلاقة باتمام العملية التجارية بالمنفذ لاستكمال الافراج الجمركي بالنسبة للسلع الواردة للدول بالمنفذ دون الحاجة للقيام بعمليات القوافل والترفيق ليتم استكمال الاجراءات في موقع اخر داخل الدولة.

١٠- الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى المتعلق بشهادات المنشأ والجهات التي تعتمدها لضمان سرعة وتسهيل الاجراءات.

١١- اهمية التعامل مع القيود الفنية بالشفافية المطلوبة من قبل الدول العربية وعدم التشدد فيها.

١٢- الالتزام بنص القاعدة ١٦ فقرة ج، والخاصة بوضع دلالة المنشأ على السلعة بما يتواءم مع طبيعة السلعة وبشكل غير قابل للإزالة أو المحو.

١٣-أ - تكليف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمتابعة التزام الدول العربية بتطبيق قرار القمة العربية في تونس والمتعلق باعتماد المواصفات العربية التي يتم اقرارها في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين كمواصفات ملزمة لكافة الدول العربية في إطار المنطقة.

ب - ضرورة استكمال المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الباقي المواصفات القياسية للسلع العربية.

جـ - الالتزام بتطبيق المواصفة الوطنية على السلع المستوردة في حال عدم وجود مواصفة عربية لها.

د – إلا يؤدي تطبيق الاشتراطات والمواصفات القياسية الى المنع أو التأخير لـدخول السـلع العربية.

١٤- أولا: تكليف كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأعداد دراسة حول الاعتماد المتبادل لشهادات المطابقـة وعرضـها علـى لجنـة المفاوضات التجارية في اجتماعها القادم.

ثانيا: احالة الموضوعات التالية الى اجتماع مدراء الجمارك العربية لدراستها وتعديم مقترحاته بشأنها.

١- تحديد السعر المرجعى والتقييم لأغراض جمركية.

٢- الصاق بيانات السلعة ودلالات المنشأ.

٣- عمل المنافذ الجمركية الحدودية وغيرها لفترة ٢٤ ساعة لـسرعة اسـتكمال الاجـراءات المتعلقة بدخول البضائع.

٤- التعاون والتنسيق بين الادارات الجمركية بهدف تبادل الخبرة فيما يتعلق باسـتخدام نظـام الحوسبة في المنافذ الجمركية.

٨-٣- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والرسوم مقابل الخدمات

لمزيد من التحليل وضمان ازالة كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والتحقـق من عدم مبالغة الرسم مقابل الخدمات، آرتات لجنة المفاوضـات التجاريـة فـي اجتماعهـا الاستثنائى (١١-٢٠٠٤/١٢/١٣) أن دراسة هذا الموضوع يتطلب توفر معلومات عن الرسوم مقابل الخدمات في كافة دول الاعضاء، وأن تكون وفق مفهوم موحد لطبيعة هـذا الرسـوم، وذلك بحصر الرسوم مقابل الخدمات وباعداد دراسة حول الرسـوم والـضرائب ذات الأثـر المماثل المطبقة في أي من الدول العربية ورسوم الخدمات من واقع البيانات التي ترد اليها من الدول العربية على أن تكون الدراسة واضحة ومحددة للرسوم المطبقة فـي الـدول العربيـة والرسوم مقابل الخدمات التي تشكل بديلا لرسوم وضرائب ذات اثر مماثـل والعمـل علـى تصنيفها ومدى التفاوت فيها.

٨-٤ موضوع النقل بين الدول العربية:

هناك أيضاً بعض الجوانب الهامة التي تؤثر على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحتى يكون لها تأثير ايجابي وواضح على زيادة معدلات التجارة العربية البينية فموضوع النقل بين الدول العربية من الموضوعات الهامة سواء في جانبه الإداري والاجرائي المتعلق بالتعامل مع حركة النقل العابر أو في جانبه المتعلق بالربط البري والبحري والجوي بين الدول العربية وارتفاع تكلفته.

وقد طرحت الأمانة العامة هذا الموضوع على مجلس وزراء النقل لإعطائه الأولوية في معالجته لموضوعات النقل العربي، كما ستكثف الأمانة العامة اجتماعات لجنة اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية لاستكمال تطوير وتعديل الاتفاقية التي سيشكل الانتهاء منها انهاء العديد من القيود والعوائق غير الجمركية المتعامل بها في المنافذ الجمركية.

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعى قراره رقم (ق ١٥٥٤- د. ع ٧٥- ٢٠٠٥/٢/١٧) والذي ينص على تكليف الامانة العامة بعرض الملاحظات التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعى حول "مشروع اتفاق اليات تسهيل اجراءات النقل الدولي واللوجستيات"، على مجلس وزراء النقل العرب لاتخاذ ما يراه ملائما[١].

د - *بعض العوائق والتحديات والمهام التي ينتظر انجازها في ظل (الجافتا)*

إن العقبات التي تعيق تحرير حركة التجارة العربية البينية هى نفسها في معظم الحالات التي تقف حائلا دون انطلاق البلدان العربية مجتمعة أو منفردة على المسار الدولي متعدد الاطراف لتحرير المبادلات التجارية، وهى نفسها التي تعوق تحرير التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا). فكلا المسارين الاقليمي والدولي لهذه العملية لا يستقيمان إلا بتحرير الاقتصاد لأية دولة وازالة القيود على حركة البضائع وتحرير التجارة (في السلع والخدمات)[٢]

---

[١] المرجع السابق، ص ١٤٠.

[٢] عبد الواحد العفورى (٢٠٠٤)، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)"، ورقة بحثيه مقدمة في *(مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)* المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان: الاردن ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٢٨٢.

أن العوائق والقيود الادارية، والقيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ، وادماج تجارة الخدمات ضمن الجافتا، ومعاملة منتجات المناطق الحرة، وقوانين المنافسة وتنظيم الاحتكار، ومعالجة الاستثمارات البينية العربية، والية فض المنازعات... وغيرها من القيود والمعوقات التي تم تناول بعضها في الدورة العادية السادسة والسبعون للمجلس الاقتصادي والاجتماعى بالقاهرة في ١٤-٢٠٠٥/٢/١٧، وتم تناولها في موضوع متابعة التنفيذ السابقة، والبعض الآخر لا زال يمثل تحديات ومهام يجب انجازها. سوف يتم تناولها على النحو التالي:

١ - القيود الإدارية:

لقد نصت المادة (٢١) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على الآتي "لا يجوز لأية دولة طرف أن تصدر تشريعا أو قرارا يخالف احكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها"[١]. ولكن وبسبب الفترة الطويلة من عدم تفعيل وتطبيق هذه الاتفاقية والتي امتدت منذ عام ١٩٨١ حتى اقرار البرنامج التنفيذي للجافتا في فبراير ١٩٩٧، فإن العديد من القوانين والاجراءات والانظمة والتشريعات التي تتعارض مع هذه الاتفاقية صدرت في كل بلد عربي على حدة.

كما أن القيود النقدية ازاء استيراد السلع ذات المنشأ العربي ما زالت قائمة في بعض البلدان العربية والتي تظهر على هيئة تعقيد الاجراءات والمعاملات المصرفية المتصلة بفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية البينية.

٢ - القيود غير الجمركية:

لقد تم تناول القيود غير الجمركية في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والتأكيد على ازالتها. كما تناولتها الجافتا، وبذلت الجافتا جهود كبيرة للتعرف على القيود غير الجمركية وحصرها، وحققت لجنة المفاوضات التجارية تقدما في عدد القيود غير الجمركية، كما صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى رقم (ق ١٥٥٢-ت د. ع ٧٥-٢٠٠٥/٢/١٧) الذي تضمن العديد من النصوص الخاصة بازالة القيود غير الجمركية (مثل وقف العمل بأية رزنامات زراعية، وقف العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير، الغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المصاحبة، ضرورة تبسيط الاجراءات، ضرورة

---

[١] للمزيد من التفاصيل انظر:

- امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكرة، ص ص ١٣٠-١٣٤.

تطوير اتفاقية تنظيم النقل، مبدأ الاعتراف المتبادل ببيان العبور والترخيص، تطبيق الوسائل التكنولوجية في منافذ الدخول لإختصار الوقت.... وغيرها من الحواجز غير الجمركية). وذلك لاستكمال التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

ومن بين المقترحات المطروحة للتغلب على عدم التعرف على الحواجز غير الجمركية بدقة. حيث أن مسألة الحواجز غير الجمركية مسألة معقدة نظرا لعدم وجود طرق للتقدير الكمي للحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال تلك الحواجز، ولذلك. فقد يكون من المجدى أن تستبدل بالحواجز غير الجمركية القائمة معدلات تعريفية تماثل نفس درجة الحماية، وهو ما يعرف "بتعرفه Tarrification" الحواجز غير الجمركية حيث يمكن لمعدلات التعريفة الجمركية أن يسهل خفضها وازالتها مستقبلا وفقا لجداول محددة.

وسيكون من الأيسر التعامل مع جداول يتضمن تعريفه كمية بدلا من الحواجز المختلفة التي يتعذر قياسها. وفي هذه الحالة، يمكن وضع جدول آخر للتخفيضات يبدأ من ٢٠٠٧ لفترة محددة وسيضع ذلك نهاية لكل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، لكن تنفيذ ذلك يتطلب التزاما مؤسسيا قويا وشفافية من جانب الدول الاعضاء[١].

وضرورة تطوير الاداء في مختلف الادارات ذات العلاقة بالمنافذ الجمركية في الدول العربية من حيث اجراءات التخليص الجمركي للسلع، والاجراءات على المنافذ الجمركية، وتقليص عملية دفع الرسوم والاجور ورفع كفاءة العمل الجمركي، مع ادخال الحاسب الآلي لانجاز المعاملات الجمركية بسرعة وكفاءة ويسر[٢].

وتعرف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القيود غير الجمركية في المادة الاولى الفقرة (٦) على أنها "التدابير والاجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الاغراض التنظيمية أو الاحصائية. وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والادارية التي تفرض على الاستيراد".

ومن أمثلة القيود غير الجمركية (الاجراءات الجمركية المطلوبة، والقيود الفنية المرتبطة بالمواصفات القياسية والمقاييس، واجراءات الحجر الزراعي والبيطري، اضافة الى

---

(١) جابر عصفور ومحسن يوسف، (٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٢) بنك مصر (١٩٩٨)، *النشرة الاقتصادية*، السنة الحادية والاربعون، العدد الثاني، ص ٦٥.

القيود النقدية المرتبطة بالتحويلات، ورخص الاستيراد والتصدير، ورسوم الخدمات التي يتم تحصيلها، والرسوم الاخرى)[1].

٣-قواعد المنشأ:

وردت في المادة التاسعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ما يلي:

١- يشترط لاعتبار السلعة عربية لاغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) والا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في الدولة عن ٤٠% من القيمة النهائية للسلعة عند اتماما انتاجها، وتخفض هذه النسبة الى ٢٠% من القيمة النهائية للسلعة كحد ادنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية. ويقوم المجلس بوضع جدول زمنى لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا.

٢- يجوز لأي دولة طرف أن تطلب الى المجلس خفض النسبة المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات قيمة خاصة بالنسبة للبلد أو الطرف المنتج، وتكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية[2].

وكما اشرنا انفا أن احد اللجان الاساسية التي شكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعى لمباشرة اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هى لجنة قواعد المنشأ، وقد جاء هذا اعترافا من الهيئات القائمة على اخراج الجافتا الى حيز الواقع العملي بأهيمة قواعد المنشأ التفصيلية للسالع العربية وبالتالي اهمية شهادات المنشأ في حماية الاقتصادات العربية من المنافسة غير المشروعة من خلال حماية القدرة التنافسية لمنتجاتها ومنع السلع غير العربية من الاستفادة من الوضع التفضيلي للسلع العربية داخل اسواق المنطقة.

---

[1] قارن:

- عبد الواحد العفورى (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.
- البنك الاهلى المصرى (٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

[2] قارن:

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: صدرت هذه الاتفاقية باللغة العربية في تونس يوم الجمعة الموافق السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٨١.
- عبد الواحد العفوري (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨.

ومن الواضح أن عدم امتلاك معظم البلدان العربية انظمة قواعد منشأ وطنية قد ادى الى اضفاء مزيد من التعقيد على انجاز مهمة اللجنة المذكورة وخلال فترة زمنية قصيرة. وقد عالج البرنامج التنفيذي للجافتا هذا القصور بنصه التالي "يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذا لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر او التحرير المتدرج، والتي منشؤها احدى الدول العربية الاطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي اقامها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (١٢٤٩- د ٥٦-١٣/٩/١٩٩٦)، ولحين اقرار ما تتوصل اليه لجنة قواعد المنشأ يتم العمل بقواعد المنشأ التي اقامها المجلس بموجب قراره رقم ١٢٦٩ المتخذ في دورته السابعة والخمسين".

وقد اعدت لجنة قواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على اقامتها قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية وقد تم توضيح ذلك سابقا، حيث لم تتمكن اللجنة من استكمال اعداد قواعد المنشأ التفصيلية خلال ست اجتماعات، واصدار المجلس قراره رقم (ق ١٥٥٣-ت د. ع ٧٥-١٧/٢/٢٠٠٥) والذي نص على الموافقة على الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية. على أن يتم مراجعة المادة (٢٧) من الاحكام العامة من قبل اللجنة الفنية لقواعد المنشأ بما ينسجم وقرارات المجلس المتعلقة بالتصديق على شهادة المنشأ.

٤- ادماج تجارة الخدمات ضمن الجافتا:

لقد اصبح ادماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الموضوعات التي لا يمكن تجاوزها خصوصا إذا ما نظرنا الى أن اقامة المنطقة يجب أن يجلب معه تأثيرات ايجابية قوية وملموسة على حجم وقيمة التجارة العربية البينية وان يمثل نقطة انطلاق متينة نحو افاق تطور واعدة للتكامل الاقتصادي العربي، فالمنطقة حتى الآن لا تشمل تجارة الخدمات، كما أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لم تتضمن في أي من موادها ما يشير الى تجارة الخدمات.

وتشير البيانات المتاحة الى أن حجم تجارة الخدمات في التجارة العالمية يشكل ما يقارب نسبة ٢٥% في المتوسط وهو معدل قريب من نسبتها في التجارة الخارجية للدول العربية حيث تمثل حوالي ٢٤%[1].

---

[1] عد الواحد العفورى (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

لقد شكلت اتفاقية الخدمات "الجاتس" أحد أبرز وأهم انجازات جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولاحقا ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) وكانت اتفاقية الجاتس قد صنفت الخدمات إلي (١٥٠) قطاعا فرعيا، يوجد من بينها الكثير من الأنشطة المزدهرة حاليا في البلدان العربية كما توجد من بينها الكثير جدا من الخدمات التي تمتلك البلدان العربية افاقا رحبة وواعدة لانتاجها والمنافسة في تقديمها مستقبلا.

وباعتبار اقتصاد المنطقة العربية ليس استثناء بالنسبة للاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي ولا يجب أن يكون كذلك، فإن الجافتا لابد أن تتسع ليشمل نطاقها النشط الخدمي بختلف قطاعاته وتفرعاته التي تفتح مجالا واسعا أمام البلدان العربية لتوسيع وتطوير هياكل الانتاج الخدمية وتعزيز قدرتها التدريجية على المنافسة وخصوصا القطاعات الخدمية الواعدة والأساسية في الوقت نفسه، كالسياحة والسفر والنقل والتشييد والبناء والمهن الحرة والتأمين والمصارف وغيرها.

٥- معاملة منتجات المناطق الحرة:

لهذه المسألة أثر مقارب من حيث طبيعتها للآثار المتولدة عن القصور القائم الناجم عن عدم التوصل الي انجاز قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، والحقيقة أن أسوب التعامل مع منتجات المناطق الحرة الموجودة ضمن البلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبري هي مسألة خلافية لأسباب عدة منها أنه لا يوجد نص واضح ومحدد في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهذا الخصوص، كما يعود هذا الامر إلي الاختلاف في الطرق المتبعة في تنظيم هذه المناطق من دولة عربية لآخري، حيث تحصل الشركات والمؤسسات العاملة في هذه المناطق في بعض البلدان العربية على تسهيلات مختلفة ومتعددة كالتسهيلات الضريبية وإعفاء وارداتها من الرسوم الجمركية ومن كثير من الاجراءات التي تخضع لها في العادة الشركات والمؤسسات التي تعمل داخل الحدود الجمركية للدولة.

ومن هنا تأتي أهمية إجراء مسح وتقييم شامل لكافة المناطق الحرة القائمة ضمن حدود البلدان العربية الأعضاء في المنطقة بغرض توفير البيانات والمعلومات الكافية عنها وتصنيفها تمهيدا لتحديد وإقرار الأسلوب الملائم للتعامل مع منتجات كل منها بناء على ذلك.

٦- *قوانين المنافسة وتنظيم الاحتكار:*

تقوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبري على فلسفة تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بما يؤدي إلي التخصص الأمثل للموارد داخل وبين اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة وفقا لمبدأ الميزة النسبية، ومن هنا تأتي أهمية وضع الضوابط والقواعد التي تنظم الاحتكار حتي لا يتحول إلي وسيلة للتحكم في الأسعار والتوزيع والإنتاج، وحتي هذه اللحظة هناك عدد من البلدان العربية الأعضاء لا تمتلك تشريعات وطنية في ما يتعلق بقواعد المنافسة وتنظيم الاحتكار، في الوقت الذي تكتسب فيه مسألة تحقيق المنافسة العادلة وفقا لقواعد وضوابط محددة وواضحة ومتفق عليها أهمية خاصة لكافة البلدان العربية الأعضاء في المنطقة[١].

وبناء على هذا فإن الاستفادة من خبرات البلدان العربية الأعضاء التي تمتلك تشريعات وطنية من هذا النوع (تونس، المغرب، مصر، والأردن) وإجراء المشاورات اللازمة بين البلدان الأعضاء بهذا الصدد، بهدف التوصل إلي صيغة مشتركة وموحدة بشأن قواعد للمنافسة وتنظيم الاحتكار، تلبي حاجة جميع الدول الأعضاء في المنطقة، وتتوافق مع مقتضيات ومفاهيم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تشكل أيضا أحد التحديات المؤجلة وواحدة من المهام التي تنتظر الإنجاز[٢].

٧- *الاستثمارات العربية البينية:*

في صدد تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي الموحد ليس هناك أقدر ولا أكثر فاعلية بالنسبة لجميع المكونات أو العناصر الاقتصادية على تحقيق هذا الترابط والتشعب في الوقت نفسه من الاستثمار وتشجيعه بأفق استراتيجي عربي، لتعزيز وتطوير النهوض بمجمل أوضاع ومستويات وأشكال التعاون والتكامل والتكتل الاقتصادي العربي عموما، وعلي مستوي كل بلد عربي على حدة، ولذلك فمن واجب كافة جهات وفعاليات وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك أن تعمل جاهدة على تهيئة كافة الظروف والعوامل المشجعة للمستثمرين العرب والأجانب، للقيام بالمزيد والمزيد من الاستثمارات داخل المنطقة، وأن الخطوة الأولى على هذا الطريق تأتي من خلال التحديد والتشخيص الدقيق والواقعي لمختلف صنوف معوقات

---

[١] التقرير الاقتصاي العربي الموحد (٢٠٠١) سبتمبر، ص٢١٨.

[٢] عبد الواحد العفوري (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٥

الاستثمار القائمة في الظروف الراهنة، وإيجاد المعالجات الناجحة والحقيقية لها في إطار المنطقة وفي إطار الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للعمل الاقتصادي العربي[١].

إن الاستثمار يظل العامل الحاسم للتسريع بوتائر النمو والتنمية داخل البلدان الأعضاء في المنطقة وفي أحداث التغيرات الاقتصادية الحقيقية والمرغوبة في المنطقة بأكملها، وسيظل كذلك العامل الحاسم في توسيع ورفع معدلات المبادلات التجارية البينية بين هذه البلدان، ونعلم أن الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأموال العربية في ما بين الدول العربية، المقررة في القمة الاقتصادية العربية المنعقدة بعمان العام ١٩٨٠م، بحاجة ماسة إلي المراجعة والتقييم والتحديث وفقا لما استجد من تطورات، وهكذا فإن مهمة إيجاد إطار عربي للعمل على تحفيز وتشجيع الاستثمارات العربية البينية وجذب الاستثمارات الأجنبية تعد من المهام الملحة التي تنتظر الإنجاز.

الخلاصة والاستنتاجات:

١- أن هناك محاولات متعددة للتكامل الاقتصادي العربي سابق على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري الجافتا Great Arab Free Trade Area (GAFTA) تمثلت في اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة العبور عام ١٩٥٣م، اتفاقية توحيد التعريفة الجمركية عام ١٩٤٥م، اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٣، اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م، واتفاقية تسهيل أو تيسير وتشجيع أو تنمية التجارة البينية العربية ١٩٨١، ومعظمهم باء بالفشل ولم يحقق التكامل المرجو بسبب عوامل سياسية، وعوامل اقتصادية واجتماعية مثل الافتقار للمنهجية العلمية السليمة وعدم اعتمادها على المدخل التدريجي والمتعدد للتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلي إغفل التفاوت القائم في مستوي التطور الاقتصادي بين الدول العربية.

٢- لقد تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في القمة العربية المنعقدة في القاهرة في ١٩٩٦/٦/٢٣ باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري الجافتا، بعد عام من إنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد تم الاتفاق على إقامتها عام ١٩٩٧ على أن يبدأ تطبيق البرنامج التنفيذي لها ابتداء من ١٩٩٨/١/١، وكان من المقرر أن ينتهي التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمعدل تخفيض ١٠% سنويا من التعريفات القائمة عام ١٩٩٧، إلا أن التعجيل والإسراع بالتطبيق تم الوصول إلي التعريفة الصفرية في بداية عام ٢٠٠٥، حيث تم التخفيض بمعدل ٢٠% للدول الأعضاء في سنتي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ليتم بذلك اتمام التطبيق الفعلي لتحرير التجارة السلعية البينية في جميع الدول

[١] المرجع السابق، ص ص٢٨١-٢٩٦.

العربية الاعضاء في المنطقة باستثناء الدول الأقل نمو في الدول العربية مثل (اليمن والسودان) التي منحت تسهيلات حتي عام ٢٠١٠، حيث بدأت بالفعل كل من السودان واليمن بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وبنسبة ١٦% ابتداءا من ٢٠٠٥/١/١.

٣- إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري الجافتا هي السياج الوقائي لحماية المصالح الاقتصادية للدول العربية خصوصا في ظل العولمة والاندماجات المتسارعة للاسواق واشتداد حمي المنافسة العالمية، فإنشاء الجافتا يعد هو النواة التي تقدم الإطار المادي الملموس لإنشاء التكتل الاقتصادي الإقليمي للدول العربية، وهو السبيل الوحيد لتجنب تعميم مزايا وافضليات التعاون والتبادل والتكامل الاقتصادي العربي البيني على باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وفقا للمبدأ الأساسي لعمل المنظمة "مبدأ الدولة الأكثر رعاية"، وسبيل لتحرير التجارة البينية بين الدول العربية الأعضاء في الجافتا.

٤- على الرغم من اكتمال البرنامج التنفيذي للجافتا والوصول إلي التعريفة الصفرية مع بداية عام ٢٠٠٥، إلا أنه هناك بعض التحديات التي تحتاج إلي مراجعة وإنجاز بعضها، مثل إدخال تجارة الخدمات في مظلة الجافتا، ومعالجة موضوع الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلي الانتهاء من تعريف القيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ التفصيلية وآلية فض المنازعات التي بدأ العمل فيها واتخاذ اجراءت وقرارات بشأنها وتحتاج إلي مزيد من الإنجاز لاكتمال الجافتا.

٥- إن الجافتا ليست هي نهاية المطاف بل البداية للوصول إلي الاتحاد العربي الموحد، لذا يجب التفكير في الاتحاد الجمركي، والسوق العربية المشتركة واتخاذ الإجراءات والقرارات والتوصيات، للانتقال إلي هذه المراحل من مراحل التبادل، وسرعة البت فيها، وخاصة أن تجربة السوق العربية المشتركة قد تم اتخاذ إجراءا بشأنها منذ عام ١٩٦٤ ولم تكتمل حتي الآن، وقد حان الوقت لتحقيقها بعد الوصول إلي الاتحاد الجمركي حتي لا تتكرر أخطاء الماضي.

٦- قد يصعب تحقيق النجاحات المرجوة من وراء إقامة الجافتا من دون أن يكون فيها هيكل تنظيمي مستقل، وآليات عمل واضحة ومحددة، وهيئة تحتكم في عملها لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي للجافتا، ولاحقا مما يتم إقراره بهذا الخصوص، ومن الضروري بمكان التأكيد على أن يتخذ الهيكل البنائي للمنطقة وكذلك كافة أنظمة الإدارة والتنفيذ فيها صورا متوافقة تنسجم مع مفاهيم وقواعد إقامة التكتلات الاقتصادية والإقليمية في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO).

مراجع الفصل الاول

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، واخرون(٢٠٠٥)، *"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"*، سبتمبر
- الامم المتحدة(٢٠٠٥)، *"الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي فيدول منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤"*، نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا– الاسكوا،
- البنك الأهلى المصرى (١٩٩٨)، *"النشرة الاقتصادية"* ، المجلد الحادى والخمسون، العدد الأول.
- ــــــــــ (٢٠٠٥)، *"النشرة الاقتصادية"*، المجلد الثامن والخمسون، العدد الأول.
- أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٥) *تقرير الامانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"*، جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم (٧٦)، القاهرة: ٥-٨سبتمبر ٢٠٠٥.
- بنك مصر (١٩٩٨)، *النشرة الاقتصادية"*، السنة الحادية والاربعون، العدد الثاني.
- جابر عصفور ومحسن يوسف (محرر) *"قضايا الاصلاح العربي"*، منتدى الاصلاح العربي ومكتبة الاسكندرية، (الطبعة الأولى)، (٢٠٠٥).
- جابر محمد الجزار (١٩٩٤)، *اتفاقية ماستر يخت وآثارها على الاقتصاد المصرى"*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سامى عفيفي حاتم (٢٠٠٣)، *"التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"*، (الطبعة الرابعة).
- طه عبد العليم (١٩٩٣)، " اشكاليات التكامل الاقتصادي العربي: تحليل للادبيات"، في معهد البحوث والدراسات العربية (محرر)، *"اليات التكامل الاقتصادي العربي"*،
- عبد الرحمن صبري (٢٠٠١)، "منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح"، *سلسلة رسائل البنك الصناعي*، الكويت، العدد (٦٦)، سبتمبر.،
- عبد الواحد العفورى (٢٠٠٤)، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)"، ورقة بحثيه مقدمة في *(مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)* المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان: الاردن ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

-Machlup, f. (1977), "***A History of Thought on Economic Integration***", London: Macmillan.

-Zarrouk, Jameel (1997)," Intra Arab Trade Determinants and Prospects for Expansion" in EL Naggar, S.,(ed),***(Foreign and Intra Trade Policies of the Arab Countries and the Arab League***), the Arab Consolidated Economic Report, IMF: Washington,



الفصل الثانى

تفعيل التجارة العربية البينية ومواجهة معوقتها

Activating The Arab Intra Trade & Facing Its Obstacles

مقدمة:

يعد تنمية التجارة العربية البينية مدخلاً من مداخل التعاون في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وان كانت هذه الرؤية قد نشأت من منظور سياسي في أول الامر، فإن تطور اقتصاديات الدول العربية، خاصة في مجال التصنيع والتجارة ساعد علي تثبيت المبرارت الاقتصادية لتنمية التجارة البينية[1].

وانطلاقاً من ان تنمية التجارة العربية البينية يعد لبنة في منظومة التكامل الاقتصادي العربي، بل قد تكون هي المحرك الاساسي لقوي التكامل التي تسعي الدول العربية إلي تحقيقه منذ نشأت جامعة الدول العربية ومع تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٢ وما تلاها من محاولات اخرها اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري(الجافتا) التي اكتملت مراحلها في ٢٠٠٥/١/١ ، فأن هذا البحث يحاول الاجابة علي مجموعة من التساؤلات حول واقع ومستقبل التجارة العربية البينية، اعتماداً علي تحليل ماضيها،ووصف واقعها

مشكلة الدراسة:

ان الشواهد التاريخية توضح ان التجارة العربية البينية للسلع عدا النفط لم تنمو الإ قليلاً خلال العقدين الماضيين، ولم تتعد نسبتها (١٠%) من اجمالي تجارة الدول العربية الخارجية حتي مطلع القرن الحادى والعشرين مما يوضح ان حصة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية ظلت ضئيلة إلي حد كبير، خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة بالأرقام المناظرة لها في مناطق العالم الاخري(٥٩%) في دول الاتحاد الاوروبي، (٣٧%)في شرق اسيا، و (٣٦%) في شمال إفريقيا، كما يوضح ان تجارة المنطقة العربية تعد نموذجا فريداً من حيث درجة غلبة تجارتها مع العالم الخارجي علي علاقتها التجارية مع شركائها الاقليميين[2]

فهل ستظل التجارة العربية البينية منخفضة كنسبة من التجارة العربية الاجمالية؟

---

[1] جمال الدين زروق(١٩٩٢)،"التجارة العربية البينية- العوامل المؤثرة فيها وامكانيات تنميتها"، في سعيد النجار(محرر)(*سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية*) ، ابوظبي: صندوق النقد العربي والصندق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،ص ١٨٣

[2] هانسبيتر تشاني(١٩٩٧)،"التجارة البينية العربية والاتفاقيات المتعلقة بها واثرها علي الشركات والموسسات العربية في ظل العولمة" ورقة بحثية مقدمة في ندوة(*اتجاهات عولمة الاقتصاد واثرها علي الشركات والمؤسسات العربية*)،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٨-٣٠ ستمبر ١٩٩٦،ص ١٦٩ ،

وما هي العوامل المسئولة عن تدني التجارة العربية البينية في الماضي؟

وما هو واقع التجارة العربية البينية في الوقت الراهن؟

وما هي عوامل تفعيل وتنمية التجارة العربية البينية ؟

أو كيف يتم تفعيل التجارة البينية العربية؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان التجارة العربية البينية لم تتحسن نسبتها إلي اجمالي تجارة الدول العربية، علي الرغم من ازالة القيود الجمركية فيما بين الدول العربية وفقاً لاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبري(الجافتا) Great Arab Free Trade Area (GAFTA) ، وقد يرجع ذلك إلي بعض المعوقات التى تنتاب التطبيق الفعلي للجافتا من جانب، بالآضافة إلي عدم اشتمال الجافتا علي تحرير التجارة الدولية العربية في الخدمات من الجانب الاخر.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٥ لمدة ربع قرن في ضوء المعطيات الحالية والتي يتمثل اهمها في ازالة القيود الجمركية(التعريفة الجمركية البينية الصفرية) بعد تطبيق الجافتا.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي في تقدير التجارة العربية البينية، مع الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع وماضي التجارة العربية البينية واسباب ذلك ومعوقاتها.

خطة الدراسة:

تتقسم الدراسة إلي مبحثين علي النحو التالي

المبحث الأول: تحليل تطور التجارة العربية البينية.

المبحث الثاني: اسباب ومعوقات التجارة العربية البينية وسبل مواجهتها.

المبحث الأول

"تحليل تطور التجارة العربية البينية"

مقدمة:

ان التجارة الخارجية تعد من محركات النمو، وازداد دورها في التنمية الاقتصادية في الآونة الاخيرة مع نمو ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية لمعظم دول العالم، وانفتاح الاسواق وإعمال آليات السوق. كما ان انتهاء مفاوضات جولة اورجوي في مراكش ١٩٩٤، وانشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) أوجد حقبة جديدة من تحرير التجارة الدولية من القيود الكمية (الجمركية) والقيود غير الكمية(غير الجمركية) ، وساهم في ازدياد وتيرة العولمة واكد علي أهمية التجارة الدولية ليس للدول المتقدمة فحسب بل للدول النامية ايضا وبصورة اكثر أهمية.

وادراكاً لاهمية التجارة الدولية فقد حاولت الدول العربية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وفي هذا الاطار فقد اتخذت السياسات ورسمت الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام والتجارة البينية العربية بشكل خاص، غير ان المتتبع لتطور التجارة العربية البينية يلمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط ورسم من اهداف وبين ما تحقق علي ارض الواقع.

ولعل من اهم ملامح التجارة البينية العربية اتصافها بدرجة عالية من التركيز السلعي والجغرافي الامر الذي حد كثيراً من امكانات توسعها وفتح الفرصة امام التجارة مع الدول الاخري ذات الاقتصاديات الاكثر تنوعاً، وعلي الرغم من الازدياد الملموس في حجم الصادرات والورادات البينية العربية خلال العقد الاخير الإ ان نسبته إلي التجارة العربية الاجمالية لم تتجاوز في احسن الاحوال ما نسبته ١٠% بالنسبة للصادرات و١٢% بالنسبة للواردات[١].

١-١ تطور التجارة العربية البينية بالنسبة لاجمالي تجارة الدول العربية:

يتضح من بيانات جدول رقم(١) ان الصادرات العربية البينية غير منتظمة في اتجاهها صعوداً وهبوطاً حيث نجد انها اخذت في التزايد من عام ١٩٨٠، إلي ١٩٨١ من١١,٨ مليار دولار إلي ١٤,٢ مليار دولار ثم اتجهت للتناقص في السنة التالية واستمرت في الاتجاه الهبوطي حتي عام ١٩٨٨ حيث ارتفعت من ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٨ إلي ١٢,٢ مليار

---

[١] عمر باكيرو طالب عوض(٢٠٠٤)،" تطور التجارة العربية البينية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(*التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)* المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان – الاردن:٢٠-٢٢ سبتمبر، ص٥٣ .

دولار عام ١٩٨٩ واستمرت في الزيادة للسنة التالية عام ١٩٩٠ . وهكذا صعودا وهبوطا حتي عام ٢٠٠٤.

وخلاصة تلك التطورات في الصادرات العربية البينية انها متذبذبة صعوداً وهبوطا وغير ثابتة علي اتجاه معين خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ٢٠٠٣ ، وان أقل قيمة بلغتها الصادرات العربية البينية كانت ٥,٢ مليار دولار عام ١٩٨٧، وان اعلي قيمة بلغت ٣٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، وإذا ما قورنت بأجمالي الصادرات العربية عام ٢٠٠٤ نجد انها تساوي ٨,٧% وهي نسبة متواضعة في احسن تقدير للصادرات العربية البينية.

اما بالنسبة للواردات العربية البينية فانها لم تكن احسن حالاً من الصادرات العربية البينية إذا انها متذبذبة صعوداً وهبوطاً ايضاً، حيث نجد انها بدأت عام ١٩٨٠ بقيمة ١١,٢ مليار دولار زادت إلي ١٤,٠٢ مليار دولار عام ١٩٨١، ثم انخفضت الي ١٠,٨ مليار دولار عام ١٩٨٢ واستمرت في الانخفاض عام ١٩٨٣ ثم اتجهت للزيادة عام ١٩٨٤، وهكذا صعوداً وهبوطاً كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١).

وان اعلي قيمة بالنسبة للواردات العربية البينية كانت ٢٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، وان اقل قيمة كانت ٥,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وان نسبة الواردات العربية البينية إلي إجمالي الواردات العربية عند أعلي قيمة لها عام ٢٠٠٤ بلغت ١٢,٢% وهي افضل من نسبة الصادرات العربية البينية إلي إجمالي الصادرات العربية ولكنها لا زالت ضعيفة.

وكذلك تذبذب التجارة العربية البينية من ٢٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلي ٢٨,٣ مليار دولار عام ١٩٨١ ثم انخفضت إلي ٢٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٢، واستمر الانخفاض للعام التالي حتى بلغت حوالي ١٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ثم اتجهت للزيادة الطفيفة إلي ان بلغت حوالي ١٧,٩ مليار دولار عام١٩٨٤، وهكذا تذبذبت بين الانخفاض والارتفاع حتي بلغت ٦٤,٤ مليار دولارعام ٢٠٠٤، وهي تمثل أعلي قيمة وصلت اليها التجارة العربية البينية خلال ربع القرن الاخير، بينما أقل قيمة كانت ١١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلي إجمالي التجارة العربية

جدول رقم (١)

القيمة مليار دو لار

السنة	الصادرات العربية البينية	الورادات العربية البينية	التجارة العربية البينية	الصادرات العربية الاجمالية	الواردات العربية الاجمالية	التجارة العربية الاجمالية	نسبة التجارة العربية البينية إلي التجارة العربية الاجمالية %
١٩٨٠	١١,٧٤٩	١١,٢٢٠	٢٢,٩٦٨	٢٣٥,١	١١٢,٠	٣٤٧,١	٦,٦٢
١٩٨١	١٤,٢٣٧	١٤,٠٢١	٢٨,٢٥٨	٢١٧,٦	١٣٤,٩	٣٥٢,٥	٨,٠٢
١٩٨٢	١١,٣١٦	١٠,٨١٩	٢٢,١٣٥	١٦٢;٨	١٤٠,١	٣٠٢,٩	٧,٣١
١٩٨٣	٨,٤٨١	٨,٥١٠	١٦,٩٩١	١٦٦,٧	١٢٣,٥	٢٩٠,٢	٥,٨٥
١٩٨٤	٨,٦٦١	٩,١٩٢	١٧,٨٥٣	١٢٥,٧	١١٤,٩	٢٤٠,٦	٧,٤٢
١٩٨٥	٧,٧١١	٨,٠٤٠	١٥,٧٥١	١١١,٢	١٠٢,٧	٢١٣,٩	٧,٣٦
١٩٨٦	٥,٣١٦	٥,٨٨١	١١,١٩٧	٧٠,٣	٨٥,٧	١٥٦,٠	٧,١٨
١٩٨٧	٥,٢٢٨	٦,١٥٩	١١,٣٨٧	٧٩,٠	٨١,٨	١٦٠,٨	٧,٠٨
١٩٨٨	٥,٢٧٢	٦,٠٢٠	١١,٢٩٢	٨٠,٥	٩٣,٤	١٧٣,٩	٦,٤٩
١٩٨٩	١٢,١٧٢	٩,٣٩٧	٢١,٥٦٩	١١٢,٩٦٥	٩٤,٧٦	٢٠٧,٧٢٥	١٠,٣٨
١٩٩٠	١٤,٤٩٣	١٠,١٨١	٢٤,٦٧٣	١٣٨,٧٣٦	١٠٢,٧٨	٢٤١,٥١٦	١٠,٢٢
١٩٩١	١١,٣٨١	٩,٧٠٦	٢١,٠٨٧	١٢٤,٧٦	١٠٨,٤٢	٢٣٣,١٨	٩,٠٤
١٩٩٢	١٠,٣٨٠	١٠,٩٨٩	٢١,٣٦٩	١٣٧,٣٦	١٢٧,٣٨	٢٦٤,٧٤	٨,٠٧
١٩٩٣	١٠,٣٤٨	١١,٠٤٣	٢١,٣٩١	١٢٨,٤٢	١٢٣,٢٨	٢٥١,٧	٨,٥٠
١٩٩٤	١٠,٩٦١	١١,٣١٤	٢٢,٢٧٥	١٣١,٥٧	١٢٢,٤٤	٢٥٤,٠١	٨,٧٧
١٩٩٥	١٢,٤٤٠	١٢,٣٣٣	٢٤,٧٧٣	١٤٧,٠١	١٣٤,٥٣	٢٨١,٥٤	٨,٨٠
١٩٩٦	١٤,٢٩٢	١٣,٥٠٨	٢٧,٨٠٠	١٧٠,٩٨	١٤٠,٧٤	٣١١,٧٢	٨,٩٢
١٩٩٧	١٤,٩٨٦	١٤,١٠٥	٢٩,٠٩١	١٧٧,٠٤١	١٤٦,٥٨	٣٢٣,٦٢١	٨,٩٩
١٩٩٨	١٣,٣١٧	١٣,١٠٦	٢٦,٤٢٢	١٤٠,٧٨٢	١٥٢,٤٠٣	٢٩٣,١٨٥	٩,٠١
١٩٩٩	١٣,٥٧٥	١٣,٣٧٧	٢٦,٩٥١	١٧١,٠٠٤	١٤٤,٩٣١	٣١٥,٩٣٥	٨,٥٣
٢٠٠٠	١٦,٠٦٧	١٥,٧٣٧	٣١,٨٠٥	٢٥٣,٣٠٧	١٥٨,٧١٣	٤١٢,٠٢	٧,٧٢
٢٠٠١	١٧,٨٨٧	١٧,٤٣٦	٣٥,٣٢٣	٢٣٧,٧٥٣	١٦٦,٩٦٥	٤٠٤,٧١٨	٨,٧٣
٢٠٠٢	٢٠,٦١٨	١٨,٧٨٩	٣٩,٤٠٧	٢٤٥,٠٥١	١٧٥,٤٩٩	٤٢٠,٥٥	٩,٣٧
٢٠٠٣	٢٤,٩٩٢	٢٠,٥٠٤	٤٥,٤٩٦	٣٠٣,١٧٣	١٩٨,٧٣٠	٥٠١,٩٠٣	٩,٠٦
٢٠٠٤	٣٤,٦٨٠	٢٩,٧٥٥	٦٤,٤٣٥	٣٩٦,٤٨٦	٢٤٣,٠٥٤	٦٣٩,٥٤٠	١٠,١

المصدر:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

وبالنظر إلي نسبة التجارة البينية العربية إلي إجمالي التجارة العربية، وهـــي المؤشـــر الأهم نجد انها ارتفعت من ٦,٦% عام ١٩٨٠ إلي ٨% عام ١٩٨١ ثم انخفضت إلـــي ٧,٣% عام ١٩٨٢ واستمرت للعام التالي في الانخفاض حتي بلغت ٥,٩% عـــام ١٩٨٣، ثـــم عـــاد الارتفاع إلي ان بلغ ٧,٤% عام ١٩٨٤، وهكذا تذبذبت ايضاً بين الارتفاع والانخفاض خـــلال الفترة من ١٩٨٠ حتي ٢٠٠٤ إلي ان بلغت ١٠,١% عام ٢٠٠٤ وان اعلي نسبة لها بلغـــت ١٠,٤% عام ١٩٨٩، وان أقل نسبة لها بلغت ٥,٩% عام ١٩٨٣ ٠

أي ان نسبة التجارة البينية العربية إلي إجمالي التجارة العربيـــة تراوحـــت بـــين ٦% و١٠% خلال الفترة من ١٩٨٣ إلي ٢٠٠٤ ٠ وان أعلي نسبة لها وهـــي ١٠,٤% لا زالـــت منخفضة مقارنة بمثيلاتها في المناطق المتكاملة المتجاورة الآخري مثل دول الاتحاد الاوربـــي (٥٩%)، وفي دول شرق اسيا ٣٧%، وفي دول شمال افريقا ٣٦%، كما سبق توضيحه٠

١-٢ التجارة البينية العربية واهميتها في الاقتصاديات العربية:

لقد اوضحت نظريات التنمية الاقتصادية في الـــستينيات أهميـــة التجـــارة الخارجيـــة وروابطها الامامية والخلقية بالتنمية الاقتصادية، وخاصة الصادرات التي تربطهـــا علاقـــات سببية بالانتاج والتصنيع تسير في الاتجاهين وتنعكس علي العمالة والناتج المحلي الاجمـــالي٠ كما ان الواردات وخاصة من السلع الراسمالية لها اهميتهـــا فـــي تغذيـــة الـــصناعة والبنيـــة الاساسية٠

ان توافر السوق العربية الواسعة(٣٠٦,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٤)[١] امام المنتجات العربية يشكل عاملاً اساسيا بل وحيوياً، في نمو وتطور قوي الانتاج في هذه الـــدول، وبنـــاء قاعدتها الانتاجية وزيادة استغلال مواردها الذاتية[٢]، وتعد السوق العربية سوق متـــسع بعـــد اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري ابتداء من عام ٢٠٠٥- بحيث اصـــبحت التعريفـــة الجمركية تعريفة صفرية، اى حرية انتقال السلع العربية بين الدول العربية بدون جمـــارك أو بتعريفة جمركية صفرية للدول الاعضاء في المنطقة وعددهم سبعة عشر دولة(معظم الـــدول العربية)-، وفرصة جيدة لتنمية التجارة العربية البينية٠

وقد يثار سؤال عن مدي ما حققته الاتفاقيات التجارية الجماعية والثنائية بـــين الـــدول العربية في تطوير التجارة العربية البينية، وللاجابة عن هذا التساؤل لابد من تحليل البيانـــات

---

[١] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (واخرون)،(٢٠٠٥) " التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، ص د.

[٢] سامية عمار(١٩٩٧)،" التجارة البينية العربية: تطورها وامكانية تنميتها"، *مجلة مصر المعاصرة*، العدد(٤٤٧) ، السنة الثامنة والثمانون، ص ١١٣

الاحصائية للتجارة العربية البينية ومتابعة تطورها، وسوف يتم ذلك من خلال قياس تطور اهمية التجارة العربية البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٢ إلي ٢٠٠٤، وذلك علي النحو التالي كما يتضح من بيانات جدول رقم (٢) ٠

تطور نسبة التجارة العربية البينية إلي الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم(٢) بالمليار دولار

السنوات	التجارة العربية البينية (١)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(٢)	نسبة التجارة إلي الناتج (٣)=١÷٢	السنوات	التجارة العربية البينية (١)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(٢)	نسبة التجارة إلي الناتج (٣)=١÷٢
١٩٨٢	٢٢,١٣٥	٤٣٤,٧٢٣	٥,١	١٩٩٣	٢١,٣٩١	٤٨٦,٠٩٥	٤,٤
١٩٨٣	١٦,٩٩١	٤٠٥,٢٤٣	٤,٢	١٩٩٤	٢٢,٢٧٥	٤٩٦,٩٢٤	٤,٥
١٩٨٤	١٧,٨٥٣	٤٠٣,٠٢٠	٤,٤	١٩٩٥	٢٤,٧٧٣	٥٠١,٤٦٩	٤,٩
١٩٨٥	١٥,٧٥١	٣٧٥,٦١٧	٤,٢	١٩٩٦	٢٧,٨٠٠	٥٥٤,٢٨٩	٥,٠
١٩٨٦	١١,١٩٧	٣٧٧,٠٩٩	٣,٠	١٩٩٧	٢٩,٠٩١	٥٨٠,٥٩٠	٥,٠
١٩٨٧	١١,٣٨٧	٣٩٥,٥٥٨	٢,٩	١٩٩٨	٢٦,٤٢٢	٥٥٧,٩٦٦	٤,٧
١٩٨٨	١١,٢٩٢	٣٦٢,١٦٢	٣,١	١٩٩٩	٢٦,٩٥١	٥٩٤,٨٠٩	٤,٥
١٩٨٩	٢١,٥٦٩	٣٦٦,٨١١	٥,٦	٢٠٠٠	٣١,٨٠٥	٦٧٥,٩١٨	٤,٧
١٩٩٠	٢٤,٦٧٣	٤١٨,٦٤٥	٥,٩	٢٠٠١	٣٥,٣٢٣	٦٥٦,١٣٥	٥,٤
١٩٩١	٢١,٠٨٧	٤٥٠,٨٦١	٤,٧	٢٠٠٢	٣٩,٤٠٧	٦٦٢,٤٣	٥,٩
١٩٩٢	٢١,٣٦٩	٤٨٥,٩٦٨	٤,٤	٢٠٠٣	٤٥,٤٩٦	٧٢٢,٩٢٠	٦,٣
				٢٠٠٤	٦٤,٤٣٤	٨٧٠,٠٤١	٧,٤

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة٠

توضح بيانات جدول رقم(٢) ان نسبة التجارة البينية إلي الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٥,١% عام ١٩٨٢ إلي ٤,٢% عام ١٩٨٣، ثم اتجهت إلي الانخفاض مرة اخري حتي بلغت ٤,٢% عام ١٩٨٥ واستمرت في الانخفاض حتى بلغت ٢,٩% عام ١٩٨٧، ثم عاد الارتفاع إلي٣,١% عام ١٩٨٨، واستمر الارتفاع حتى بلغت ٥,٩%عام ١٩٩٠، وعادت مرة اخري للانخفاض في السنة التالية وهكذا ارتفاع وانخفاض ثم ارتفاع حتى بلغت ٧,٤% عام ٢٠٠٤، اي انها متذبذبة كنسبة التجارة البينية إلي إجمالي التجارة العربية، ومن الملاحظ انها تراوحت بين ٢,٩%عام ١٩٨٧ كأقل نسبة وبين ٧,٤% كأعلي

نسبة عام ٢٠٠٤، وان ارتفاعها لإعلي نسبة لها عام ٢٠٠٤ يعد مؤشرا جيدا لتحسنها في السنوات القادمة.

١-٣ اداء التجارة العربية البينية خلال عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ :

لقد بلغت تقديرات قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات) ٦٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وسجلت بذلك زيادة عن العام السابق بمعدل نمو وصل الي ٣٦,٣%عام٢٠٠٤ ، مقارنة بنمو بلغت نسبتة ١٥% عام ٢٠٠٣ وتأتي هذه الزيادة من جانبي الصادرات والواردات البينية.

اما بالنسبة لتطور حصة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية، فقد ادي ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية بمعدل نمو أعلي من معدل نمو الصادرات البينية إلي انخفاض حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية، التى تراجعت من ٨,٤% عام ٢٠٠٢ إلي ٨,٢% عام ٢٠٠٣ ٠ كما انخفضت حصة الواردات البينية في إجمالي الواردات العربية من ١٠,٧% عام ٢٠٠٢ لتبلغ ١٠,٣% عام ٢٠٠٣ ٠ولكن ارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة ٣٦,١% عام ٢٠٠٤ الي ٣٤,٧ مليار دولار، في حين نمت الواردات البينية العربية بنسبة ٣٦,٦% لتصل الي ٢٩,٨ مليار دولار، الجدول رقم (١). كما تجاوزت نسبة النمو في الصادرات البينية العربية نسبة النمو في الصادرات العربية الاجمالية، مما ادي الي ارتفاع حصة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات العربية الي ٨,٧% عام ٢٠٠٤، كما ارتفعت حصة الواردات البينية العربية في اجمالي الواردات الي ١٢,٢% عام ٢٠٠٤.

وبالنسبة لإداء الدول العربية فرادي عام ٢٠٠٣، سجلت الدول العربية زيادات في صادراتها البينية، وقد سجلت معدلات زيادة سنوية عالية نسبياً في قيمة صادراتها إلي بقية الدول العربية كل من السعودية بنسبة ٤٨,٨%، ثم الجزائر بنسبة ٢٩,٣%، والامارات بنسبة١٤,٥% والسودان بنسبة ١٤,٣%، واليمن بنسبة ١٢,٦%، ومصر بنسبة ١١,٧% ٠ وتعزي الزيادات الملحوظة في الصادرات البينية لهذه الدول إلي الارتفاع في الاسعار العالمية للنفط ومشتقاته، علماً ان الصادرات النفطية تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية[١]، وكذلك تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية ومنها خاصة اليورو والذي يسهم في زيادة القدرة التنافسية العربية للصادرات غير النفطية في الاسواق العربية، بالاضافة إلي فتح السوق العراقية امام صادرات دول العالم وخاصة منها الدول العربية المجاورة، وذلك خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ ٠ اما فيما يتعلق باداء الدول فرادا عام ٢٠٠٤ ، فقد سجلت غالبية الدول العربية زيادة في صادراتها البينية. وقد حلت قطر في المرتبة الاولي في نمو

[١] الامانة العامة لجامعة الدول العربية(٢٠٠٤)،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ص ١٤٤

صادراتهاالبينية بنسبة بلغت ٦٧%، وجاءت بعدها الامارات بنسبة زيادة بلغت ٥٣,١%، فلبنان بنسبة ٤٥,١%، فالسعودية بنسبة ٤٤,٣%، فالسودان بنسبة ٤١,٧%. وقد نمت الصادرات البينية لكل من موريتانيا والجزائر والاردن والعراق وجيبوتي بين٣٠% و ٤٠%، فيما تراوحت نسبة النمو لمعظم الدول العربية الاخري بين ٢٨,٢% في الكويت و ٢,٩% في ليبيا. بالمقابل، سجلت دولتان فقط تراجعا في صادراتها البينية في عام ٢٠٠٤، هما اليمن بنسبة ٣٧,٤%، والبحرين بنسبة طفيفة بلغت ٠,٧%. ويشار الي ان ارتفاع اسعار النفط الخام ساهم في زيادة الصادرات البينية العربية والتي تشكل الصادرات النفطية منها ما يزيد عن نصفه[1].

وفي جانب الواردات البينية، سجلت ايضاً غالبية الدول العربية معدلات زيادة تراوحت بين ٨٣,٨% في ليبيا، و ٠,٣% في عُمان، بينما تراجعت الواردات البينية لاربع دول، هي موريتانيا بنسبة٢٥,٤%، والاردن بنسبة٢٢,٣%، والصومال بنسبة ١٤,٤%، والمغرب بنسبة ٧,٦%٠ وخلال عام ٢٠٠٤ ، فقد حققت معظم الدول العربية زيادة في وارداتها البينية جاء افضلها اداء العراق الذي شهدت وارداته نموا كبيرا بلغت نسبتة ١٠١%، نتيجة لانفتاح سوقه بعد رفع العقوبات عنه.

اما بالنسبة لمساهمة الدول العربية في الصادرات البينية العربية لعام ٢٠٠٣، تبقي السعودية أكبر مصدر إلي الدول العربية حيث ارتفعت قيمة صادراتها البينية لتبلغ ١٠,٢ مليار دولار، وذلك مقارنة بحوالي ٦,٨ مليار دولار في العام السابق، وتشكل صادرات السعودية للدول العربية حصة ٤٠% من الصادرات البينية العربية، تليها الإمارات التي ارتفعت صادراتها إلي الدول العربية إلي ٣,٦ مليار دولارعام ٢٠٠٣، مقارنة بحوالي ٣,٢ مليار دولار في العام السابق، وتشكل حصة صادراتها البينية ١٤,٥% من الصادرات البينية العربية. وفي عام ٢٠٠٤ فما زالت السعودية تستاثر بالحصة الاكبر في الصادرات البينية التي بلغت ٤٢,٤% عام ٢٠٠٤، تليها الامارات بحصة بلغت ١٨,٧%.

ويلاحظ ان الدول العربية الاخري التي بلغت قيمة صادراتها لبقية الدول العربية ما يزيد عن مليار دولارعام ٢٠٠٣، هي عمان بنحو ١,٦ مليار دولار،والعراق بنحو ١,٢مليار دولار، وسوريا بنحو ١,١مليار دولار، في حين تراجعت قيمة الصادرات البينية للاردن من نحو أكثر من مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلي أقل من مليار دولار عام ٢٠٠٣ ٠ومن الجدير بالذكر ان الدول العربية الاخري التي تجاوزت قيمة صادراتها البينية حاجز المليار دولار عام ٢٠٠٤ هي سوريا وعمان ومصر والاردن والكويت.

---

[1] الامانة العامة لجامعة الدول العربية (واخرون)، (٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكرة ، ص ص ١٣٩- ١٤٠.

اما بالنسبة لمساهمة الدول في الوردات البينية، تعتبر السعودية والامارات وعمان أكبر المستوردين من الدول العربية بما يقارب ٧,٧ مليار دولار، وقد سجلت السعودية أعلي قيمة للواردات البينية تقدر بنحو ٢,٩مليار دولار ونسبة ١٤,١% من الواردات البينية العربية، وتأتي الامارات كثاني أكبر مستورد من الدول العربية بقيمة ٢,٧مليار دولار،وحصة١٣,٢%من الواردات البينية العربية، ويلي ذلك عُمان التي بلغت وارداتها من بقية الدول العربية نحو ٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣، ونسبة١٠,٢%من إجمالي الواردات البينية العربية، كما بلغت واردات خمس دول اخري، وهي السودان والعراق والكويت ومصر والمغرب من بقية الدول العربية قيمة تزيد عن مليار دولار وتشكل مساهمتها الفردية نحو ٦% في المتوسط من اجمالي الواردات العربية[١]، وفي عام ٢٠٠٤، فقد جاءت الامارات في المرتبة الاولي كاكبر مستورد حيث بلغت حصتها في الواردات البينية ١٢,٨% عام ٢٠٠٤ وبقيمة بلغت ٣,٨ مليار دولار، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٧%، تليها عمان بنسبة ١٢,١%، وجاءت الاردن في المرتبة الرابعة بنسبة ٨,٤% من الواردات البينية.

وعلي الرغم من تحسين بعض مؤشرات التجارة العربية البينية، حيث بلغت نسبتها إلي إجمالي التجارة الخارجية العربية عام ٢٠٠٤ حوالي ١٠,١%، إلا انها تعد محدود للغاية، إذ يكفي ان نذكر ان التجارة بين دول الاتحاد الاوروبي تشكل حوالي ٦٧% من إجمالي تجارتها الخارجية[٢]، وهذا ما يخلق سؤال عن اسباب تدني هذه النسبة في الدول العربية.

وفي اطار تحليل تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا) علي اداء التجارة العربية البينية فان بيانات الجدول رقم (٣) التالي توضح ذالك، حيث تظهر المملكة العربية السعودية محافظة علي حصة الاسد من مجموع التجارة العربية البينية حيث بلغت قيمة تجارتها مع مختلف البلدان العربية ٨,٩٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

وتاتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والاردن في مقدمة الدول العربية من حيث حجم التجارة البينية والتي بلغت في عام ٢٠٠٣ ما مقداره ١٨ مليار دولار امريكي، اي ما يمثل حوالي ٤٤ في المائة من اجمالي التجارة البينية في تلك السنة . هذا في حين كانت السودان، وقطر وموريتانيا اقل الدول العربية مساهمة في التجارة العربية البينية بقيمة بلغت ٩٢١,٧ مليون دولار للسودان و ٨٨٧,٤ مليون دولار لقطر و ٦٦,١مليون دولار فقط لموريتانيا.

---

[١] المرجع السابق، ص ١٤٥.

[٢] علي لطفي(١٩٩٧)، " اقتصاد الوطن العربي علي مشارف القرن الحادي والعشرين" ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، *الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع*، القاهرة من ٢٠ - ٢٢ نوفمبر، ص ٧ .

جدول رقم (٣)

التجارة الخارجية والبينية للدول العربية(١٩٩٧-٢٠٠٣)

بملايين الدولارات

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الجزائر							
١-التجارة الخارجية	٢٢٤٢٣	١٩٤٢٩	٢١٩١٣	٣٠٥٦٦	٣٢٠٧٣	٣١٨٥٠	٣٩٤٨٦
٢- التجارة البينية	٥٨٨	٤٣٦	٤٥٨	٥٣٦	٤٩٩	٥٥٤	١١٤٣
٣- نسبة ٢ : ١	٢,٦	٢,٢	٢,١	١,٧	١,٥	١,٧	٢,٩
البحرين							
١-التجارة الخارجية	١٠٤٠٦	١٠٠١٨	١٠٢٢٠	١١٦٧٠	١٢٤٦٧	١٢٢٧٢	١٥٣٧٨
٢- التجارة البينية	٢٤٤٦	١٥٢٥	١٤٨٢	١٧٨٧	١٨١٣	١٩١٣	٢٥١٩
٣- نسبة ٢ : ١	٢٣,٥	١٥,٢	١٤,٥	١٥,٣	١٤,٥	١٥,٦	١٦,٤
مصر							
١-التجارة الخارجية	١٧٠٧٦	١٩٦٧٤	١٩٤٩٧	٢٧٢٩٣	٢٧٥٦٢	٢٤٧٨٠	٢٩١٨٠
٢- التجارة البينية	١١٦٧	١٤٤٤	١٤٦٣	١٨٠٦	١٩٣٩	١٨٧٥	٢٦٣٢
٣- نسبة ٢ : ١	٦,٨	٧,٤	٧,٥	٦,٦	٧,٠	٧,٦	٩,٠
الاردن							
١-التجارة الخارجية	٥٣٨٨	٥٠٣٧	٤٩٠٧	٥٧٥٤	٥٨١٤	٧٩٣١	١٠٣٢٩
٢- التجارة البينية	١٦٩٥	١٣٥٢	١٣٦١	١٦٥٦	٦٧٤	٢١٠٠	٢٧٠٣
٣- نسبة ٢ : ١	٣١,٤	٢٦,٨	٢٧,٧	٢٨,٨	١١,٦	٢٦,٥	٢٦,٢
الكويت							
١-التجارة الخارجية	٢٢٦٧١	١٧٦٠٠	١٨٤٣٧	٢٣٤٣٧	١٧١٨٨	٢٤٢٢٦	٢٦١٦٣
٢- التجارة البينية	١٣٦٤	١٣٤٥	١١٩٨	٣٠٥	غ م	١٦٩١	١٩٧٠
٣- نسبة ٢ : ١	٦,٠	٧,٦	٦,٥	١,٣	غ م	٧,٠	٧,٥
لبنان							
١-التجارة الخارجية	٨١٦٧	٧٧٧٦	٦٨٨٢	٦٩٤٢	٧٤٨٢	٧٢٣٦	٨٨٨٢
٢- التجارة البينية	٨٣٩	٧٥٥	٦٨٥	٨٥٨	١٠٩٠	١١٩٩	١٤٩٤
٣- نسبة ٢ : ١	١٠,٣	٩,٧	٩,٩	١٢,٣	١٤,٦	١٦,٦	١٦,٨

ليبيا							
١-التجارة الخارجية	١٤٩١٣	١١٦٣٢	١٢٢٤١	١٦٧٨٣	١٥٦٦٢	١٥٠٦٠	١٩٦٧٦
٢- التجارة البينية	١١٢٠	٩٤٨	٨٧٣	١٠٣٢	١٠٢٦	٩٩٣	١٢٧٩
٣- نسبة ٢ : ١	٧,٥	٨,١	٧,١	٦,١	٦,٥	٦,٦	٦,٥
موريتانيا							
١-التجارة الخارجية	١١٤٦	١٠٨٠	١٠٩١	١٠٩٥	١١٧٨	١٣٢٠	١٦٤٢
٢- التجارة البينية	٧٦	٤٤	٣٠	٣٦	٣٤	٥٩	٦٦
٣- نسبة ٢ : ١	٧,٠	٤,٠	٣,٠٠	٣,٣	٢,٩	٤,٥	٤,٠
المغرب							
١-التجارة الخارجية	١٤٠٧٣	١٣٠٦١	٢٠٠٥٥	٢٠٦٤٠	٢٠٦٦٩	٢١٣٤٨	٢٦١٣٥
٢- التجارة البينية	١٢٢١	٦٥٧	٨٣٦	١٠٠٣	١٠٤٠	١٦٩٧	٢١٢٠
٣- نسبة ٢ : ١	٨,٧	٥,٠	٤,٢	٤,٨	٥,٠	٨,٠	٨,١
عُمان							
١-التجارة الخارجية	١٢٥٠٩	١١٠٥٧	١١٧٦٨	١٥٩١٧	١٧٨٣٥	١٥٣٩٧	١٦٨٤٩
٢- التجارة البينية	٢٤٥٥	٢٧٧٨	٢٦٤٣	٣٢٤٧	٣٠٩٦	٢٨٢٨	٢٣٧٩
٣- نسبة ٢ : ١	١٩,٦	٢٥,١	٢٢,٤	٢٠,٤	١٧,٣	١٨,٤	١٤,١
قطر							
١-التجارة الخارجية	٨٣٧١	٨٢٧٧	٨٥٦٥	١٤٧٧٩	١٧٠١٧	١٦٥٠٥	١٩٦٤٩
٢- التجارة البينية	٦٢٥	٨٢٧	٧٥١	١٢٧١	١١٨٩	١١٦٧	٨٨٧
٣- نسبة ٢ : ١	٧,٥	١٠	٨,٨	٨,٦	٧,٠	٧,١	٤,٥
السعودية							
–التجارة الخارجية	٨٩١٣٥	٦٨٧٣٩	٧٥٧١١	١١٠٨٧٩	١٠٨٩٦٢	١١٤٤١٩	١٣٨٠٢٥
٢- التجارة البينية	٨٢٠٠	٦٧١٧	٧١٧٠	٨٤٢٦	٨٣١٢	٧٨٣٩	٨٩٧٥
٣- نسبة ٢ : ١	٩,٢	٩,٨	٩,٥	٧,٦	٧,٦	٦,٩	٦,٥
السودان							
١-التجارة الخارجية	١٩٥٥	٢١٣٣	٢٢٤٤	٣٢٠٨	٣٨٣١	٣٦٣٣	٤٠٤٩
٢- التجارة البينية	٦٩٢	٣٦٥	٤١٢	٥٢٣	٥٣٩	٥٢١	٩٢٢
٣- نسبة ٢ : ١	٣٥,٤	١٧,١	١٨,٤	١٦,٣	١٤,١	١٤,٣	٢٢,٨

سوريا							
١-التجارة الخارجية	١١٣١٤	٦٧٨٥	٧٢٩٦	١٠٣٢٦	١١٨٤٢	١٢٧٠٨	١٥٠٦٠
٢- التجارة البينية	٩٣٣	١١١٣	١٠٤٤	١٢٧٦	١٣٤٣	١٣٦٩	٢١٧٣
٣- نسبة ٢ : ١	٨,٢	١٦,٤	١٤,٣	١٢,٣	١١,٣	١٠,٨	١٤,٤
تونس							
١-التجارة الخارجية	١٤٧٠٨	١٤١٤٠	١٧٤٦٢	١٤٥٧٩	١٦٦٩٥	١٦١٦٢	١٨٩٣٧
٢- التجارة البينية	٩٠٢	٨٠٦	٩٤٦	١١٤٥	١١٨٦	١١٣٩	١٦٥٤
٣- نسبة ٢ : ١	٦,١	٥,٧	٥,٤	٧,٨	٧,١	٧,٠	٨,٧
الامارات							
١-التجارة الخارجية	٥٤٢٢٧	٥٠٦١٣	٦٢٤٣٦	٨٠٦٥٢	٨٣٢٥٠	٨٦١١٢	٩٠٧٥٠
٢- التجارة البينية	٣٥٧٦	٤٢٠٨	٤٩١٣	٦٣٥٦	٥٨٧٣	٥٨٤٨	٦٣٤٢
٣- نسبة ٢ : ١	٦,٦	٨,٣	٧,٩	٧,٩	٧,٠	٦,٨	٧,٠
اليمن							
١-التجارة الخارجية	٤٢٨٦	٣٦٦٤	٤٦٥٠	٦٣٩٩	٦٥٩٤	٦٩٩١	١٠١٢٨
٢- التجارة البينية	٥٢٥	٧١٨	٦٧٢	١٠١١	٨٩٠	١١٣٣	١٨٧٤
٣- نسبة ٢ : ١	١٢,٢	١٩,٦	١٤,٤	١٥,٨	١٣,٥	١٦,٢	١٨,٥

المصدر :

ESCWA. based on IMF. ***Direction of Trade Statistics Yearbook***, 2001;
IMF. ***Direction of Trade Statistics Quarterly***. June 2002; June 2003 and June 2004

كما يظهر الجدول ان القيمة المطلقة للتجارة العربية البينية ارتفعت في كل الدول العربية، بين عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣، باستثناء قطر (انخفضت من ١١٦٧ الي ٨٨٧,٤ مليون دولار) وعمان(انخفضت من ٢٨٢٨ الي ٢٣٧٩,٤مليون دولار).

ففي الجماهيرية العربية الليبية ارتفعت قيمة التجارة البينية من ٩٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ الي ١٢٧٩,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣. ومع ذلك انخفضت نسبة التجارة البينية الي التجارة الخارجية من ٦,٦% الي ٦,٥% . وفي اليمن ارتفعت قيمة التجارة البينية من ١١٣٣ عام ٢٠٠٢ الي ١٨٧٣ مليون دولار عام٢٠٠٣ ، فيما ارتفعت نسبة هذه التجارة الي التجارة الخارجية من ١٦,٢% الي ١٨,٥%، اما في السعودية فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية من ٧٨٣٩ عام ٢٠٠٢ الي ٨٩٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣، فيما انخفضت نسبتها الي التجارة الخارجية من ٦,٩% الي ٦,٥%[١] .

---

[١] الامم امتحدة (٢٠٠٥)، مرجع سبق ذكرة، ص ٢٩ .

المبحث الثاني

اسباب ومعوقات التجارة العربية البينية وسبل مواجهتها

٢-١ اسباب تدني نسبة التجارة البينية إلي إجمالي التجارة العربية:

ان تدني قيم وحجم التجارة البينية بين الدول العربية(لم تتعدي ١٠% من تجارتها الإجمالية) ظاهرة تدعو للقلق في الوقت الذي تسعي فيه الدول العربية إلي زيادة صادراتها وايجاد اسواق جديدة لاستعاب منتجاتها الفائضة، علماً بان الدول العربية قد عملت وتعمل منذ فترة طويلة من اجل زيادة تعاونها وتبادلها التجاري عن طريق تنفيذ الاتفاقيات التي عقدت بينها وعن طريق زيادة فعالية المشاريع والمؤسسات المشتركة التي اقيمت فيما بين الدول العربية. وربما يعود هذا التواضع في التجارة البينية العربية إلي مجموعة من العوامل والقيود والتي سنحاول القاء الضوء علي اهمها فيما يلي:

١- **تشابة هياكل الانتاج والصادرات** وتركز الصادرات في المواد الاولية (كالبترول والقطن والفوسفات والغاز والحديد...الخ) والتي تجد اسواقاً استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان والولايات المتحدة الامريكية. وهذه الاسواق هي أكبر حجماً وأكثر قدرة علي دفع قيمة لهذه الصادرات اما نقداً أو بالعملات القابلة للتدوال أو التحويل، أو عيناً لامتلاكها سلعاً كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول العربية. ان استقرار هذا النوع من التبادل السلعي والنقدي بين البلدان العربية والدول الصناعية خلق نوعاً من العلاقات الاقتصادية الاستهلاكية والانتاجية المستقرة مما زاد من اعتماد كل منهما علي الاخر ولو بدرجات متفاوتة، اضافة إلي ذلك فإن معظم الصناعات العربية الكبيرة التي اقيمت خلال العقود الثلاثة الماضية متشابهة واستمرات في التوجه نحو الدول الصناعية والاسواق الاجنبية، كالبتروكيماويات والالومنيوم والمنتجات النفطية والغاز، ونظراً لان هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر والاكثر أهمية في القطاع الصناعي العربي، فانها ساهمت في زيادة العلاقات التجارية مع الدول الصناعية[١] .

٢-**عدم توافر الارادة السياسية والمصارحة الصادقة** بين كافة الاطراف العربية في إطار احترام سيادة كل دولة عربية وعدم التدخل في شئونها، بالاضافة إلي عدم تحييد العمل الاقتصادي المشترك ومن ثم اصبحت مسيرته تتوقف إلي حد بعيد علي العلاقات السياسية، وبعبارة اخري فان الخلافات والهزات السياسية كانت لها دائما انعكاسات سلبية علي مسيرة التعاون الاقتصادي العربي بحيث ان اي ازمة سياسية لحادثة طارئة كانت دائما كفيلة بالاطاحة بمجهود سنوات طويلة في مجال التعاون الاقتصادي العربي ، ولعل اوضح مثال علي ذلك هو انسحاب الدول

---

[١] عمر باكيرو طالب عوض(٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥ .

العربية من الهيئة العربية للتصنيع علي اثر توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩[١].

٣- **عدم وجودج سياسة قومية عربية للتصنيع** علي مستوي الدول العربية ككل، الامر الذي ادي إلي ظهور صناعات عديدة متكررة في أكثر من دولة عربية مما ادي إلي التنافس بينها بدلاً من التعاون والتكامل، ومن ثم لم تستفيد هذه الصناعات من ميزات الانتاج الكبير Miss Production بل وراحت تتنافس فيما بينهما علي التصدير، واقامت الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية، وازاء ذلك لم يكن لديها دافع للتطوير والتحديث.

٤- عدم توافر شبكة مواصلات ونقل:

ان التجارة والنقل مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم. فوجود خدمات فعالة للنقل هو شرط اساسي لنجاح عمليات النقل والتوزيع في التجارة خاصة في مجال النقل البحري الذي ينقل ما يزيد عن ٩٠% من حجم التجارة الدولية، وقد عانت التجارة بين العديد من الدول العربية من عدم امكانية توافر خطوط نقل منتظمة فيما بينها ، وضعف وسائل الاتصال التي تلعب دوراً هاما في إدارة العملية التجارية.

وتؤثر عوائق نقل السلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي كفاءة المبادلات التجارية البينية العربية ، فيواجه النقل البري بين الدول العربية ارتفاع التكاليف بالنسبة للنقل بالشاحنات، وذلك اما بسبب ضعف قدرة اصحاب هذه الشاحنات علي التسويق بعيداً عن مقرهم، أو نتيجة للقيود التي تفرضها بعض الدول مما يزيد من احتمال عودة الشاحنات فارغة. وبالنسبة للنقل البحري بين الدول العربية فبجانب النقص في اسطول النقل البحري العربي ما زالت معظم الموانئ العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل مما يعوق تداول البضائع بالموانيء بالاضافة إلي الاختلاف الهائل في هيكل رسوم الموانيء العربية بما يزيد من تكاليف النقل في العديد من الدول العربية[٢].

٥- تباين التعريفات والقيود الجمركية:

فعلي الرغم من انه من بين الاتفاقيات التجارية القائمة بين دول الجامعة العربية والبالغ عددها ٤٦٢ توجد ٥٢ اتفاقية تمثل نظاما للتجارة الحرة (او في سبيلها لان تكون كذلك)، بالاضافة لذلك فان اكثر من نصف الاتفاقيات ال ٥٢ ابرمت من قبل دول الخليج العربي التي كان الانخفاض الشديد لتعريفاتها حتي قبل ابرام الاتفاقيات عاملا مساعدا لها علي الغاء تلك

---

[١] علي لطفي(١٩٩٧)، مرجع سبق ذكره، ص ٨ .

[٢] عبد الرحمن صبري(١٩٩٥)،"اثر تسعير قطاع النقل علي رفع كفاءة التجارة"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (*كفاءة التجارة العربية*)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربي ، القاهرة ٢٥-٢٩ يونيو، ص ٨

التعريفات، وبالاضافة الي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا) التي جعلت التعريفة صفر ابتداء من عام ٢٠٠٥. الا ان تباين القيود الجمركية ووطائتها تظهر عندما تقارن بظروف اختراق السوق التي يواجهها رجال الاعمال العرب في اسواق اثنين من الشركاء التجاريين الرئيسيين خارج المنطقة العربية ، وهما الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، لان العوائق التعريفية الموجودة فيهما اخف منهما في معظم الدول العربية

وبخلاف القيود الجمركية وغير الجمركية علي الواردات، هناك القيود علي الصادرات، فكثير ما تفرض الدول العربية قيوداً علي أنواع معينة من السلع المنتجة محلياً، كفرض الرسوم والضرائب علي التصدير أو باستخدام نظام التراخيص والرقابة النقدية وفي بعض الحالات قد تمنع أو تقلص الدولة تصدير بعض السلع لاسباب متعلقة بأهمية توفيرها في السوق المحلية لغرض الاستهلاك النهائي أو كمدخلات في عمليات انتاجية، وبالرغم من الاتفاقيات الجماعية العربية قد اوصت بالحد من تأثير هذا القيد علي تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية فان الاختلاف بين السياسات المتعلقة بالتصدير لا زال سائدا في الدول العربية وان اثره في اعاقة تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ما زال قائماً[1].

٦- ارتباط الدول العربية مع دول اخري من خلال الاتفاقيات (مع الاتحاد الاوروبي وامريكا)

حيث ان الاتحاد الاوروبي وامريكا اعطت اعفاءات وتسهيلات جمركية أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما ادي إلي اعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية وتحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول. ويمكن توضيح ذلك من خلال توضيح معاملات الدول العربية مع كل من دول الاتحاد الاوروبي وامريكا علي النحو التالي.

٦-١ تجارة بعض الدول العربية المتوسطية مع الاتحاد الاوروبي:

طبقت دول الاتحاد الاوروبي مع البلدان العربية المتوسطية وغير العربية النامية غير الاوروبية وغير المتوسطية ايضاً كالدول الافريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي نظام الافضليات المعمم GSP القاضي بمنح المنتجات الصناعية لبلدان العالم الثالث عند دخولها إلي السوق افضلية في المعاملة الجمركية مقارنة بمثيلاتها المستوردة، من البلدان الصناعية[2]، ويمنح نظام GSP تخفيضات في التعريفات (اعفاء تام باستثناء بعض المنتجات الزراعية) للمنتجات التي تندرج ضمن الفئات الاربع التالية:

---

[1] علي محمد رمضان المافوري(٢٠٠٤) ، " التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير" ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(*التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي*) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان - الاردن، ٢٠-٢٢ ستمبر، ص ٧٣٧ .

[2] اخر مبالي ولد محمد(٢٠٠٣)،" *الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الاوربية علي الاقتصادات العربية(تجربة تونس والمغرب)*" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية- جامعة الدول العربية، القاهرة : ص ٣٢ .

الزراعية، والصناعية، والمنسوجات، والفحم والصلب ·والتخفيضات في التعريفات قد تكون عامة أو مقصورة علي كم معين من المنتجات(حصة) المحددة للمستفيدين· وبالاضافة لذلك ، فقد ابرم الاتحاد الاوربي اتفاقيات تجارية مع غالبية الدول الاعضاء في الجامعة العربية، تم بموجبها منح هذه الدول حق إدخال منتجاتها الصناعية لسوق الاتحاد الاوربي دون فرض رسوم عليها، أو مخفضة، وغالباً ما يقترن ذلك بوجود(حصة) بالنسبة للمنتجات الزراعية·

وتوجد هذه الاتفاقيات مع دول الخليج العربي والعديد من دول المشرق العربي(لبنان وسوريا والاردن ومصر) ودول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر) والجمهورية اليمنية[1]، وتوضح بيانات جدول رقم(٤) ارتفاع نسبة مشاركة الدول العربية المتوسطية في تجارتها الخارجية مع دول الاتحاد الاوربي وخاصة الدول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر) التي تزيد نسبة تجارتها الخارجية إلي الاتحاد الاوربي إلي إجمالي تجارتها الخارجية عن ٦٠% تليها دول المشرق العربي سوريا ولبنان ومصر والاردن، حيث تزيد نسبة تجارتها مع الاتحاد الاوربي عن الثلث باستثناء الاردن التي بلغت ٢٥,٦% من إجمالي تجارتها الخارجية، تليها فلسطين بنسبة ١٣,٥% من إجمالي تجارتها الخارجية·

جدول رقم (٤)

نسبة التجارة الخارجية للدول العربية المتوسطية مع الاتحاد الاوروبي

الدول	الواردت من الاتحاد الاوروبي (%من إجمالي الواردت)	الصادرات إلي الاتحاد الاوروبي (% من إجمالي الصادرات)	إجمالي التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي(% من إجمالي التجارة الخارجية)
تونس	٧١,٦	٨٠,٠	٧٥
المغرب	٥٧,٩	٧٤,٠	٦٤
الجزائر	٥٨,٠	٦٢,٧	٦١,٤
سوريا	٢٩,٦	٦٥,٠	٤٨,٦
لبنان	٤٥,٩	٢٤,١	٤٣,٨
مصر	٣٤,١	٤٠,٠	٣٥,٦
الاردن	٣٣,٠	٣,٣	٢٥,٦
فلسطين	١٥,٤	٠,٤	١٣,٥
الدول المتوسطية(*)	٤٧,٥	٤٨,٤	٤٧,٨

(*) الدول المتوسطية تضم الدول غير العربية الاخري مثل تركيا ، مالطا ، قبرص ، اسرائيل

المصدر:

Commission of the European Communities (2002), " EU Trade Relation with the 12 Mediterranean Partner countries" , *Meeting of EU & Mediterranean Trade Ministers*, Toledo: 19 March, p. 2.

[1] هانسبيتر تشاني (١٩٩٧) ، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤ ·

ويتضح مدي تركز تجارة الدول العربية مع دول الاتحاد الاوروبي عند مقارنة نسبة تجارة الدول العربية مع الدول العربية نفسها ونسبة تجارتها مع الاتحاد الاوروبي حيث توضح بيانات (٢٠٠٣) ان نسبة تجارة الدول العربية مع دول الاتحاد الاوروبي بلغت ٤٤,٢% من إجمالي تجارتها الخارجية خلال نفس العام ٢٠٠٣[١].

٦-٢ تجارة الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية:

اثناء عام ١٩٩٦ قام ١٤ من الدول الاعضاء في الجامعة العربية بتصدير منتجات في ظل نظام التفضيلات العام الذي يمنح اعفاء جمركيا للمنتجات التي تدخل السوق الامريكية، وذلك في حدود ما يصل إلي ٤١٠٠ بنداً من بنود التعريفة الجمركية وتشمل هذه البنود الجمركية مجموعة مختارة من المنتجات الزراعية والاسماك والمنتجات الاولية ومعظم المنتجات المصنعة وشبه المصنعة[٢].

واثناء عام ٢٠٠٣ كانت نسبة تجارة الدول العربية إلي الدول العربية ١٠,٣%، بينما نسبة تجارة الدول العربية إلي الولايات المتحدة الامريكية ١٤,٥% من إجمالي تجارتها الخارجية في نفس العام[٣] ، اي ان التجارة العربية البينية أقل من تجارة الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية.

ويلاحظ من مقارنة تجارة الدول العربية مع الاتحاد الاوروبي وتجارتها مع الولايات المتحدة ان الاتحاد الاوروبي يستأثر بنسبة كبيرة من تجارة الدول العربية، ويرجع ذلك إلي العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الاوروبي وبعض الدول العربية، وكذلك اعتماد معظم دول الاتحاد الاوروبي علي الدول العربية الشرق اوسطية ودول الأوبك العربية في استيراد البترول . وان الاسواق العربية لها أهمية ذات شأن لبعض الصناعات الاوروبية ولا سيما الآلات والسيارات وتقنيات الطيران والالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، واعمال التشييد[٤].

٧- تعقيد الاجراءات والممارسات الجمركية واجراءات النقل:

لا تزال الاجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية، ويرجع ذلك إلي تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة، وتعقد الاجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية، ففي بعض الدول العربية تشتمل الدورة الكاملة

---

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية(٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكرة، ص ١٤١ .

(٢) هانسبيتر تشاني (١٩٩٧) ، مرجع سبق ذكرة ، ص ١٧٤ .

(٣) الامانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠٠٤) ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٤١ .

(٤) فولكربيريش (١٩٩٩) ، " وجهة نظر المانية" في (*الشراكة الاقتصادية العربية- الاوروبية: تجارب وتوقعات*) ، تحرير . مهدي الحافظ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وغرفة التجارة العربية – الفرنسية وغرفة التجارة العربية مع بليجيكا ولوكسمبورج ولجنة الاتحاد الاوروبي،باريس: مارس، ص ٤٠ .

لتخليص البضائع علي أكثر من ١٨ معاملة، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الاحيان. ولان إدارة الجمارك والجهات المسئولة الاخري بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف احياناً ببعض الهيئات الاجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة، فغالباً ما تتم عملية المراقبة بفحص جميع البضائع التي تدخل الحدود الوطنيةعوضا عن فحص عينة منها، مما يستغرق وقتاً طويلاً ، ويزيد في عدم التأكد لدي المستورد، سواء كان تاجراً أو مصنعا للمواد الخام المستوردة، الامر الذي يؤدي إلي زيادة تكاليف الاستيراد، وزيادة تكاليف الاستيراد هذه تحد بدورها من قدرة المصدرين العرب علي الوصول إلي الاسواق العربية، ومنافسة المصدرين الاجانب[1] . ويعد تعقد إجراءات الاستيراد وتعددها من المعوقات التي تحد من دخول اسواق الدول العربية. وكذلك إجراءات النقل والشحن والعبور، تزيد من تكلفة النقل والاستيراد، وكذلك إجراءات التفتيش والتخليص في مناطق العبورتستغرق وقتاً طويلاً وتتسبب في اضرار مادية وخسائر مالية باهظة في كثير من الاحيان.

اضافة إلي مشاكل النقل البحري بين الدول العربية، فبجانب النقص في وسائل النقل البحري العربي، ما زالت الموانى العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل مما يعيق سرعة تدوال البضائع بالموانى بالاضافة إلي الاختلاف الهائل في هيكل رسوم الموانى العربية بما يزيد من تكاليف النقل في العديد من الدول العربية.

٨- القيود الاخري غير الجمركية(الإدارية والكمية والنقدية وغيرها):

تمارس الدول العربية مجموعة من القيود غير الجمركية علي السلع العربية المستوردة من الدول الاعضاء، كرخص الاستيراد، أو الاستمارات والشهادات ، بالاضافة إلي القيود النقدية، فضلاً عن تعقيدات الاجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية. كما ان هناك بعض الدول العربية تطبق قوانين تمنع الاستيراد علي سلع صناعية وزراعية. وتتم عمليات المنع تحت مسميات ومبررات لحماية الانتاج المحلي أو لاسباب بيئية أو صحية أو امنية وغيرها من المبررات، في الوقت الذي توجد هناك قائمة للسلع التي لا تسري عليها احكام البرنامج التنفيذي والتي اقرها المجلس الاقتصادي، ومن ثم فان اي منع خارج هذه القائمة يعتبر مخلفاً لاحكام البرنامج التنفيذي. ويسري هذا المنع مع ان المادة الحادية والعشرين من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تنص علي انه لا يجوز لأية دولة طرف ان تصدر تشريعاً أو قراراً يخالف احكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها. وهذا يعني انه علي

---

[1] عمر باكيرو طالب عوض (٢٠٠٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦-٦٧ .

الدول العربية التي توجهها قوانين أو تشريعات أو قرارات تخالف احكام الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي أن تسوي اوضاعها القانونية والتشريعية بما يتوافق واحكام الاتفاقية.

وقد ايد المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماع فبراير ١٩٩٩ قرار لجنة التنفيذ والمتابعة بالغاء كافة القيود النقدية علي الاستيراد والتصدير بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية.

ومن العقبات الهامة التي تعترض التجارة العربية البينية المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول العربية عند تخليص السلع العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف وفترات صلاحية منتجات الاغذية القابلة للتلف، وتعدد الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة، واشتراط مواصفات خاصة لشاحنات نقل الحيونات الحية، واشتراطات الحجر الصحي، والحجر البيطري وتطبيق المواصفات القياسية المحلية، وتفرض بعض الدول مواصفات مبالغا فيها للتعبئة والتغليف، كما ان هناك تعددية في الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع بين الدول العربية.

٩- اعادة التقييم لغايات جمركية:

وتختلف النظم العربية في تطبيق الرسوم الجمركية علي السلع المستوردة ، فبعض الدول العربية، اعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزمة بتطبيق اتفاقية التقييم ومن ثم عليها تسوية اوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة لاغراض الرسم الجمركي، وهناك دول عربية اخري والتي لم تدخل بعد منظمة التجارة العالمية، تقوم باعادة تقييم فواتير الاستيراد وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض ويفرض الرسم الجمركي حسب القيمة المحسوبة من قبل السلطات الجمركية وليس القيمة المسجلة في فاتورة الاستيراد.

ان تطبيق نظام قيمة فاتورة الاستيراد المطبق من قبل منظمة التجارة العالمية علي السلع المستوردة يعطيها امكانية التنبؤ بالاسعار في اسواق الدول العربية دون الخوف من تقلبات الاسعار وعدم اليقين في مستويات اسعار السلع المنافسة للانتاج المحلي. كما ان اقرار هذا النظام من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يترتب عليه تكاليف مالية علي الدول العربية بل علي العكس سيؤدي إلي خفض كلفة تحديد الاسعار للاغراض الجمركية ولن يكون هناك مجالاً للتلاعب بقيم فواتير الاستيراد، خصوصاً وان الاسواق العربية اسواق متجاورة من جهة، كما سيكون هناك نظام تبادل المعلومات الجمركية من جهة ثانية. وهذا من شانه ان يسهل التقييم حسب القيمة الواردة في فاتورة الاستيراد وفي الوقت نفسه يلغي امكانية التعسف في رفع قيمة الفواتير للاغراض الجمركية مما يلغي اثر التخفيض الجمركي الممنوح في إطار

منظمة التجارة الحرة العربية الكبري ويؤثر سلباً علي القدرة التنافسية للسلع العربية في الاسواق العربية[1].

٢-٢ سبل مواجهة معوقات التجارة العربية البينية:

١-**تفعيل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (الجافتا GAFTA)** للتأكد من ازالة المعوقات الجمركية اولاً، والسعي لاتمام الخطوات الاخري اللازمة لبناء التكامل الاقتصادي العربي، مثل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وخاصة بين بعض الدول العربية التى تشارك بنسبة كبيرة في التجارة البينية مثل السعودية والامارات والبحرين وعمان ومصر والمغرب والكويت والاردن، وقطر٠ علي اساس ان حجم التجارة البينية بينهم كبير، وذلك في مرحلة أولي علي ان تنضم لهم باقي الدول العربية الاخري في مرحلة تالية٠

٢- **ضرورة ازالة المعوقات غير الجمركية** التي تحد من التبادل التجاري بين الدول العربية، والعمل علي تقوية وتطوير الهياكل الانتاجية لتنويع الانتاج بما يؤدي إلي تكاملة بين الدول العربية وليس تنافسيته، وتطوير صناعات الميزة النسبية والتنافسية لدي الدول العربية بناء علي الاختلافات في الوفرة أو الندرة النسبية للموارد والتي قد تؤدي إلي تنوع الانتاج بين الدول العربية، حيث يوجد بعض الدول لديها وفرة نسبية في عنصر العمل، واخري في عنصر رأس المال، وثالثة في عنصر المواد الخام كالبترول أو الأراضي الزراعية ٠٠٠ وهكذا، وان التخصص وتقسيم العمل بناء علي الوفرة أو الندرة النسبية للموارد يساعد علي تنوع القواعد الانتاجية للدول العربية، مما يؤهلها لتحقيق مزايا تنافسية في التصدير وتنمية التجارة العربية البينية.

٣- **وضع نظم تحفيز للمستهلك العربي** تشجع علي شراء المنتج العربي بما لا يتعارض مع مبادىء منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، ومعاملة المنتج العربي نفس معاملة المنتج المحلي داخل الدول العربية بتطبيق قواعد المنافسة العادلة.

٤-**تحسين وتطوير وسائل النقل العربي البري والبحري والجوي**، وتطوير الموانى العربية ورفع كفاءتها، وتحسين وسائل المواصلات بين الدول العربية والتنسيق الاقتصادي بينها وازالة المعوقات الادارية المرتبطة بالنقل والشحن والتأمين والتفريغ٠

٥-**تسهيل الاجراءات والممارسات الجمركية**، وتبسيط القيود غير الجمركية كالرخص والشهادات والأعمال المصرفية، وعدم المبالغة في استخدام الاشتراطات مثل اشتراطات التخليص والتعبئة والتغليف والمواصفات، وفترات الصلاحية٠٠٠ الخ٠

---

[1] المرجع السابق، ص ٦٩ ٠

٦- **يتعين تعديل اتجاه التجارة العربية نحو الدول العربية**، ولن يتأتي ذلك الابمقارنه المزايـا التجارية التي تحصل عليها الدول العربية سواء من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالميـة أو من خلال اتفاقيات الشراكة الاوروبية أو مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكيـة مع تلك التي تطبقها الدول العربية علي تجارتها البينية، وفـي ضـوء ذلـك يـشرع باتخـاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة باعطاء شروط تفضيلية للتجارة البينية العربية.

٧- **تطوير آليات التمويل**، حيث ان عمليات الاستيراد والتصدير بين الدول ارتبطـت تقليـديا بالحاجة إلي وجود تسهيلات التمويل والضمان ، فالتمويل ضروري لتوفير الـسيولة اللازمـة لتمويل العمليات المرتبطة بالمراحل السابقة لتجهيز البضائع وشـحنها، والمراحـل اللاحقـة لتجهيز السلع المصدرة التي تغطي الفترة الزمنية بين شحن البضاعة واستحقاق الدفع من قبـل المستورد والتي قد تطول أو تقصر حسب الاتفاق، فالمصدر يحتاج بطبيعة الحـال إلـي قـيم السلع المصدرة عند الشحن لتغطية نفقات الانتاج في حين يحتاج المورد إلي فترة زمنية بعـد استلام البضاعة لتسويقها كلياً أو جزئياً حتي يتمكن من سداد قيمتهـا بالكامـل، ولا يقتـصر النشاط التمويلي علي الائتمان القصير الاجل المخصص للتبادل التجاري بل يمكن تجاوزة إلي تمويل القاعدة الانتاجية من خلال تمويل احتياجات المنشأت الانتاجية من مـستلزمات الانتـاج والسلع الانتاجية، خاصة تلك التي تنتج سلع قادرة علي تغطية احتياجات الاسواق العربية.

٨- **توفير المعلومات التجارية** ، وتسهيل سبل الاتصال المستمر بين المصدر والمستورد فـي المنطقة العربية، وقد يتأتي هذا الدور من خلال تصعيد دور الغرف التجارية والصناعية فـي مجال التعريف بالمنتجات وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجـال الاعمـال والـشركات وتعزيز قنوات الاتصال التجاري بين الجهات المستوردة والمصدرة، وتشجيع اقامة المراكـز التجارية والحرص علي اقامة المعارض الدورية والدائمة في الاقطار العربية.

٩- **تحرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية**، وتيسير تحقيق التكامل المالي الـدولي بـين الدول العربية، سواء بتشجيع الاستثمار في محفظـة الاوراق الماليـة أو بتنـشيط الاسـتثمار المباشر.

النتائج والتوصيات:

من استعراض **تطور التجارة البينية** نلاحظ

١- انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلي إجمالي التجارة الخارجية العربية، وانها لـم تتعدي ١١% خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣ م

٢- ان نسبة التجارة العربية البينية إلي إجمالي التجارة العربية لم تتحسن نتيجـة تطبيـق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري(الجافتا) منذ ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٣، ولم تزيد عـن ٩,٤% من إجمالي التجارة الخارجية العربية، وهذا يثبت صحة فرضية الدراسة التي توقعـت

عدم تحسن التجارة العربية البينية علي الرغم من بدء تنفيذ الجافتا، ولكن قد تكون هذه النتيجة حكم مبدئي علي الفترة التي تم تنفيذ مراحل الجافتا خلالها والحكم النهائي لا يمكن اصدارة الا بعد مرور فترة قد لا تكون اقل من خمس سنوات بعد اكتمال تنفيذ مراحل الجافتا ، اي بعد عام ٢٠١٠ تقريبا، الامر الذي يثير مخاوف حول عدم جدوي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبري في المستقبل، نظر لعدم جدواها منذ بداية التخفيض الجمركي وحتي ٢٠٠٣ .

٣- ان نسبة التجارة العربية البينية إلي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منخفضة وتدور حول ٦% ، ولكنها اتجهت إلي التحسن في السنة الاخيرة من فترة التحليل حيث بلغت ٦,٣% عام ٢٠٠٣ وهي أعلي نسبة وصلت لها.

٤- تعد السعودية اكبر شريك في التجارة العربية البينية تليها الامارات العربية المتحدة، اذ بلغت صادرات السعودية للدول العربية٤٠% من اجمالي الصادرات العربية البينية عام ٢٠٠٣، وان وارداتها بلغت ١٤,١% من إجمالي الواردات العربية البينية. بينما بلغت صادرات الامارات البينية ١٤,٥%، وارداتها البينية ١٣,٢%من إجمالي الواردات العربية البينية عام ٢٠٠٣ .

اما عن اسباب تدني نسبة التجارة العربية البينية فانها تتلخص في

١- تشابه هياكل الانتاج والصادرات وتركز الأخيرة في المواد الأولية.

٢- عدم توافر الارادة السياسية والمصارحة الصادقة لتحقيق التكامل.

٣- عدم وجود سياسة قومية عربية للتصنيع.

٤- عدم توافر شبكة مواصلات ونقل عربية جيدة.

٥- تباين التعريفات والقيود الجمركية.

٦- ارتباط الدول العربية مع دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية وغيرها باتفاقيات ثنائية واقليمية للتبادل التجاري.

٧- تعقد الاجراءات والممارسات الجمركية واجراءات النقل

٨- القيود الاخري غير الجمركية(الادارية والكمية والنقدية... وغيرها)

٩- اعادة التقييم لغايات الجمركية.

وبالنسبة لسبل مواجهة تلك المعوقات فانه يتعين ما يلي:

١- تفعيل تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية والانتقال إلي المرحلة الثانية في سلم التكامل وهي الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية المشتركة.

٢- ضرورة ازالة المعوقات غير الجمركية.

٣- وضع نظم التحفيز المستهلك العربي لشراء المنتجات العربية.

٤- تحسين وتطوير وسائل النقل العربي البري والبحـــري والجـــوي وتطـــوير المـــواني العربية.

٥- تسهيل الاجراءات والممارسات الجمركية.

٦- دراسة المزايا التي تمنحها الدول الاوروبية وامريكا من خلال الاتفاقيات الثنائية مـــع الدول العربية، والاستفادة منها واتاحتها في الاتفاقيات العربية لتحويل التجارة من التجارة مـــع تلك الدول إلي الدول العربية.

٧- تطوير آليات لتمويل، واعتماد اسلوب المقايضة في التبادل التجـــاري بـــين الاقطـــار العربية.

٨- توفير المعلومات التجارية.

٩- تحرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية وتيسيرها.

ان الحمد لله.

مراجع الفصل الثاني

الامانة العامة لجامعة الدول العربية، (واخرون)،(٢٠٠٥)،" ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد***" .

---------.، " ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد***"، سنوات مختلفة.

الامم امتحدة (٢٠٠٥) ، " ***الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في دول الاسكوا، ٢٠٠٤*** "، نيويورك: اللحنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- الاسكاوا. ص ٢٩ .

اخرمبالي ولد محمد(٢٠٠٣)، " ***الاثار الاقتصادية للشراكة العربية الاوربية علي الاقتصادات العربية(تجربة تونس والمغرب)*** " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية- جامعة الدول العربية، القاهرة .

جمال الدين زروق(١٩٩٢)،"التجارة العربية البينية- العوامل المؤثرة فيها وامكانيات تنميتها"، في سعيد النجار(محرر)(***سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية***) . ابوظبي: صندوق النقد العربى والصندق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

سامية عمار(١٩٩٧)،" التجارة البينية العربية: تطورها وامكانية تنميتها"، ***مجلة مصر المعاصرة***، العدد(٤٤٧) ، السنة الثامنة والثمانون.

عبد الرحمن صبري(١٩٩٥)،"اثر تسعير قطاع النقل علي رفع كفاءة التجارة"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة (***كفاءة التجارة العربية***)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربي ، القاهرة ٢٥-٢٩ يونيو .

علي لطفي(١٩٩٧)، " اقتصاد الوطن العربي علي مشارف القرن الحادي والعشرين" ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين. ***الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع***، القاهرة من ٢٠ – ٢٢ نوفمبر.

علي محمد رمضان المافوري(٢٠٠٤) ، " التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير" ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(***التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي***) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان – الاردن، ٢٠-٢٢ ستمبر .

عمر باكيرو طالب عوض(٢٠٠٤)،" تطور التجارة العربية البينية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر(***التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي***) المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان – الاردن: ٢٠-٢٢ سبتمبر .

فولكريريش (١٩٩٩) ، " وجهة نظر المانية" في (***الشراكة الاقتصادية العربية- الاوروبية: تجارب وتوقعات***) ، تحرير ، مهدي الحافظ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وغرفة التجارة العربية – الفرنسية وغرفة التجارة العربية مع بليجيكا ولوكسمبورج ولجنة الاتحاد الاوروبي،باريس: مارس.

هانسبيتر تشاني(١٩٩٧)،"التجارة البينية العربية والاتفاقيات المتعلقة بها واثرها علي الشركات والموسسات العربية في ظل العولمة" ورقة بحثية مقدمة في ندوة(***اتجاهات عولمة الاقتصاد واثرها علي الشركات والمؤسسات العربية***)،القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٨-٣٠ ستمبر ١٩٩٦.

Commission of the European Communities (2002), " EU Trade Relation with the 12 Mediterranean Partner countries" , ***Meeting of EU & Mediterranean Trade Ministers***, Toledo: 19 March.

ESCWA. based on IMF, ***Direction of Trade Statistics Yearbook***, 2001;

IMF. ***Direction of Trade Statistics Quarterly***, June 2002; June 2003 and June 2004.



الفصل الثالث

تفعيل تكامل البورصات العربية لتدعيم التكامل العربى

مع الإشارة إلى بعض بورصات دول مجلس التعاون الخليجى

مقدمة:

لقد مرت محاولات التكامل العربي بالعديد من المراحل بدء من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور، واتفاقية توحيد التعريفة الجمركية ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، ثم أخيرا اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا) Great Arab Free Trade Area (GAFTA) التي بداء تنفيذها منذ بداية عام١٩٩٨ واكتملت مراحل تطبيقها منذ بداية عام ٢٠٠٥

وعلي الرغم من تعدد وتنوع محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلا أنها لم تكتمل باستثناء الاتفاقية الأخيرة (الجافتا)، كما ان معظمها ركز علي الجوانب السلعية أي تحرير التجارة المنظورة. ونظرا لما تمثله أسواق الأوراق المالية(البورصات) في الوقت الراهن من أهمية في تدعيم التكامل الاقتصادي العربي، وانعكاس تأثيراتها علي الاقتصاد الكلي والتجارة السلعية فقد تم التركيز عليها في هذا البحث حيث ان استقرار وتحرير البورصات يساعد علي النمو ويدعم التنمية الاقتصادية، ويعد لبنة أولي أو مكملة لتحرير التجارة السلعية في بناء الاندماج الاقتصادي وكذلك تساعد علي التكامل النقدي. فمنظومة التكامل أو الوحدة الاقتصادية المنشودة لا تكتمل بدون تكامل البورصات العربية وتوحيدها .

أهمية البحث:-

تنبع أهمية البحث من أهمية التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وانصهار الاقتصادات العربية في بعضها البعض لمواجهة ظاهرة العولمة والتحرر الاقتصادي . وحيث ان من مقومات نجاح التكامل الاقتصادي العربي التكامل المالي مدعم بتكامل البورصات فأن هذا البحث يسعي إلي تفعيل تكامل البورصات لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في حاجة الدول العربية إلي بورصة عربية موحدة تتماشى مع اتجاهات العولمة والتحرر المالي واعطاء دور متزايد لقوى السوق في تخصيص الموارد وتسارع الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق آسيا ، ودول أمريكا اللاتينية ، ودول أوربا الشرقية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تعاظم دور البورصات.

بالإضافة إلي عدم نجاح محاولات التكامل العربي السابقة باستثناء منطقة التجارة

العربية الحرة الكبرى (التي لا زالت قيد التطبيق)، ومعاناة العديد من الدول العربية من مشكلة هروب رؤوس أموالها، فان اتحاد المصارف العربية قد أعلن ان حجم الثروات الشخصية في الخارج تقدر بنحو ٨٠٠ مليار دولار يملكها ٢٠٠ ألف شخص، وان اكثر من ثلثي هذه الأموال يتخذ شكل ودائع في البنوك العالمية، كما يستثمر بعضهم في مشاريع مختلفة وفي البورصات العالمية [1]

فرضية البحث :-

ان تكامل البورصات العربية يؤدي إلي استقرارها وانخفاض حدة تقلباتها وان استقرار البورصات العربية يدعم النمو والتنمية، ولبنة أساسية في بناء التكامل الاقتصادي العربي.

ان استقرار وتكامل البورصات العربية يودي إلي تعبئة المدخرات القومية وجذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة للنمو والتنمية الاقتصادية، بجانب استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج.

خطة ومنهجية البحث:-

وسوف يتم تناول الموضوع بالتحليل باستخدام المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأرقام والمؤشرات الإحصائية كلما اقتضى التحليل ذلك، علي ان يقسم البحث إلي أربعة مباحث علي النحو التالي :-

المبحث الأول :- التعريف ببورصة الأوراق المالية

المبحث الثاني:- البورصات والتنمية والنمو الاقتصادي

المبحث الثالث:- بورصة الأوراق المالية في بعض الدول العربية

المبحث الرابع:- عوامل مواجهة معوقات تكامل البورصات العربية

---

[1] شذا جمال خطيب (٢٠٠٢)، " *العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال* "، تقديم د. صعفق الركيبي، أشراف د. سليمان المنذري، القاهرة :مؤسسة طابا، ص١٢٥

المبحث الأول
التعريف ببورصة الأوراق المالية

مقدمة:-

لقد بدأت الدراسة بعنوان تفعيل تكامل البورصات ولم تبدأ بتفعيل تكامل أسواق رأس المال أو أسواق الأوراق المالية وهي بداية مقصودة لأن لفظ بورصة أكثر دقة ومبني علي أسس علمية لتوضيح معني سوق الأوراق المالية. ويرجع ذلك إلي الأساس العلمي الذي تعنيه كلمة بورصة Bourse حيث أن لها معان عديدة.

فهي (Bourse) تدل علي اجتماع التجار والأشخاص المشتغلين بالتجارة في مكان معين، يغلب أن يكون يوميا وذلك بقصد عقد عمليات تجارية، بدون تقديم أو نقل للبضاعة أو دفع لثمنها، كذلك تطلق كلمة بورصة Bourse علي المكان الذي ينعقد فيه الاجتماع، ومن هذا القبيل يطلق اسم بورصة علي بعض المقاهي، كما يطلق اسم بورصة علي مجموع العمليات المتداولة في هذا المكان.

ويرجع السبب في استعمال لفظ بورصة في القرن السادس عشر، إلي ما قيل من أن بعض التجار كانوا ينزلون بفندق لعائلة تسمي (Van der Bourse) بمدينة (Bruges) في بلجيكا وكان عمل أفراد هذه العائلة هو الوساطة بين هؤلاء التجار لتبادل أو بيع بضائعهم.

وعلي الرغم من أن القرن السادس عشر قد شهد بدء تسمية البورصات بأسمائها الحالية، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بورصات قبل ذلك التاريخ، ما دامت طبيعة المعاملات فيها واحدة، وقيل أن متجر المقايضات في آثينا، ومجمع التجار في روما في القرن الخامس قبل الميلاد لم تكن سوي أماكن يجتمع فيها التجار، كالتي نسميها الآن بالبورصات.

وهناك بورصات هامة للبضائع سجلها التاريخ نذكر منها في القرن الرابع عشر بمدينة فلورانس، وفي القرن الخامس عشر بمدينة ليون عام ١٤٥٩، وفي القرن السادس عشر انفرس وفرانكفورت وبرشلونة.

وفي القرن السابع عشر في امستردام التي كانت مركزا لسوق ضخمة للبضائع الآجلة كالحبوب والبن والتوابل عام ١٦٠٨، وفي مدينة بال عام ١٦٨٣، وفي لندن عام ١٦٩٥، وفي القرن الثامن عشر بمدينة فيينا عام ١٧٦٢، وفي نيويورك عام ١٧٩٢، وفي القرن التاسع عشر في بروكسل عام ١٨٠١، وفي ميلانو عام ١٨٠٨، وروما عام ١٨٢٢، ومدريد عام ١٨٣١، وجنيف عام ١٨٥٠.

وفي إطار توضيح كيف تطورت أسواق البضائع إلي بورصات لها، يكون من المناسب أن نوضح أوجه الاختلاف بين السوق والبورصة، والتي تتمثل في:

١- تنعقد البورصات يوميا، وفي مكان معلوم لكل تاجر، بينما تنعقد الأسواق في مواعيد متباعدة، وأماكن مختلفة.

٢- يتم البيع والشراء في البورصات بواسطة تجار يسمون بالسماسرة، حيث لا يظهر المنتج ولا المستهلك، وتكون البضائع والصكوك موضوع المعاملات بعيدة عن مكان البورصة في مخازن أو بنوك، ويكون التسليم والتسلم متأخرا عادة عن العملية ذاتها، بل أنه في بورصات العقود الآجلة، لا يكون هناك دفع للأثمان ولا تسليم للبضاعة،

بل الأغلب أن يكون الأمر مجرد مضاربة في فروق الأسعار، بينما يتم البيع بالنقد في الأسواق الصغيرة، وبتسليم البضاعة للمشتري، بعد معاينتها في الأسواق الكبيرة، حيث يجتمع المستهلك بالمنتج في السوق، والحاصلات والبضائع تكون موجودة فعلا أمام المتعاملين.

٣- يعلن السعر في البورصات رسميا لما له من أهمية في الحياة الاقتصادية في الداخل والخارج، بينما لا يعلن السعر للجمهور في السوق، حيث لا يهتم به سوي البائع والمشتري.

٤- يشترط في البورصات أن يكون التعاقد طبقا لنظام خاص لا يتغير في كل العقود، ويكون التسليم وما يتبعه من إجرءات خاصة، متعلقا بنظام البورصات، بعكس ما يتم في السوق إذ كل صفقة قائمة بذاتها.

٥- مجال التخصص في البورصات بين طوائف السماسرة كبير، حيث يشتغل كل منهم بنوع من التجارة، بينما لا يوجود مثل هذا النوع من التخصص بين طوائف التجار العديدة في السوق[١].

وبعد التعرض لمصطلح البورصة والفرق بينها وبين السوق يتضح أن الأنسب أن نطلق اسم بورصة الأوراق المالية وليس سوق الأوراق المالية، والتي يجب تعريفها علي النحو التالي:

تعريف بورصة الأوراق المالية:

بورصة الأوراق المالية "هي السوق التي تتعامل في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، وأهم وظيفة للبورصة ضمان التداول المنظم للأوراق المالية وتعبئة الأموال من أجل الاستثمار[٢].

إن بورصة الأوراق المالية تشكل جزءا هاما من سوق المال بمعناه الواسع، إذ يتكون سوق المال من ثلاث أسواق لكل منها خصائصه وأدواته وسياساته وتتمثل هذه الأسواق في الآتي:

١- سوق النقد:

وهو مجال تداول الأموال قصيرة الأجل أي التي لا تتجاوز سنة، والمؤسسات التي تعمل في هذا السوق هي البنك المركزي والبنوك التجارية.

٢- سوق رأس المال:

وهو مجال التعامل في الأموال متوسطة وطويلة الأجل، وأهم المؤسسات العاملة فيه هي مجموعة مصرفية تضم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، ومجموعة غير مصرفية تضم شركات الاستثمار وشركات التأمين علي الحياة ومؤسسات التأمين الاجتماعي وصناديق التأمين والإدخار.

---

[١] السيد الصيبي (١٩٩٢) " البورصات : وتدعيم الاقتصاد الوطني، ***كتاب الأهرام الاقتصادي***، العدد (٥٧) ، ص ص ٥-٧ .

[٢] بنك مصر (١٩٩٧) ، " سوق الأوراق المالية في مصر : المشاكل والسمات الخاصة بالسوق المالية الناشئة (١٩٩٠-١٩٩٦) " ، ***أوراق بنك مصر البحثية*** ، العدد (١)، ص ١٠

٣- سوق الأوراق المالية (البورصة):

وهو مجال التعامل في الأوراق المالية سواء عند اصدارها لأول مرة أو عند تداولها بعد ذلك، ويعد سوق الأوراق المالية أحد الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية من خلال اقتناء الأفراد والشركات لما يصدر في هذا السوق من أسهم وسندات، كما يلعب دورا أساسيا في تطوير وتنظيم أساليب التمويل للمشروعات وتوفير هذا التمويل بالأحجام المطلوبة والمناسبة من حيث الشروط والتكاليف.

إن سوق الأوراق المالية هو السوق الذي يتعامل في الاستثمار المالي المتعلق بالأوراق المالية (الأسهم والسندات): وينقسم سوق الأوراق المالية إلي نوعين رئيسيين حيث أن العمل داخل البورصة يتم بداية من خلال قيام مصدري الأوراق المالية بعرض أوراقهم علي المدخرين للاكتتاب بها، وتحقيق هذا اللقاء بين مصدري الأوراق المالية والمدخرين – وهو ما يمثل الدورة المالية الأولى – يتم من خلال ما يسمي بالسوق الأولي أو سوق الإصدار.

يلي ذلك في خطوة أخرى أن بعض حاملي تلك الأوراق المالية يرغبون في بيع هذه الأوراق سواء لحاجتهم لسيولة نقدية أو لإعادة استثمارات أموالهم في استثمار بديلة، وهذا ما يخلق دورة مالية ثانية للأوراق المالية تعرف باسم السوق الثانوي أو سوق التداول.

إذن يمكن القول أن سوق الأوراق المالية (البورصة) يتكون علي مرحلتين ومن ثم يتكون من نوعين هما:

أ- سوق الإصدار (السوق الأولية) Primary market:

سوق الإصدار أو السوق الأولية هي تلك السوق التي يتم من خلالها بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة عن طريق الاكتتاب العام في الأوراق المالية سواء كانت أسهما أو سندات، وقد يتعلق الاكتتاب بالأسهم الممثلة لرأسمال الشركة عند التأسيس أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس، كما قد يتعلق بالسندات عند إصدارها سواء كانت صادرة عن شركة أو من شخص من الشخصيات الاعتبارية العامة التي يحق لها الإصدار.

وتتبع أهمية السوق الأولية النشطة والمستقرة من كونها تعمل علي جذب المدخرات سواء بطريقة مباشرة (من خلال شراء الأوراق المالية، أي الاكتتاب في أسهم الشركات، حيث تقوم الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء أفراد أو مؤسسات مالية لكي تبيع لها الأسهم والسندات التي أصدرتها)، أو بطريقة غير مباشرة (من خلال البنوك وشركات التأمين التي تستثمر جزءا من أموالها – الودائع وبواليص التأمين – في شراء الأوراق المالية).

كما أن السوق الأولية تتيح فرصا متعددة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم في أشكال متعددة من الأوراق المالية، والتي تمثل بدورها أشكالا مختلفة من الأنشطة الاقتصادية، ومن ناحية أخري، فهي تتيح للمستثمرين ومنشآت الأعمال فرصا للحصول علي الأموال اللازمة للتوسع والنمو، وهو ما ينعكس أثره الإيجابي علي الدخل القومي وعلي مستوي المعيشة في الدول المعنية.

ب- سوق التداول (السوق الثانوية) Secondary Market

يجري التعامل في هذا السوق علي الأوراق المالية التي تم اصدارها من قبل في السوق الأولى (سوق الإصدار) لذا فسوق التداول هو المكان الذي تتم فيه جميع المعاملات المالية بيعا وشراء، والتي يترتب عليها نقل ملكية الأوراق المالية طويلة الأجل من الأسهم والسندات السابق إصدارها من بائع لمشتري، طبقا لسعر السوق السائد للورقة المالية وقت البيع والشراء سواء تمت هذه المعاملات من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة.

ومن أهم خصائص هذا السوق توفير عنصر السيوله لحاملي الأوراق المالية حيث يتمكنوا من بيع ما لديهم من أسهم أو سندات عند الحاجة الي نقود، وهنا يتضح بجلاء علاقة سوق الإصدار بسوق التداول. فلولا وجود سوق التداول لتأثر سوق الإصدار الي اقصى الحدود حيث قد يحجم المستثمرون عن دخول السوق الأولي وبالتالي شراء الإصدرات الجديدة.

كما أن سوق التداول يلعب دورا هاما بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي ترغب في اصدار أوراق مالية جديدة حيث ان الأسعار السائدة في سوق التداول تعتبر مرشدا لهذه الوحدات عند تسعير الأوراق المالية الجديدة.

والأسواق الثانوية إما منظمة يحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية، ويقتصر التعامل فيها علي الاوراق المالية المسجلة لديها، أو أسواق غير منظمة يقوم بإدارتها مجموعة من الوسطاء يتبادلون المعلومات فيما بينهم وفيما يلي يتم تناول كل من هاتين السوقين بشئ من الإيجاز[1].

السوق المالية المنظمة Organized Market

السوق المنظمة أو ما يطلق عليه بورصة الأوراق المالية، ما هي إلا سوق منظمة لتداول الأوراق المالية بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين جدا في هذا النوع من النشاط، وهذه التعاملات تجري في مكان محدد وهو "البورصة"، وفي أوقات محددة، ويحكم المتعاملين فيها تشريعات ولوائح معينة، ويقوم علي إدارتها هيئة تتولي الاشراف علي التنفيذ واللوائح والتشريعات.

وتؤدي السوق المنظمة (البورصة) العديد من الوظائف الرئيسية للإقتصاد القومي، ولعل أهمها، تأمين السيولة وتجميع المدخرات للإسهام في عملية الإستثمار والتنمية، وتلبية احتياجات الدولة المالية اللازمة للقيام باعبائها المتزايدة، لتمويل أهداف التنمية، عن طريق إصدار السندات طويلة الأجل والأذونات قصيرة الأجل "أذونات الخزانة".

السوق المالية غير المنظمة Un Organized Market

يطلق اصطلاح الأسواق غير المنظمة علي المعاملات التي تجري خارج البورصات، والتي يطلق عليها المعاملات علي المنضدة Over the Counter O.T.C التي يتولاها بيوت السمسرة، ويتم التعامل في هذا السوق علي الاوراق المالية غير المسجلة في السوق الرسمية ولا يوجد مكان محدد لإجراء مثل هذه المعاملات، ولكن تتم من خلال شبكة اتصال قوية

---

[1] علي لطفي (٢٠٠٥) ، " *سوق الأوراق المالية* " ، سبتمبر ، ص ٢ .

(خطوط تليفونية- أطراف الحاسب الآلي- وغيرها من الوسائل السريعة للاتصال) تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين ويتم من خلال هذه الشبكة اختيار افضل الاسعار والتعامل علي اساسها.

المبحث الثاني

البورصات والتنمية والنمو الاقتصادي[1]:-

لقد كانت أدبيات التنمية المالية حتى وقت قريب تركز - بشكل حصري تقريبا - على العلاقة بين الوسطاء الماليين والتنمية الاقتصادية، غير أن أسواق الأسهم في البلدان النامية تعتبر الآن مصدر مهما لتمويل التنمية.

فالتحول الرأسمالي في (رسملة) الأسواق الناشئة تشكل في الوقت الحالي ١٣ في المائة من مجموع التحول الرأسمالي العالمي (١٩٧٦ مليار دولار) علاوة على ذلك، فإن أسواق المال الناشئة تجتذب الآن تدفقات ثابتة من السندات والأوراق المالية من أسهم الاستثمارات بلغت ٣٩ مليار دولار في عام [2]١٩٩٥.

وتشير دراسات حديثة عن العلاقة بين أسواق الأوراق المالية (البورصات) والتنمية الاقتصادية، إلى أن تنمية أسواق الأوراق المالية تسير يدا بيد مع الجوانب الأخرى من التنمية المالية، ويشار إلى أن البورصات يمكن أن تشجع على التخصص، وكذلك على حيازة المعلومات ونشرها، والى أنها تقلل من تكلفة تعبئة المدخرات، فتسهل بذلك الاستثمار[3]، فضلا عن ذلك، يمكن لأسواق الأوراق المالية أن تعزز مراقبة الشركات بالتخفيف من مشاكل صاحب المال - الوكيل - من خلال تحقيق التسابق بين مصالح المديرين والملاك. وفي هذه الحالة، يجاهد المديرون لتعظيم قيمة الشركة، فيعززون بذلك النمو الاقتصادي.

وتقلل البورصات ذات السيولة الكافية من مخاطر حيازة الأوراق المالية عن طريق السماح للمدخرين بالشراء والبيع بسرعة وبتكلفة زهيدة عندما يرغبون في تغيير حوافظهم، وفي نفس الوقت فإنها تتيح للشركات إمكانية الحصول على رؤوس الأموال من خلال إصدار الأسهم، ولذلك، فإن البورصات حسنة التطوير وذات السيولة يمكن أن تحسن تخصيص الأموال، وتعزز آفاق النمو الاقتصادي، بيد أن زيادة سيولة البورصات يمكن أن تعوق النمو. وهناك ثلاث طرق يمكن بواسطتها أن يحدث ذلك[4]:

الأولى: أن وجود قدر أكبر من السيولة في البورصات يمكن أن يقلل معدلات المدخرات أو تزيد عوائد الاستثمار.

---

[1] بانيكوس ديميترياديس (١٩٩٨)، "الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية"، في محمد العريان ومحمود محيي الدين (محرر)، *(التنمية المالية في الأسواق الناشئة: التجربة المصرية)*. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص ٢٣.

[2] Demirguc-Kunt, A. and R. Levine (1996), "Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview", ***World Economic Review***, Vol.10, No. (2) May, P P. 223- 239

[3] Greenwood, J. and B. Jovanovic (1990), " Financial Development, Growth, and the Distribution of Income", ***Journal of Political Economy***, Vol. 95, Oct., PP. 1076-1107

[4] Demirguc-Kunt, A. and R. Levine (1996), Op. Cit., P. 227

والثانية: أنه نظرا إلى ما للارتياب من تأثير مبهم على المدخرات، فإن زيادة السيولة في البورصات يمكن في الواقع أن تقلل معدلات المدخرات، من خلال تأثيرها السلبي على الارتياب، وقلة الارتياب تقلل من الطلب على المدخرات الوقائية.

والثالثة: أنه من خلال ما قد تشجع عليه سيولة البورصات من الحركية وقلة التبصر، يجد المشتركون المتبرمون سهولة في البيع بسرعة. ويمكن أن تفضي هذه المزية الظاهرية للمستثمرين إلى تثبيط لممارسة رقابة على الشركات، مما يؤثر بشكل سلبي على نظم إدارة الشركات، ويضر بذلك بالنمو الاقتصادي.

ولهذه الأسباب الثلاثة، فإن زيادة سيولة أسواق الأوراق المالية قد لا تؤدي – مع كل ذلك – إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

وتدل الشواهد التجريبية التي توصل إليها ليفين وزيرفوس (١٩٩٦) Levine and Zervos[1] باستخدام الانحسارات والبيانات المجمعة لـ ٤١ بلدا في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٣، على أن شتى مقاييس نشاط سوق الأسهم تتوافق بشكل إيجابي مع مقاييس النشاط الحقيقي، وان الترابط قوي على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية.

ويبين ليفين وزيرفوس Levine and Zervos 1996، باستخدام أرقام قياسية كلية للتنمية الإجمالية لسوق الأوراق المالية، تجمع بين معلومات عن حجم سوق الأوراق المالية وعن السيولة والتكامل الدولي، أن هذه المقاييس مترابطة بقوة مع معدلات النمو الاقتصادي الراهنة والمستقبلة.

كما يبينان أن تأثيرات سوق الأوراق المالية تعتبر اضافية لتأثيرات تنمية النظام المصرفي ولذلك، يخلصان إلى أن البورصات تقدم خدمات مالية مختلفة عن تلك التي تقدمها المصارف، ويدعم ليفين Levine 1996 الحجة، ويشير إلى أن أسواق الأوراق المالية (البورصات) يمكن أن تعزز النمو من خلال السيولة التي تجعل الاستثمار أقل مخاطرة، فتمكن الشركات بذلك من التمتع بسبل دائمة للحصول على رؤوس الأموال من خلال اصدارات أسهم رأس المال.

وتقتضي هذه الحجة إلى الخلوص إلى أن "تنمية البورصة تفسر النمو الاقتصادي المستقبلي".

كذلك يجد اتيجي ويوفانوفيتش Atje and Jovanovic. 1993 باستخدام نهج مماثل، ترابطا مهما بين النمو الاقتصادي وقيمة التعامل في البورصة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي لـ ٤٠ بلدا في الفترة من ١٩٨٠ إلى١٩٩١ [2].

---

[1] قارن:
- Levine, R. and s. Zervos (1996), "Stock Market Development and Long-run Growth." ***World Bank Economic Review***, 10 (2 May) : P P 323-39.
- بانيكوس ديميتريادس (١٩٩٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

[2] المرجع السابق، ص ٢٤.

وعن دور البورصات في النمو ومدى عولمة البورصات وتحريرها في الدول النامية عموما يوضح أوجستو دي لاتوري وسيرجيو شموكلر (٢٠٠٥) Augusto de la Torre and Sergio Schmukler ان تحرير البورصات في الدول النامية وتنشيطها من خلال الاصلاحات الكلية، أنها لا زالت متواضعة ولم تساند النمو كما حدث في الدول المتقدمة[1].

لقد أوضح لاتوري وشموكلر (٢٠٠٥) تعرض النظام المالي العالمي - وبصفة خاصة البورصات - لتغيرات كبيرة خلال العقود الثلاث الأخيرة، مع زيادة حادة في العُمق المالي، والتنوع، والعولمة. وبينما حدثت غالبية هذا التغيير في مراكز مالية ودول متقدمة، فقد حدثت أيضا في دول نامية إلى حد كبير (منها بعض الدول العربية مثل مصر وقطر، وتونس، والأردن، ... وغيرها).

فقد حاولت دول نامية كثيرة تعميق اسواق الأوراق المالية (البورصات) فيها بإجراء اصلاحات كبرى، خاصة إبان التسعينات. وأقدمت على تحرير نظمها المالية، وتحسين مناخ الاستثمار فيها (من خلال تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتوفير مناخ أفضل لانشطة الأعمال).

وطورت أطر ومؤسسات جديدة للإشراف، وادخلت التحسينات على البنية الأساسية الرئيسية من أجل عمليات سوق رأس المال، كما طبق كثير من البلدان اصلاحات شاملة لمعاشات التقاعد، وخصخصت مشروعات الأعمال المملوكة للدول، بأمل تشجيع تنمية سوق رأس المال.

ومع زيادة وتيرة الاصلاحات، تصاعدت التوقعات بشأن تنمية سوق راس المال في البلدان النامية، غير أن هذه التوقعات العالية لم تتحقق في كثير من البلدان. وبعد ما يقرب من عقدين من الاصلاحات، فإن حالة اسواق رأس المال في البلدان النامية لا تزال مختلطة، ولكن وتيرة النمو بالرغم من أنها سريعة إجمالا، لم تكن بنفس القدر من الإثارة التي ميزتها في البلدان المتقدمة، وقد عانت بعض البلدان النامية من الركود أو حتى الانكماش في البورصات فيها، خاصة بالنسبة لأسهم راس المال والسندات المسماة بالعملات المحلية.

على الرغم من أنه لا يمكن تصور زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو بدون بورصات الأوراق المالية، إلا أن التقلبات في بورصات الأوراق المالية لها تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي والتنمية المالية ولتفادي تلك الآثار يجب أن تكون البورصات أكثر انفتاحا وتكاملا.

ويدلل اريستيس وديمترياديس Arestis and Demetriades على التأثير السلبي لتقلب سوق الأوراق المالية (البورصة) على الاقتصاد الحقيقي وعملية التنمية المالية في حالة الاقتصاد الألماني واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قام آخرون بفحص سمة (التقلب) في البورصات من حيث علاقته بحجم البورصات، وتحرير رأس المال من القيود.

---

(1) اوجستو دي لاتوري وسيرجيو سموكلر (٢٠٠٥)، "ما هو مستقبل اسواق رأس المال للدول النامية في ظل اقتصاد معولم"، ***مجلة التمويل والتنمية***، المجلد ٤٢، العدد (٢)، يونيه، ص ٤٧.

ويجد ديميرغوك – كونت وليفـين(١٩٩٦) Demirguc-Kunt and Levine فـي عينة من ٤٤ سوقا متقدمة وناشئة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ – أن الأسـواق الكبيـرة وكذلك الأسواق المتكاملة دوليا، تميل إلى أن تكون أقل تقلبا. ويستكـشف ليفـين وزيرفـوس (١٩٩٥) تأثير تحرير رأس المال من القيود في ١٦ بلدا قللت إلى حد كبير في الثمانينيات من الحواجز الموضوعه أمام تدفق رؤوس الأموال الدولية والإرباح الموزعه. وقد خلصا إلـى أن تقلب أسواق الأوراق المالية يزيد بدرجة كبيرة عقب تحرير ضوابط رأس المال مباشرة فيمـا يقرب من نصف البلدان موضع البحث ولا ينقص بشكل بارز في أي منها.

وهذه النتيجة يمكن أن تأتلف مع ما توصل إليه ديميرغوك – كونت وليفـين (١٩٩٦) لتشير إلى أن تقلب عوائد البورصات يكون في المدى الطويل، اقل فى البلدان التي تكون فيهـا أسواق الأوراق المالية أكثر انفتاحا[1].

وتوضح دراسة ثورتن بيـك وروس ليفـين(٢٠٠٥) Thorten Beck and Ross Levine[2] العلاقة بين البورصات والبنوك والنمو، حيث بدأ الدراسة بالـسؤال التـالي: هـل البورصات والبنوك التي تعمل بكفاءة تدعم النمو الاقتصادي؟ وفي إطار الإجابة علـى هـذا السؤال توضح أن النظرية تعطي تنبؤات متضاربة بشأن تأثير كل من التنمية المالية الـشاملة على النمو، والتأثيرات المنفصلة للبورصات على النمو، والبنوك على النمو الاقتصادي.

ويؤكد الكثير من النماذج أن العمل الكفئ للوسطاء والبورصات يؤدي إلـى تحـسين تكاليف المعلومات والمعاملات الأمر الذي يعزز التخصيص الكفـء للموارد مما يـؤدي إلـى نمو أسرع على المدى البعيد، ومع ذلك فإن هذه النماذج تظهر أيضا أن التنمية المالية يمكـن أن تضر النمو.

وبصفة خاصة، فإن التنمية المالية من خلال تدعيم تخصيص الموارد وبالتالي عوائـد الإدخار، قد تخفض معدلات الإدخار. فإذا وجدت وفورات خارجية ضـخمة بدرجـة كافيـة مرتبطة بالادخار والاستثمار، فإن التنمية المالية تبطئ من النمو على المدى البعيد.

ومع أن أدبيات تجريبية منتشرة، تشير إلى أن البنوك ذات الكفاءة العالية تـسرع مـن النمو الاقتصادي، غير أن تلك الدراسات عموما لا تبحث في نفـس الوقـت تطـور اسـواق الأوراق المالية. ويوضح بيك وليفين العلاقة بين البورصات والبنـوك والنمـو الاقتـصادي، وبصفة خاصة باستخدام قائمة بيانات لعدد ٤٠ دولة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٨.

أن التقييم التجريبي للبورصات والبنوك والنمو الاقتصادي يعاني من تـشكيله منوعـة من نقاط الضعف القياسية، وقد أوضح ليفـين وزيرفـوس أن القياسـات المبدئيـة لـسيولة البورصات وتطوير القطاع البنكي كلاهما متنبئ قوى للنمو الاقتصادي على مـدى ١٨ عامـا

---

(1) بانيكوس ديميتريادس (١٩٩٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(2) ثورتن بيك وروس ليفين ٢٠٠٥، "اسواق الأوراق المالية والبنوك والنمو: ارتبـاط أو علاقـة سـببية"، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، المجلد الثالث عشر، العـدد الأول، يونيـو، ص ص ٢١٠ - ٢٢٥.

القادمة، ومع ذلك فإن هذا المدخل لا يأخذ منهجيا في الاعتبار التحيز الآني المحتمل، كما أنـــه لا يتحكم بوضوح في التأثيرات الثابتة التي تعكس خصوصية الدول.

ولقد استخدم كل من ارستيس ولوينتيل (٢٠٠٠) Arestis and Luintel بيانات ربـــع سنوية وطبقوا طرق السلاسل الزمنية على خمسة اقتصادات متقدمة وتبين أنه طالما أن تطور كل من القطاع البنكي وأسواق الأوراق المالية معا يفسر النمو اللاحق فإن تأثير تطور القطاع البنكي يفوق بصورة جوهرية تطور البورصات. لقد اكتشفت الدراسة أن البورصات والبنـــوك هامة بالنسبة للنمو الاقتصادي.

وتشير نتائج بيك وليفين(٢٠٠٥) إلى أن تطور البورصات والبنوك كليهما لـــه تـــأثير ايجابي وقوى احصائيا واقتصاديا على النمو الاقتصادي. وهذه النتائج ليست بـــسبب التحيـــز الآني أو المتغيرات المحزوفة أو الآثار التي تعكس خصوصية الدولة.

وفي النهاية ترفض النتائج بشدة فكرة أن التنمية المالية الشاملة غيـــر ذات اهميـــة أو تضر بالنمو الاقتصادي. وباستخدام تحديدات مكونة من ثلاث قوائم بديلة، فإن البيانات ترفض الفرضيّة التي تقول أن التنمية المالية غير مرتبطة بالنمو، ويدخل تطور البورصات والبنـــوك معا في كل انحدارات النمو بمعنوية ، والخلاصة **أن تطور البورصات يرتبط بعلاقة ايجابيـــة بالنمو الاقتصادي.**

المبحث الثالث

بورصة الاوراق المالية في بعض الدول العربية:

سوف يتم تناول البورصة المصرية وثلاثة من بورصات دول مجلس التعاون الخليجي هي بورصة الكويت، سوق الأسهم السعودي، وبورصة البحرين.

إن بورصة الأوراق المالية في الدول العربية تعد من بورصات الأوراق المالية الناشئة حديثة العهد، علي الرغم من التاريخ القديم لبعض الدول مثل مصر في نشأة بورصة الأوراق المالية بها، إلا أن الخبرة العملية وحجم التداول والأدوات المالية المتداولة يجعلها تصنف ضمن أسواق المال الناشئة.

وسوف يتم تناول بعض البورصات العربية وخاصة بورصات الأوراق المالية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، وذلك علي النحو التالي:-

١ -بورصة الأوراق المالية في مصر:-

إن بورصات الأوراق المالية في مصر تعد من أقدم البورصات على مستوي العالم. فمنذ أن تكونت أولي الشركات المساهمة المصرية عام ١٨٥٠ بدأ التفكير في مزاولة نشاط البورصة، وقد نشأت أقدم البورصات المشتغلة بالتعامل بالأجل في القطن بالإسكندرية عام ١٨٦١، وكان التعامل في بورصة العقود يجري علي اساس المضاربة، بمعني ان المشتري لا يشتري بقصد الإستلام والبائع لا يبيع بقصد التسليم، وإنما يتم التعامل لمجرد المضاربة علي اسعار القطن صعودا وهبوطا، ويتم تصفية العقود مع دفع الفروق الي اصحات الشأن، فكل متعاقد يسعي الي تصفية مركزه قبل حلول اجل التسليم، بأن يشتري ما باعه من عقود سواء بخسارة أو بربح.

وقد حدث في عام ١٨٨٣ أن أعلن أحد المضاربين أنه علي إستعداد لأن يقوم بتسليم القطن فعلا الي المشتري، وذلك تنفيذ للعقد بذلا من استرداد مركزه بشراء ما باعه من عقود، ونظرا لأن هذا الموقف كان جديدا بالنسبة لمعلاملات بورصة العقود، فقد تدشن في نفس العام بورصة الإسكندرية في سنة ١٨٨٣م. تبعتها بورصة القاهرة التي تأسست عام ١٨٩٠م للأوراق المالية، خلف حديقة الإزبكية، ولكن لم يستمر الحال لفترة طويلة، فقد تم إغلاق البورصة مع حالة الكساد، وظلت العمليات تتم لبضع سنوات في قهوة نوبار وفي عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، مع حلول عام ١٩٠٣، نشط التداول في الاوراق المالية، ولكن من الطبيعي إلا يستمر تنفيذ العمليات في المقاهي والفنادق، ولذلك فقد اجتمعت لجنة مشكلة من مجموعة من السماسرة ويرأسها أحد المساهمين المؤسسين للبنك الأهلي (السيد موريس قطاوي)[١].

وبدعم من البنك الأهلي تم تأسيس بورصة القاهرة في مايو ١٩٠٣، واختارت المقر القديم للبنك العثماني (جروبي فرع عدلي حاليا) كمقر مؤقت لإدارة البورصة (التي كانت

---

(١) جابر محمد عبدالجواد (٢٠٠٣) ، "*قياس الآثار الإقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر*" ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ، ص ٣٤٣ .

تعرف بالبورصة الخديوية) وتعتبر البورصة المصرية أول بورصة أنشئت في منطقة الشرق الأوسط. ثم أصدر الحكومة أولي لوائح سوق الأوراق المالية عام ١٩٠٩م، وبسبب تغير الظروف الاقتصادية تم الإتفاق علي وضع لائحه جديدة للسوق عام ١٩٣٣. وبنهاية الثلاثينات تم تصنيفها كخامس أنشط بورصة في العالم.

إن نشأة سوق الأوراق المالية في مصر وتطوره ارتبط بمجموعة من العوامل أو المقومات أهمها إنشاء الشركات المساهمة وخاصة شركة قناة السويس، (التي تعد أول شركة مساهمة برأسمال ٨ مليون جنية موزعه علي ٤٠٠ ألف سهم، شارك فيها رأس المال المصري بنسبة ٤٨% والفرنسي بنسبة ٥٢%)، والإستدانة من البنوك والحكومات الأجنبية منذ عام ١٨٦٤ ابتداء من عهد سعيد (حيث بلغ الدين ١١،١٦ مليون جنيه) الي عهد اسماعيل حيث بلغ الدين ٩٦ مليون جنية وبلغت الفوائد علي هذا الدين نصف ميزانية الدولة، وقد تزامن مع ذلك انشاء العديد من الشركات المساهمة في عهد توفيق وعهد عباس الثاني (من عام ١٨٧٩ الي عام ١٩١٤)، وكان الجزء الأكبر من هذه الشركات برؤوس أموال اجنبية والبعض برأس مال مصري.

وبذلك توافرت مقومات إنشاء سوق الأوراق المالية المصري، وهي سندات الدين وأسهم الشركات المساهمة، وخاصة سوق الإصدار في البداية ثم ظهرت الحاجة الي بيع وشراء تلك الأوراق المالية وتداولها في سوق التداول، وقد إكتملت مقومات انشاء السوق المالية، بإنشاء البنوك، حيث تم إنشاء البنك العقاري المصري عام ١٨٨٠م، ثم بنك الأراضي المصري عام ١٩٠٥، ثم توالي إنشاء البنوك المتخصصة، ثم إنشئ البنك الأهلي المصري وبنك التضامن المالي عام ١٩١٠، ثم توقف إنشاء البنوك حتي نهاية الحرب العالمية الأولي، حيث إنشئ بنك مصر عام ١٩٢٠م وغيرها من البنوك المتخصصة والأجنبية (مثل بنك التجارة، البنك التجاري المصري، والبنك الإيطالي عام ١٩٢١).

ولقد استمر نمو البورصة المصرية في إطراد وحتي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، إذ صدر القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٣م، واشترط قصر التعامل في الاوراق المالية علي السماسرة المقيدين بالسوق، وأن يكون السمسار الذي تتم عن طريقه الصفقة ضامنا لسلامة البيع، ثم تم قيد ٥٦ شركة جديدة في بورصتي القاهرة والاسكندرية فيما بين عامي ١٩٥٢و ١٩٥٦، ثم صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ وبموجبه وضعت لائحة جديدة لسوق الأوراق المالية بدلا من تلك التي كان معمولا بها منذ عام ١٩٣٣ وذلك حتي تكون السوق اكثر مطابقة وتمشيا مع الأوضاع والتطورات في الاقتصاد القومي(١).

ولم تتأثر البورصة بشدة سوي بعد قرارات التمصير والتأميم في بادية الستينات من القرن الماضي، حيث انخفض عدد الشركات المقيدة بدرجة ملحوظة، وهجر السماسرة المهنة لتكون نهاية حقبة تاريخية أزدهر فيها سوق رأس المال في مصر واستمر الركود في سوق

---

(1) وزارة التجارة الخارجية (٢٠٠٢)، *" تقرير عن سوق الأوراق المالية المصرية (١٩٩٢-٢٠٠١) "*، القاهرة: وزارة التجارة الخارجية ، ص ص ٢٥-٢٦.

الأوراق المالية حتي نهاية الثمانيات، علي الرغم من العديد من السياسات والإجراءات التي اتخذت للتحول بعد تطبيق سياسات الانفتاح الأقتصادي منذ عام١٩٧٤ ، وكذلك انشاء الهيئة العامة لسوق المال بالقرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ حيث بدأت نشاطها في عامة ١٩٨٠ لتنمية سوق المال ومراقبة اداءه ثم صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ تعديلا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لينشط انشاء الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وبذلك ارتفع عدد هذه الشركات الي ٦٤٠ شركة بلغت رؤوس أموالها ٧٣٠ مليون جنية وعدد اسهمها ٢١,٤ مليون سهم عام ١٩٨٥.

ان بداية التسيعنات اعادت تنشيط البورصة بعد الركود السابق، وذلك كنتيجة طبيعية للتحول الي اقتصاديات السوق الذي صاحبه التمهيد لتنفيذ برنامج خصخصة شركات القطاع العام، ففي عام ١٩٩١ صدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي انشئت بمقتضاه الشركات القابضة التي اعطيت لها اختصاصات وصلاحيات اعادت بمقتضاها تشكيل الشركات التابعة بصورة تعكس فكرا استثماريا اساسه الربح الاقتصادي ، وهو مطلب اساسي لبرنامج الخصصة الذي بدأ تنفيذه فيما بعد.

وفي عام ١٩٩٢ صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال ، الذي صاغ الأحكام المنظمة للبورصة وعلاقتها مع الهيئة العامة لسوق المال والمؤسسات المالية المتعاملة في الأوراق المالية التي استحدثها القانون مثل صناديق الاستثمار وشركات ضمان أو ترويج الاكتتاب وغيرها من المؤسسات المتعاملة في الأوراق المالية واعتبر ذلك خطوة جادة وبناءة وهامة لتطوير وتنشيط البورصة.

ولقد استمر التطور والازدهار في بورصة الأوراق المالية المصرية حتي عام ٢٠٠٠ وفقا لمؤشرات الهيئة العامة لسوق رأس المال حيث ارتفع رأس المال السوقي للشركات المقيدة من ٥٠٧١ الي ٢٧٤٢٠ ثم الي ١١٩٧٧٨ مليون جنية في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ثم في ٢٠٠٠ علي التوالي وكذلك راتفعت قيمة التداول من ٣٤١,٥ الي ٣٨٤٩,٤ ثم الي ٤٩٤٩٣,٧ مليون جنية خلال سنوات المقارنة الثلاث السابقة علي التوالي، وأيضا أرتفع عدد الشركات المقيدة المتداول أوراقها خلال العام من ١٩٩ الي ٣٥٢ ثم الي ٦٥٩ شركة في السنوت الثلاث السابقة علي التوالي.

إن مؤشرات أداء سوق المال في مصر تشير الي تراجع في النمو وانخفاض في أداء السوق في عام ٢٠٠١ عن العام السابق مباشرة، حيث يوضح مؤشر رأس المال السوقي انخفاض من ١١٩٧٧٨ الي ١١١٣٣٣ مليون جنية من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠٠١ علي التوالي وكذلك انخفضت قمية التداول السنوي من ٤٩٤٩٣,٧ الي ٣١٦٧٤,٣ مليون جنية وأيضا انخفض عدد الشركات المقيدة المتداول أوراقها خلال العام من ٦٥٩ الي ٦٣٤ شركة خلال عامي المقارنة ٢٠٠٠ الي ٢٠٠١ علي التوالي.

وقد يفسر هذا الهبوط أو الركود في سوق الأوراق المالية في مصر علي انه محصلة لمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية والتي من اهمها حالة الركود الذي كان يعاني منها

الاقتصاد العالمي والتي اتضحت معالمها في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام ٢٠٠٠ ودعم استمرارها وزاد من حدتها احداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، بالإضافة الي ازمات أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتي والأرجنتين وغيرها من دول العالم والتي بدأت في يوليو ١٩٩٧ . وبجانب هذه العوامل هناك مجموعة من العوامل الداخلية والتي قد تكون في الغالب انعكاسا لتلك التغيرات ومن أمثلة هذه العوامل الداخلية انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار ، وأزمة السيولة في الاقتصاد المصري، وانخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من ٥,١% الي ٤,٩% من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠٠١ علي التوالي.

إن بورصة الأوراق المالية المصرية استعادت نموها وازدهارها ابتداء من عام ٢٠٠٣ حيث زادت المعاملات من ١١٨٢,٩ الف دولار الي ١٦٥٤,٢ الف دولار خلال عام ٢٠٠٣ الي ٢٠٠٤ وزاد راس المال السوقي من ٢٧,٨ الي ٣٨,١ بليون دولار خلال عام ٢٠٠٣ الي ٢٠٠٤ علي التوالي. مما يعكس تطور المعاملات ونشاط السوق كما يتضح من مؤشرات أداءه الكلية.

٢- بورصة الأوراق المالية في دولة الكويت:

تنفرد التجربة الكويتية عن سواها من التجارب العربية في نشأة وتطور اسواق-راس المال بكونها قامت في بيئة اقتصادية مختلفة عن البيئات العربية الأخري وذلك بحكم العوامل الهيكلية للاقتصاد الكويتي ، حيث تمثل الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتي عام ١٩٦٠ مرحلة انتقالية هامة بالنسبة لسوق رأس المال في الكويت، اذ شهدت الكويت خلالها تأسيس بعض الشركات المساهمة وتكثيف نشاط المقاولات وظهور أول بنك وطني كويتي كشركة مساهمة كويتية وما أعقبه من أنشاء العديد من الشركات الكويتية. إلا ان ضألة حجم الأسهم المصدرة لم يكن يسمح بوجود سوق الأسهم بالمعني المتعارف عليه، فقد كان التداول محدود وغير منظم بسبب حداثة هذا النوع من النشاط المالي علي المستثمرين الكويتيين.

ويعد اصدار القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص باصدار قانون الشركات التجارية وما صاحبه من تنظيم من الناحيتين القانونية والمؤسسية لسوق الأوراق المالية الكويتي هو أحد العوامل المؤثرة التي ادت الي التوسع في انشاء شركات المساهمة خلال عقد الستينات إلا ان التنظيم التشريعي لهذه السوق لم يبدأ إلا من عام ١٩٦٢ حيث صدر القانون رقم ٢٧ والذي يعتبر اول قانون كويتي خاص بتداول الأوراق المالية الصادرة في الخارج ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن الأوراق المالية الخاصة بالشركات، وأعقبة القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ بهدف تنظيم الأكتتاب والأسهم.

وجدير بالذكر ان الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٢ شهدت تأسيس ثلاث عشرة شركة بلغ مجموع راسمالها ٣٥,٨ مليون دينار كويتي ارتفع الي ٤٠ شركة في عام ١٩٧٧ برأس مال مدفوع قدره ٣١٩ مليون دينار كويتيا.

وبالرغم من التوسع الكبير الذي شهدته سوق الأسهم في السنوات الأخيرة من عقد

السبعينات إلا ان قمية الاسهم المصدرة مازالت ضئيلة بالمقارنة بالموارد المتاحة بالأقتصاد المحلي. أذ لم تتجاوز قيمة الاسهم المصدرة في نهاية عام ١٩٧٧ مانسبته ٢٢% من اجمالي السيولة المحلية.

أما فيما يتعلق بأدوات الدين العام، فقد استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ١٩٨٩ في طرح أذونات الخزانة حيث قام بطرح أثني عشر اصدارا من أذونات الخزانة قيمتها ١٥٦٥ مليون دينار، وقد لاقت هذه الأوراق أقبالا واضحا من جانب المستثمرين انعكس ذلك في نسبة تغطيتها والتي تراوحت ما بين ٢٣٧,٧%، ١١١% وبمتوسط تغطية ١٦١,٢% وتراوحت فائدتها بين ٨,٧٨% و ٨,٠٠٥%.

ويجدر التنوية الي ان اول اصدار لسندات دين في سوق الكويت للأوراق المالية بالدينار الكويتي كان عام ١٩٦٨ ، كما ان التوسع الكبير الذي شهدته سوق الأوراق المالية الكويتية كان اسرع من ان تواكبه التنظيمات القائمة، وهو ما أظهرته أزمة عام ١٩٧٦ وكان من أبرز ظواهر المضاريات التي انعكست اثراها علي مستويات اسعار الاسهم عام ١٩٧٦ وقد نجحت اللجنة التي شكلتها الحكومة لدراسة هذه الظاهرة في اقتتاح البورصة بصفة رسمية في ابريل عام ١٩٧٧ إلا أنها لم توفق في معالجة السلبيات الجذرية التي واجهت استقرار سوق الأوراق المالية بين الحين والاخر، حتي حدثت أزمة سوق المناخ في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ والتي نشأت نتيجة قبول البنوك التجارية استخدام الشيكات المقبولة الدفع كشيكات ائتمان أو ضمان وليس كأداه وفاء حيث مولت هذه الشيكات عمليات واسعة النطاق من العمليات الأجلة بلغت نحو ٢٨٦٠٠ شيك اي ان متوسط قيمة الشيك الواحد تصل الي ما قيمته ٩٣٣ الف دينار.

هذا وقد نجمت عن عمليات المضاربة والتي كان الهدف منها تحقيق أرباح سريعة ومرتفعة تقلبات شديدة في اسعار الأسهم اعقبها انهيار حاد نتيجة لمبالغة المتعاملين في استخدام شيكات الائتمان (البيع بالأجل) وبأسعار فاقت قدراتهم المالية، لذلك توقف الكثيرون عن دفع قمية شيكاتهم كما عجز العديد من المتعاملين في السوق عن دفع الالتزامات المالية التي تعهدو بها، كما تدهورت قيمة الأسهم تدهورا شديداً وانخفضت قيمة العقارات لاضطرار المستثمرين بيعها للإيفاء بالتزاماتهم وفي اقعاب هذه الازمة فقد صدر المرسوم الأمير في ١٣ أغسطس ١٩٨٣. باعادة تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية وفقا لأحداث الأساليب العلمية.

وتجدر الإشارة الي انه وفقا لاخر احصائية قبل وقوع الغزو العراقي فقد بلغ عدد الشركات التي كانت اسهمها مقيدة بالبورصة ٥٢ شركة منها ٤٤ شركة كويتية والباقي شركات عربية حيث بلغت القيمة الاسمية لرؤوس اموال تلك الشركات حوالي مليار دينار كويتي والقيمة السوقية لها ٣,٣ مليار دينار كويتي حتي نهاية ١٩٨٩ أما عدد أسهم هذه الشركات فقد بلغ ١١ مليار سهم ومتوسط حركة التداول اليومي يصل الي ١,٥ مليون دينار ونتيجة للغزو العراقي فقد توقفت البورصة علي اثر انهيار الأسعار.

٢- ١ : مدي انفتاح سوق الاوراق المالية الكويتي علي المستوي العربي

- بالنسبة للاسهم لايجوز لغير الكويتيين تملكها ، الا انه يجوز استثناء في بعض المجـالات - غير مجالات البنوك وشركات التامين ان يكون الشركاء من غير الكويتيين اذا دعت الحاجـة الي استثمار راس مال اجنبي أو خبرة اجنبية بشرط ان يتملك الكويتيون نسبة لاتقل عـن ٥١ % من راس المال ويشترط لطرح اوراق مالية عربية في السوق المحلـي الحـصول علـي ترخيص من وزارة التجارة والصناعة هذا في الوقت الذي لايسمح لشركات الوساطة العربيـة بالعمل في السوق.

- ومن جهة اخري لايجوز لشركات المساهمة غير الكويتية ان تتقـدم إلـي سـوق الاوراق المالية بالكويت بطلب قيد أسهمها إلا إذا توافرت فيها عدة شروط أهمها:

أ - ان تكون مقيدة في سوق اوراق مالية عالمية تقبل بها لجنة السوق مالم تكن قـد طرحـت ٢٥% من أسهمها للاكتتاب العام في الكويت

ب - الا يقل راس المال المدفوع عن ٥ ملايين دينار كويتي أو مايعادلها بالعملة الاجنبية .

ج - الا تكون الشركة قد حققت خسائر خلال العامين الماضيين

هذا والجدير بالذكر أن السوق الكويتي منفتح من الداخل الي الـسوق العربيـة لعـدم وجود ثمة قيود أو شروط علي اخراج الأموال العربية أو استثمارها بالخارج .

٣- بورصة الأوراق المالية في البحرين:-

يرجح وضع البحرين كمركز مالي منذ انشاء مؤسسة النقد لدولة البحرين عام ١٩٧٣ حيث سمحت هذه المؤسسة للبنوك الاجنبية بفتح فروع لها وقد ادي كثرة عدد البنوك الي خلق سوق مالية حقيقة. وتعتبر سوق البحرين، والتي تضم ٣٠ شركة مـسجلة بمبلـغ راسـمالها المدفوع حوالي ٢,٤ مليار دولار، سوقا منظمة من حيث الاصدار والتداول ، فالسوق الاوليـة منظمة. بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاتة باصدار قانون الشركات التجاريـة . وقد نص هذا القانون علي انه يجب ان يكون جميع الشركاء في الشركة المساهمة من الجنسية البحرينية. الا ان القانون قد اجاز استثناء من هذا النص أن يكـون بعـض الـشركاء غيـر البحرينيين اذا دعت الحاجة الي استثمار أجنبي أو خبرة أجنبية .

كما اجاز استثناء المؤسسين غير البحرينين من النسبة المقررة في المادة (٨٠) مـن القانون والتي تنص علي مايلي :-

"علي المؤسسين أن يكتتبوا في أسهم لاتقل عن ٧% وقد لاتزيد عن ٢٠% مـن راس مال الشركه " وجدير بالذكر انه في عام ١٩٨٩ قد صدر القانون رقم (١٧) في شان تعـديل بعض احكام القانون السابق حيث تضمن بان يكون جميع الشركاء ، في شـركات المـساهمة التي تؤسس بعد اصدار القانون من المواطنين البحرينيين علي أن لا يمس ذلك بحق مـواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تملك نسة ٢٥ % من اسهم هذه الشركات.

أما السوق الثانوي في دولة البحرين فقد وصل مؤخرا الي مرحلة التنظـيم القـانوني الكامل باصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء وتنظيم سوق البحرين للأوراق المالية وفي

عام ١٩٨٩ صدر القرار رقم ٤ المتضمن ضوابط تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لاسهم الشركات المشتركة القائمة، حيث قضي القرار بان يتم تداول عرض الاسهم واجراءات تملكها في الدولة العضو التي صدرت فيها، وفقا لأنظمتها المحلية السائدة واجاز للدولة العضو ان تشترط تملك مواطنيها لما يزيد عن ٥١ % من اسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام[1].

٣-١ : مدي انفتاح بورصة البحرين علي المستوي العربي :

لا توجد ثمة رقابة علي تحويل النقد للخارج في دولة البحرين وبالتالي يسمح للمواطنين بتحويل وتوظيف أموالهم بحرية خارج البحرين، الامر الذي يمكنهم من شراء الاوراق المالية من البورصات العربية. وبهدف توسيع نطاق التعاملات بسوق الاوراق المالية بالبحرين فقد سمح للشركات الأجنبية ابتداء من عام ١٩٩٢ بالتسجيل بسوق الاوراق المالية كما سمح للاجانب بالتعامل في اسهم الشركات المحلية بصورة غير مباشرة من خلال صناديق ائتمان متبادلة .

وتجدر الإشارة انه علي الرغم من ان دولة البحرين تتمتع بشبكة مصرفية نشطة تسهم فيها المصارف الاجنبية بدور اساسي ومتعاظم وتخلق ترابطا مع الأسواق الاخري، هذا الي جانب حرية إنتقال الاموال فإن سوق البحرين لم تصل بعد إلي مرتبة السوق المالية القادرة علي تحويل رؤوس الاموال القصيرة الأجل إلي توظيفات وقروض طويلة الأجل من خلال أدوات السوق .

٤- بورصة الاوراق المالية في المملكة العربية السعودية :

بالرغم من توافر جميع المقومات الاساسية لوجود سوق رأس مال في المملكة العربية السعودية ، إلاان السوق الثانوية لايزال غير خاضع للتنظيم الكامل وان كان يخضع بشكل جزئي للقواعد التنفيذية التي صدرت خلال عام ١٩٨٣ لتنظيم عملية تداول أسهم الشركات عن طريق البنوك التجارية ، وبالرغم من قصر تداول الاسهم علي البنوك نظرا لما تتمتع به من ثقة كبيرة من المساهمين وماليديها من خبرة ، كما تضمنت القواعد التنفيذية تشكيل لجنة دائمة للاطراف ومراقبة عمليات التداول.

تعد سوق التداول بالسعودية من الأسواق النشطة بالرغم من حداثتها، حيث بدأت منذ منتصف السبعينات ، وكانت بداية مشجعة عندما قامت الحكومة بتحويل ملكية شركات الكهرباء إلي المواطنين. مما اوجد قاعدة كبيرة من المساهمين . خلال الربع الاخير من السبعينات قامت الحكومة بتحويل جميع فروع البنوك الاجنبية إلي شركات مساهمة سعودية يمتلك المواطنين اكثر من نصف رؤوس اموالها ، الامر الذي اضاف نحو ١٥٠ الف مساهم جديد كما تم تغطية الاصدارات لعدة مرات وارتفعت اسعار اسهم الشركات المصرفية ارتفاعا ملحوظا حيث تضاعفت قمية السهم الواحد بين ١٢ مرة الي ٥٨مرة.

---

(1) بنك الأسكندرية (١٩٩٢) ، " تطوير أسواق رأس المال في الدول العربية مع إشارة خاصة لمصر " ، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر *(آفاق الإستثمار في الوطن العربي)* ، القاهرة ، من ٢٩/٢-٢-١٩٩٢/٣/٣ ، ص ص ٥-٩ .

وجدير بالذكر أن عدد الشركات المسجلة المتداول أسهمها في سوق المال قد بلـــغ ٦٤ شركة مساهمة في عام ١٩٨٨ تبلغ رؤوس اموالها ٥٤ مليار ريال سعودي ، وعـــدد اســـهمها حوالي ٥٦٦ مليون سهم ، اما بالنسبة للسوق الاولية فيعتبر منظما مـــن النـــاحيتين القانونيـــة والمؤسسية فقانون الشركات الصادر عام ١٩٦٥ وتعديلاتة هو الذي ينظم اصـــدارات الاوراق المالية في المملكة العربية السعودية . وبالرغم من أن نظام الشركات يسمح باصدار الاســـهم والسندات ، الا ان اي من الشركات المساهمة لم تقم باصدار سندات ، وكانت المـــرة الاولـــي التي تم فيها اصدار سندات في عام ١٩٨٨ حيث تم اصدار سندات تبلغ قيمتها ١,٥ مليار ريال سعودي اذ دعت مؤسسة النقد العربي السعودي لاول مرة المصارف التجارية للاكتتاب العـــام في هذه السندات وذلك لتمويل العجز في الميزانية .

٤-١ : مدي انفتاح بورصة الاوراق المالية بالسعودية علي المستوي العربي :

يقتصر الاكتتاب في الاوراق المالية المصدرة محليا علي السعوديين ويستثني من ذلك الشركات المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي ، كما يمكن طرح اوراق ماليـــة جديـــدة لشركات غير سعودية في المملكة بشرط الحصول علي ترخيص من السلطات المختصة ، اما شركات الوساطة العربية فانها يحظر عليها ان تدخل لضمان اصدارات جديـــدة فـــي الـــسوق السعودية أو لبيع ما لديها من إصدارات مالية عربية .

وجدير بالذكر انه لايوجد نظام للرقابة علي النقد في المملكة العربية السعودية الامـــر الذي يتيح للمستثمر السعودي تحويل امواله واستثمارها خارج المملكة .

٥- بعض البورصات العربية الاخري :

بالنسبة للبورصات العربية فحتى عام ١٩٨٩م لم يكن في العالم العربي سوى خمـــس بورصات إضافة إلى البورصة المـــصرية، وهـــي بورصـــات لبنـــان (١٩٢٠م)، والمغـــرب (١٩٦٧م)، وتونس (١٩٦٨م)، والكويت (١٩٧٧م)، والأردن (١٩٧٨م)، وظلت بورصة لبنان معطلة حتى عام (١٩٩٥م) بسبب ظروف الحرب الأهلية في لبنان. وفـــي عـــام ١٩٨٩م تـــم إنشاء ثلاث بورصات في البحرين، ومسقط، والعراق، وبدأت ســـوق نـــشطة للأســـهم فـــي السعودية، وفي عام ١٩٩٩م أنشئت أربع بورصات أخرى في كل مـــن الـــسودان، وقطـــر، والجزائر، وفلسطين، وفي عام ٢٠٠٠م تم إنشاء بورصة دبي وبورصة أبو ظبي فـــي دولـــة الإمارات العربية المتحدة(١).

بعد سوق الاوراق المالية في مصر ، لم تظهر بورصة بيروت الا فـــي عـــام ١٩٢٠ لتتقدم باطراد طوال العقود التالية في ظل المركز المصرفي والمالي الهام الذي تبواه لبنان من خلال نظامة الاقتصادي الحر ، وهو وضع ظل لبنان يتمتع به حتي نشوب الحرب الاهلية في منتصف السبيعنات ، ثم انتقلت هذه الأهمية فيما بعد . علي نحو ما – الي الكويت ، علـــي ان

---

(1) أشرف محمد دوابه (٢٠٠٤)، "نحو سوق مالية عربية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر ***(التجارة العربيـــة البينية والتكامل الاقتصادي)***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان- الأردن: ٢٠-٢٢ ســـبتمبر، ص٤٦٤.

انهيار سوق المناخ عام ١٩٨٢ ادي الي تأثيرات سلبية واضحة ، خاصة وانه ترتب عليها أن آل للدولة قدر كبير من الاسهم جعل من حقها توجيهه نحو نصف المشروعات المدرجة في السوق . ثم جاءت ازمة الخليج في اغسطس عام ١٩٩٠ .

ويلاحظ من ناحية اخري ان سوق الاوراق المالية في الاردن (سوق عمان) قد نمت بشكل ملحوظ خلال الثمانينات مما جعلها تعد سوقا كبيرة على أساس مقارنة حجم التعامل بالناتج المحلي الاجمالي ، اذا تجاوزت النسبة عام ١٩٩٠ ، ١٠ % وهي اعلي نسبة فيما بين الدول العربية التي توجد بها اسواق للاوراق المالية . ولقد شهد عام ١٩٨٩ سوقين جديدين لاسواق الاوراق المالية العربية هما بورصة البحرين وبورصة مسقط .

وإذا نظرنا إلي اسواق الاوراق المالية العربية للتعرف علي ماذا كانت تضم معا اسواقا اولية (اسواق اصدار) ، واسواقا ثانوية (اسواق تداول) أو انها تقتصر علي كونها اسواقا اولية فقط ، يلاحظ ان كلا من مصر والاردن والمغرب وتونس وكذا دول مجلس التعاون الخليجي – باستثناء الامارات وقطر – لديها اسواق اولية تنظمها قوانين الشركات ، كما ان لديها اسواق ثانوية تخضع لتنظيم كلي أو جزئي سواء كانت في شكل البورصة اي قاعة للتداول تتم من خلالها عمليات البيع والشراء – وهي السمة العامة في هذه الدول ، أو من خلال البنوك كما هو الامر في السعودية مع ضمان تدفق المعلومات فيما بينها بواسطة جهة مركزية ، اما الامارات وقطر فلديهما اسواق اولية ، وتاخذ السوق الثانوية طريقها الي ان تكتسب صفة الرسمية . وتضم الدول العشرة المشار اليها مايزيد عن نصف سكان العالم العربي ، كما انها تسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي للعالم العربي بنصيب تبلغ نسبتة ٦٠ %[1].

ولقد أنشأ صندوق النقد العربي قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ويشارك فيها أربعة عشر دولة عربية حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٥ هي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، الإمارات، قطر، السودان، الجزائر، وفلسطين).

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات الكلية (القيمة السوقية، وعدد الشركات المدرجة، وحجم التداول) للدول المشتركة في القاعدة (قاعدة البيانات) خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ فإن بيانات صندوق النقد العربي توضح ما يلي:

<u>أولا:</u> فيما يتعلق بأحجام أسواق الأوراق المالية العربية، فقد ارتفعت القيمة السوقية بهذه الأسواق في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٦,٠% لتبلغ حوالي ٨٤٦,٧٠٠ مليار دولار، وبالمقارنة مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤ يلاحظ أن هذه القيمة ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت ١٠٨%.

وقد سجلت القيمة السوقية لسوق الدوحة للأوراق المالية أعلى ارتفاعا من بين

---

(1) البنك المركزي المصري (١٩٩٢) ، " دراسة عن تطوير أسواق رأس المال العربية " ، ورقة مقدمة في (*مؤتمر آفاق الإستثمار في الوطن العربي)* ، القاهرة ٢٩/٢-١٩٩٢/٣/٣ ، ص ص ٢-٣

الأسواق المالية العربية وذلك بنسبة ١٢٤%، واحتل سوق أبو ظبي للأوراق المالية الترتيب الثاني من حيث الإرتفاع وذلك بواقع ٦٧,٤%، ثم بسوق دبي المالي بواقع ٤٠,٤%.

كما يلاحظ ارتفاع القيمة السوقية بسوق الأسهم السعودي بما نسبته ٢٨,٤% لتبلغ في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٥م ٣٩٣,٣٢٢ مليار دولار، وتشكل هذه القيمة ما نسبته ٤٦,٥% من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات.

ثانيا: بالنسبة لعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية فقد بلغ في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٥م ١٦٠٠ شركة. وتمثل الشركات المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية ما نسبته ٤٧,٤% من اجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية.

ثالثا: من حيث حجم التداول، فقد ارتفعت احجام التداول في الأسواق المالية العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥ مقارنة مع الربع الرابع من عام ٢٠٠٤ بنسب متفاوتة، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١٨,٢%، لتبلغ ١٧٩,٧٣٢ مليار دولار مقارنة مع ١٥٢,٠٨٥ مليار دولار سجلت خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٤.

وسجلت قيمة الاسهم المتداولة في سوق الدوحة للأوراق المالية أعلى ارتفاع من بين الأسواق المالية العربية وذلك بنسبة ٣٩٠,٩%، كما ارتفعت قيمة التداول في سوق الخرطوم بنسبة ٣٠٧,٢%، وفي سوق الأسهم السعودي بنسبة ٦,٩%. ومن الجدير ذكره أن قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي شكلت ما نسبته ٧٣% من إجمالي قيمة التداول في الأسواق المالية العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥.

وفي المقابل، يلاحظ انخفاض قيمة التداول في كل من الجزائر والمغرب والبحرين وذلك بنسبة ٩٦,٩%، ٨٠,٨%، ١٤,٣% على التوالي. وبالمقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠٠٤ يلاحظ ارتفاع قيمة التداول خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٩٣,١%.

وفيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٨,٥% ليبلغ ١٨,٢٩٧ مليار سهم مقارنة مع ١٣,٢١٥ مليار سهم تم تداولها خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٤.

ومن الملاحظ ارتفاع عدد الأسهم المتداولة في كل من سوق الدوحة وأبو ظبي بنسبة ٢٦٥%، و ١٦٠% على التوالي، وإنخفاض عدد الأسهم المتداولة في بورصة القيم بالدار البيضاء بنسبة ٨٨,٤% وفي بورصة الجزائر بنسبة ٨٦%.

وبالمقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠٠٤، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الأول ٢٠٠٥ بنسبة ٢٢,٩%.

جدول (١)
المؤشرات الكلية لبورصات الأوراق المالية العربية

(القيمة مليون دولار)

	رسملة السوق (القيمة السوقية الإجمالية)		عدد الشركات المدرجة		قيمة الأسهم المتداولة	
	الربع الأول ٢٠٠٤	الربع الأول ٢٠٠٥	الربع الأول ٢٠٠٤	الربع الأول ٢٠٠٥	الربع الأول ٢٠٠٤	الربع الأول ٢٠٠٥
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	٣٢٢٤٨,٣٣	٩٢٨٨٦,٦٢	٣١	٣٨	٥١١,٠٦	٤٢٩٣,٤٢
بورصة عمان	١١٤٣٩,٧٥	٢٤٢٢٦,٧٠	١٦٢	١٩٠	١٤٣٦,٦٨	٣١٠٣,٨٨
سوق البحرين للأوراق المالية	١١٠٤٢,١٠	١٥٩٦٩,٨١	٤٤	٤٥	١١٢,٩٥	١٣٨,٧٧
سوق الأسهم السعودى	١٨٥١٧٥,٨٦	٣٩٣٣٢٢,٥٩	٧١	٧٤	٦٩٧٨٨,٢٢	١٣١٠١٤,٧٥
سوق الكويت للأوراق المالية	٦١٦٥٢,٩١	٨٦٦٠٣,٧٥	١٠٩	١٣٢	١٦٠٧٣,٦٣	١٧٠١٠,١٠
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	١٤٥٥٩,٢٩	٢٣٤٢٨,٨٤	٥٢	٥٣	٤٥٩,٠١	٣٥١,٢٠
بورصة الجزائر	١٤٨,٤٧	١٤١,٥٩	٣	٣	٠,٠٤٩٧٢	٠,٠٠١١٠
بورصة الأوراق المالية بتونس	٢٤٥٠,٨٥	٢٦١١,٩٤	٤٤	٤٥	٥٠,١٧٦٤	٩٩,٢٩٠٠
سوق دبي المالي	١٦٥٥٣,٨٣	٤٩٢٨٢,٢٩	١٤	١٩	٧٦٠,١٣	١٠٣٨٧,١٥
سوق الخرطوم للأوراق المالية	٧٥٥,٥٩	١٩٠٧,٠٨	٤٧	٤٨	٣٩,٢٨	١٠٤,٣٩
سوق فلسطين للأوراق المالية		١٦٤٣,١٠		٢٦		٣١٥,٣٠
سوق مسقط للأوراق المالية	٧٧٩٩,٧٤	١١٠٥١,٤٣	١٢٤	١٢٢	٥٠٣,٣٢	٧٤٢,٨٩
سوق الدوحة للأوراق المالية	٣٣٠٩٤,٦٦	٩٠٥٦١,٠٨	٣٠	٣٠	١٨٥٩,٦٤	٦٩٢٤,٩٣
بورصة بيروت	١٥٨٨,٦٣	٢٤٦٥,٢٠	١٥	١٦	٢٥,٩٩	١١٩,٣١
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٢٨٥٤٦,٦٦	٥٠٥٩٨,٤٣	٨٦٣	٧٥٩	١٤٤٩,١٧	٥١٢٦,٥٩
المجموع	٤٠٧٠٥٦,٦٧٠	٨٤٦٧٠٠,٤٣	١٦٠٩	١٦٠٠	٩٣٠٦٩,٣١	١٧٩٧٣١,٨٨

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٠٥)، ***قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية***، النشرة الفصلية، الربع الأول، ص ص ٩٣-٩٥.

جدول (٢)

الحجم النسبي للأسواق المالية العربية

(النسبة المئوية من اجمالي القيمة السوقية)

خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

السوق	الربع الأول ٢٠٠٤	الربع الأول ٢٠٠٥
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	٧,٩٢	١٠,٩٧
بورصة عمان	٢,٨١	٢,٨٦
سوق البحرين للأوراق المالية	٢,٧١	١,٨٩
سوق الأسهم السعودي	٤٥,٤٩	٤٦,٤٥
سوق الكويت للأوراق المالية	١٥,١٥	١٠,٢٣
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	٣,٥٨	٢,٧٧
بورصة الجزائر	٠,٠٤	٠,٠٢
بورصة الأوراق المالية بتونس	٠,٦٠	٠,٣١
سوق دبي المالي	٤,٠٧	٥,٨٢
سوق الخرطوم للأوراق المالية	٠,١٩	٠,٢٣
سوق فلسطين للأوراق المالية	٠,٠٠	٠,١٩
سوق مسقط للأوراق المالية	١,٩٢	١,٣١
سوق الدوحة للأوراق المالية	٨,١٣	١٠,٧٠
بورصة بيروت	٠,٣٩	٠,٢٩
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٧,٠١	٥,٩٨
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٠٥)، ***قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية***، النشرة الفصلية، الربع الأول، ص ٩٤.

من بيانات الجدول السابق يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة (السعودية، الكويت، الإمارات، وقطر) تستأثر على ٨٠,٧٦% من إجمالي القيم السوقية في الربع الأول ٢٠٠٤، زادت النسبة إلى ٨٤,٤٧ في الربع الأول عام ٢٠٠٥ مع تغير في ترتيب الدول، حيث انخفض وزن بورصة الكويت من المركز الثالث بعد السعودية والإمارات إلى المركز الرابع بعد السعودية والإمارات وقطر خلال الفترة من الربع الأول ٢٠٠٤ إلى الربع الأول ٢٠٠٥، وتأتي بعدهم بورصتي القاهرة والإسكندرية التي انخفض وزنها النسبي من ٧,٠١% إلى ٥,٩٨% خلال فترة المقارنة.

من العرض السابق ورغم هذا التعدد والانتشار النسبي لاسواق الاوراق المالية العربية ، وكذلك الاهتمام المتزايد بتنشيطها ، الا ان هذه الأسواق لم تكتسب بعد سمات الأسواق المتطورة والواسعة ، اذ ان اسواق رأس المال في بعض الدول العربية مازالت اسواق ناميه كما انها تتسم بحداثة العهد وبالمحدودية وضالة حجم المعاملات ، فضلا عن قصور

التشريعات والقوانين المنظمة لها . وسوف يتم تناول خصائص اسواق الاوراق المالية في الدول العربية علي النحو التالي :-

٦ - خصائص اسواق الاوراق المالية العربية :-

علي الرغم من وجود العديد من الا سواق المالية في العديد من الدول العربية - علي اختلاف درجة نموها وتطورها - الا ان هذه الأسواق يشوبها العديد من السلبيات سواء كان ذلك في سوق الاصدار (السوق الاولية) أو في سوق التداول (السوق الثانوية) ، وتتسم تلك الأسواق بما يلي:

- ضيق نطاق السوق سواء كان ذلك بالنسبة لمحدودية الأدوات أو في ضآلة حجم الاصدارات وعدم انتظامها.
- تملك الحكومات لنسبة كبيرة من الأسهم مع عدم طرحها للجمهور ، بالاضافة الي غلبة نشاط الشركات المساهمة وسيادة النمط العائلي لهذه الشركات .
- استحواذ البنوك وشركات التأمين علي نسبة هامة من السندات المصدرة .
- ضآلة نسبة العائد الصافي في هذه الأوراق قياسا علي منافذ الاستثمار الاخري المحلية المتاحة .
- ضعف وغياب دور الوساطة المالية المتخصصة في أعمال سوق الاوراق المالية ، مع بدائية توزيع الاكتتابات ، حيث لاتزال تعتمد علي اسلوب الاتصال المباشر لتوزيعها .
- القصور التشريعي والمتمثل في اختلاف القوانين واللوائح والنظم المصدرة ، بالاضافة الي تضارب جهات الاختصاص .

واضافة الي هذه الخصائص والتي تعتبر في نفس الوقت عوائق لنمو اسواق المال العربية المحلية ، هناك العديد من المعوقات علي مستوي الاقطار العربية مجتمعة والتي ادت الي ضعف وضآلة التعاون بين هذه الأسواق والتي يمكن ايجازها في : -

- عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية
- ضعف الطاقة الاستيعابية في الوطن العربي ، مع قصور في البنية الاساسية اللازمة لقيام مثل هذه الأسواق في ظل عدم نمو الاقتصاد العربي النمو الملائم الذي يساعد علي تطور سوق المال.
- ضعف العلاقات الاقتصادية العربية عامة والمالية خاصة ، الناجمة عن تشابة وضعف الهياكل الانتاجية ، حيث لا تتعد نسبة التجارة العربية البينية ٧ % الي اجمالي التجارة العربية[١].
- الاعتماد المباشر علي الفوائض البترولية في تمويل عمليات التنمية ، دون العمل الجدي علي التعبئة الكاملة لموارد المجتمع العربي الادخارية .
- سوء توزيع الدخل علي مستوي الوطن العربي ، إلي جانب ضعف ادخار ذوي

---

(1) البنك الأهلي المصري (١٩٩٢) ، " تطوير أسواق رأس المال العربية (حالة مصر)" ورقة مقدمة في *(مؤتمر آفاق الإستثمار في الوطن العربي)* : القاهرة من ٢/٢٩ إلى ١٩٩٢/٣/٣ ، ص ص ٣-٤ .

الدخول المتوسطة والمنخفضة مع اتجاة اصحاب الدخول المرتفعة الـي الاستثمار المباشر دون المرور بأسواق المال.

الارتباط الكبير باسواق المال الدولية ، نظرا لاحتفاظ الدول العربية بمدخراتها وإستثماراتها بالدول الصناعية المتقدمة.

عدم نمو القطاع الخدمي بالكفاءة اللازمة لقيام مثل هذه الأسواق ، مع نقص خبرة القائمين عليها ، وصغر حجمها وإرتفاع تكاليفها ، وعدم قدرتها على التكيف مع المستجدات العالمية .

المبحث الرابع
عوامل مواجهة معوقات تكامل البورصات العربية

تزايد إحتمالات نمو أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة القادمة سواء من حيث حجم التعامل أو عدد هذه الأسواق ، بالإضافة إلى إهتمام متزايد بالتطوير والتحديث بما يتناول القوانين المنظمة للسوقين الأولية والثانوية ، وبما يؤدي إلى دعم دور أجهزة الوساطة وتوفير الحماية اللازمة لأصحاب الأموال. مع أنسياب كفء للمعلومات ووسائل الإفصاح عنها ، على ان هذا الإهتمام لم يصل – بعد – إلى المستوى الذي يأخذ في الإعتبار انفتاح هذه الأسواق على بعضها البعض ، بمعنى إيجاد وسائل للربط فيما بينها حتى يتحقق الإتساع الكافي للسوق على مستوى العالم العربي ، وبما يساعد على ضخ المدخرات العربية إلى توظيفات واستثمارات داخل المنطقة العربية .

ولم تدخر المؤسسات العربية المشتركة ، وعلى رأسها صندوق النقد العربي ، جهدا في دراسة سبل الوصول إلى تحقيق هذه الغاية ، ويتبنى الصندوق استراتيجية تسعى للربط ما بين أسواق الأوراق المالية العربية من خلال السماح بالإكتتاب والتداول في أسواق بخلاف أسواق الإصدار ، مع انشاء سوق عربية اقليمية لتداول الأوراق المالية العربية إلى جانب الأسواق المحلية ، مع العمل في ذلك على توحيد التشريعات المنظمة .

والواقع أن العمل على توحيد التشريعات ولو أنه إتجاه نموذجي ، إلا أن السير فيه يأخذ وقتا طويلا ، بل وقد يصادف عقبات ليس من اليسير حلها .

ومما تجدر الإشارة إليه بمناسبة ذلك ، أنه قد ساعد على اسراع الخطى في السنوات الماضية تجاه توحيد السوق لدول الجماعة الأوروبية ، التوقف عن الإتجاه الذي ساد طوال سنوات عديدة ، والذي قام على ضرورة تحقيق التوافق التفصيلي ما بين الأنظمة التشريعية كدول الجماعة الأوروبية ، والأخذ بإتجاه جديد يقوم على مبدأ القبول المتبادل بالأنظمة القائمة داخل الدول الأوروبية .

ومع الأخذ في الإعتبار أن بعض الدول العربية مازالت تفتقر إلى عديد من الأساسيات التي تقوم عليها أسواق الأوراق المالية أو الحد الأدنى من التنظيم اللازم لقيامها ، فانه حيث تتوفر هذه الأساسيات أو الدرجة المناسبة من التنظيم فإنه يوصى في مجال الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية السير في الجوانب التي تحظى بالقدر المناسب من الإتفاق سواء في الإطار الثنائي أو في إطار التجمعات العربية القائمة ، أو في إطار الجامعة العربية.

ويمكن أن يتناول ذلك بعض أو كل النقاط الأساسية[1] التالية :

- الشروط اللازمة لإدراج ورقة مالية صادرة في بلد عربي في قائمة الأوراق المالية التي تتداول في بورصة بلد عربي آخر .
- تبادل المعلومات بخصوص الأوراق المالية التي يتم إدارجها والشركات صاحبة هذه

(1) البنك المركزي المصري (١٩٩٢) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢-١٤

الأوراق .

- ضوابط النشر والإفصاح عن البيانات المتعلقة بالشركات المدرجة أوراقها .
- التسويات المتعلقة بالتعامل على الأوراق المالية في بلد عربي بخلاف البلد المصدر لهذه الأوراق .
- قواعد مراقبة السوق بالنسبة للأوراق المالية العربية المدرجة بالتبادل .

قيام مؤسسة عربية متخصصة .

لتنشيط تبادل الإستثمارات المالية العربية ، يكون من المهم قيام مؤسسة عربية جديدة تتخصص في هذه المهمة ، وتتبع صندوق النقد العربي أو تستقل عنه ، وتعمل على استمالة التعامل في الأدوات المالية وملاحقة التحديث فيها . وقد يكون مناسبا لذلك قيام شركة عربية للاستثمارات المالية برأسمال تكتتب فيه الدول العربية الراغبة في الإسهام ، وذلك على مستوى القطاعين العام والخاص وتعمل هذه الشركة بوجه خاص في المجالات التالية : -

- تنظيم أو ترتيب إصدارات أوراق مالية لصالح الحكومات والشركات العربية في الدول المساهمة ، وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع مؤسسات مالية عربية أخرى .
- وقد تقوم الشركة المقترحة بدور الأصيل في عملية الإكتتاب بشراء الأدوات المعروضة لحسابها ثم إعادة بيعها ، أو بدور الوكيل بتسويق الأوراق المعروضه وبيعها للعملاء العرب .
- تقوم الشركة بالتعامل في الأدوات المالية التي تصدرها الدول العربية المساهمة ، وذلك بالشراء والبيع لحسابها أو لحساب الغير الذين يحملون جنسيه البلاد المساهمة . وللقيام بذلك فإن الشركة تحمل صفة المتعامل الذي يجمع ما بين التوسط في التعامل لحساب الغير (السمسار) والتعامل لحساب الشركة مباشرة باعتبارها شركة للأوراق المالية .
- يجري إدراج الأدوات المالية التي تتعامل فيها الشركة ، وذلك في كافة أسواق التداول التابعة للدول العربية المساهمة في الشركة . ويستتبع ذلك عدم خضوع عمليات الشركة المتعلقة بهذه الأدوات لأية قيود قد تكون قائمة في البلاد العربية المساهمة ، وتتعلق بإصدار أو تداول الأوراق المالية أو الرقابة على الصرف الأجنبي .
- تقديم استشارات في مجال دراسة الموقف المالي للشركات وتحديد الفجوة التمويلية ، وكذلك مدى القدرة الإستيعابية للسوق وإحتمالات التغطية ، فضلا عن اقتراح طرق الترويج والإعلان وخطوات فتح وقفل باب الإكتتاب . وتستعين الشركة المقترحة في ذلك بمركز معلومات تتوفر من خلاله البيانات المتعلقة بشركات المساهمة في العالم العربي والأوراق المالية التي يجري التعامل فيها في اسواق الأوراق المالية العربية .
- الدخول في عمليات ابدال المديونية التجارية غير العربية في الدول العربية المساهمة (في الشركة) بحقوق ملكية، وذلك وفقا لحدود يتم وضعها لهذا الغرض .

- يمكن للشركة أن تدعم مواردها بإصدار سندات يكتتب فيها في أسواق الدول العربية المساهمة ، على أن تكون هذه السندات قابلة للتحويل – وفقا لرغبة حامليها – إلى أسهم في الشركة عند حلول آجال الإستحقاق .

على أنه من المهم التأكيد على أن قيام الشركة المقترحة في حد ذاته ما هو إلا عامل مساعد يتضافر مع العوامل الأخرى المهيئة لتنشيط تبادل الإستثمارات العربية ، أو بالأحرى المشجعة على إنتقال جانب من الأموال العربية التي توطنت في أسواق التوظيف والإستثمار في الدول المتقدمة إلى المنطقة العربية ، وهو ما يمكن أن يسرع به المضي قدما في الإنفتاح بين الأسواق العربية سلعيا وخدميا ، وقيام المشروعات العربية المشتركة على نطاق واسع ، وكذلك إطراد جهود التحول إلى القطاع الخاص حتى تتسع قاعدة الإستثمارات الحالية على مستوى الوطن العربي كله .

البورصة العربية الموحدة

تم إنشاء إتحاد أسواق المال العربية رغبة من الدول العربية في توفيق وتطوير أواصر التعاون والأداء بينها وإبراز كيانها الموحد تحقيقا للمصالح العربية المشتركة وبغية زيادة فعالية الدور الذي تقوم به لخدمة التكامل والتنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية المشتركة .

يهدف الإتحاد بشكل عام إلى تنسيق العمل بين أعضائه وتيسير المعونة الفنية لهم في مجالات تخصصه والمساهمة في تنسيق وتوجيه القوانين ، وتذليل الصعوبات التي تعترض الإستثمار العربي وتوسيع قاعدته وتشجيع ادارج وتبادل الأوراق المالية العربية في الوطن العربي وتشجيع توظيف استثمار رؤوس الأموال العربية في مجالات التنمية المشتركة بالوطن العربي، وتسهيل تبادل الأوراق المالية العربية .

وقد تم الموافقة على إنشاء السوق العربية للأوراق المالية (البورصة العربية الموحدة) في إجتماع مجلس اتحاد أسواق المال العربية في ديسمبر ٢٠٠٣ وجاري إستكمال البنية الأساسية اللازمة خاصة في مجالات :

- شروط إدراج الشركات .
- شروط قيد الوسطاء .
- نظام المقاصة والتسوية .
- إعداد خطة التشغيل وعمليات التسويق .

وفي فبراير ٢٠٠٥ تم توقيع إتفاقية إنشاء وإدارة البورصة العربية الموحدة على أن تكون البورصة العربية جهاز تابع لإتحاد أسواق المال العربية ومرتبط به ويعمل في إطاره ومن المقترح إتخاذ القرية الذكية في مصر مقرا للبورصة العربية الموحدة على أن يتم تزويد البورصة العربية بنظام تداول آلي كهدية من الهيئة العامة لسوق المال المصري وتلتزم شركة مصر للمقاصة وآخرون بتشغيل وإدارة البورصة العربية وتوفير الأجهزة الفنية والتقنية والنظم والبرامج التي سيعمل نظام التداول من خلالها ، هذا بالإضافة إلى توفير متطلبات

ضمان تنفيذ المعاملات التي تتم في البورصة العربية ومن خلال نظام التسوية والمقاصة والحفظ المركزي .

ولقد حدث تحسن ملحوظ في بورصات الأوراق المالية العربية في بداية عام٢٠٠٥، حيث طبقت الدول العربية إجراءات ملحوظة خلال عام ٢٠٠٤ لزيادة عمق واتساع أسواقها المالية، وتطوير أدوات جديدة مواكبه للمستجدات، ودخول شركات جديدة، والاهتمام بدور المستثمر المؤسسي، وتحسين الجاذبية للمستثمر المحلي، وفتح الأبواب للمستثمر الأجنبي، وقد تأسست في نهاية ٢٠٠٤ البورصة العربية الموحدة[1] ومقرها القاهرة، كما نشطت عمليات الإدراج المشترك الثنائي بين عدد من البورصات العربية.

بلغت القيمة السوقية لأسواق المال العربية الأربعة عشر التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي ٦٢٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ٣٦١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ٧٢%. وقد جاءت حصة السعودية من حيث إجمالي القيمة السوقية في المرتبة الأولى بنسبة ٤٩,٢٠% في نهاية ٢٠٠٤، وزادت عن قيمتها في الربع الأول حيث بلغت ٤٥,٤٩% كما سبق توضيحه.

وارتفعت قيمة التداول الإجمالي خلال العام إلى نحو ٥٦٨,٢ مليار دولار مقابل ٢٣٠,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣، بزيادة نسبتها ١٤٦,٦%، وشكلت السعودية ما نسبته ٨٣,٢٣% من إجمالي حجم التداول، أما فيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة فقد انخفضت إلى ٥٧,٠٣ مليار سهم عام ٢٠٠٤ مقابل ٦٣,٣٩ مليار سهم عام ٢٠٠٣ بما نسبته ١٠%، بسبب تراجع عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية. وقد حافظت سوق الكويت للأوراق المالية على تصدرها بحصة ٨٥,٨% من اجمالي عدد الأسهم المتداولة.

وفيما يتعلق بالشركات المدرجة في أسواق المال الأربعة عشر فقد انخفض عدد الشركات في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى ١٥٩٧ شركة مقابل ١٧٢٣ شركة كانت مدرجة في عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب انخفاض عدد الشركات المدرجة في سوق المال في مصر من ٩٦٧ شركة عام ٢٠٠٣ إلى ٧٩٢ شركة في عام ٢٠٠٤ وقد حافظت الشركات المصرية المدرجة في سوق المال بمصر (بورصتي القاهرة والإسكندرية) على تصدرها بحصة تقارب ٥٠%.

الخلاصة:-

مما سبق يتضح أن بورصة الأوراق المالية العربية الموحدة أصبحت واقع ولها مقر ابتداء من نهاية عام ٢٠٠٤، ويقتضي الأمر تفعيلها للقيام بنشاطها في تقارب بورصات الأوراق المالية العربية.

لذا يجب ربط البورصة العربية الموحدة بجميع بورصات الأوراق المالية العربية (على الأقل بالأربعة عشر دولة المشتركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي) وتبادل

---

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٥)، *"مناخ الاستثمار في الدول العربية"* الدورة العادية السادسة والسبعون، جامعة الدول العربية، القاهرة: ٥-٨ سبتمبر، ص ص ٢١٨-٢١٩.

المعلومات الفورية عن تداول الأوراق المالية في كل منهم، مع تحرير التعامل في كل بورصة في الأوراق المالية المتداولة في البورصات الأخرى، بحيث يسهل على المتعاملين في الأوراق المالية شراء أو بيع الأوراق المالية لدولة مثل قطر من بورصة أبو ظبي مثلا أو بورصة القاهرة، والعكس صحيح. حتى يتحقق التكامل أو الإندماج الفعلي المنشود من إقامة بورصة للأوراق المالية العربية الموحدة.

كما يجب توحيد الإجراءات وتنسيق السياسات بين بورصات الأوراق المالية العربية المختلفة، وتبادل المعلومات واتاحتها. لتحقيق اندماج الذي يحقق الاستقرار والحد من التقلبات. والعمل على تأييد التوجهات التي ترمي إلى العملة العربية الموحدة أسوة "باليورو" لدول التحاد الأوربي.

كذلك يجب الاهتمام بتحرير البورصة العربية الموحدة وانفتاحها على البورصات العالمية تماشيا مع توجهات العولمة المالية Financial Globalization بحيث تكون أكثر اندماجا مع البورصات العالمية مما يتيح للمستثمرين الأجانب الدخول إليها والخروج منها قيود بما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، واستقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة أو الهاربة في الخارج.

مراجع الفصل الثالث

أشرف محمد دوابه (٢٠٠٤)، "نحو سوق مالية عربية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر (*التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي*)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان- الأردن: ٢٠-٢٢ سبتمبر.

اوجستو دي لاتوري وسيرجيو سموكلر (٢٠٠٥)، "ما هو مستقبل اسواق رأس المال للدول النامية في ظل اقتصاد معولم"، ***مجلة التمويل والتنمية***، المجلد ٤٢، العدد (٢)، يونيه.

بانيكوس ديميتريادس (١٩٩٨)، "الأسواق المالية والتنمية الإقتصادية"، في محمد العريان ومحمود محيى الدين (محرر)، (*التنمية المالية في الأسواق الناشئة: التجربة المصرية*)، القاهرة: المركز المصري للدراسات الإقتصادية.

بنك الأسكندرية (١٩٩٢) ، " تطوير أسواق رأس المال في الدول العربية مع إشارة خاصة لمصر"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر (*آفاق الإستثمار في الوطن العربي*) ، القاهرة ، من ٢/٢٩-٣/٣/١٩٩٢.

البنك الأهلي المصري (١٩٩٢) ، " تطوير أسواق رأس المال العربية (حالة مصر)" ورقة مقدمة في (*مؤتمر آفاق الإستثمار في الوطن العربي*) : القاهرة من ٢/٢٩ إلى ٣/٣/١٩٩٢.

البنك المركزي المصري (١٩٩٢) ، " دراسة عن تطوير أسواق رأس المال العربية " ، ورقة مقدمة في (*مؤتمر آفاق الإستثمار في الوطن العربي*) ، القاهرة ٢/٢٩-٣/٣/١٩٩٢.

بنك مصر (١٩٩٧) ، " سوق الأوراق المالية في مصر : المشاكل والسمات الخاصة بالسوق المالية الناشئة (١٩٩٠-١٩٩٦) " ، ***أوراق بنك مصر البحثية*** ، العدد (١).

ثورتن بيك وروس ليفين ٢٠٠٥، "اسواق الأوراق المالية والبنوك والنمو: ارتباط أو علاقة سببية"، ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط***، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يونيو.

جابر محمد عبدالجواد (٢٠٠٣) ، " ***قياس الآثار الإقتصادية الكلية للإقتصاد الخفي في مصر*** " ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.

السيد الصيبي (١٩٩٢) " البورصات : وتدعيم الإقتصاد الوطني، ***كتاب الأهرام الإقتصادي***، العدد (٥٧).

شذا جمال خطيب (٢٠٠٢) ،" ***العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال*** " ، تقديم د. صعفق الركيبي ، أشراف د. سليمان المنذري ، القاهرة :مؤسسة طاب.

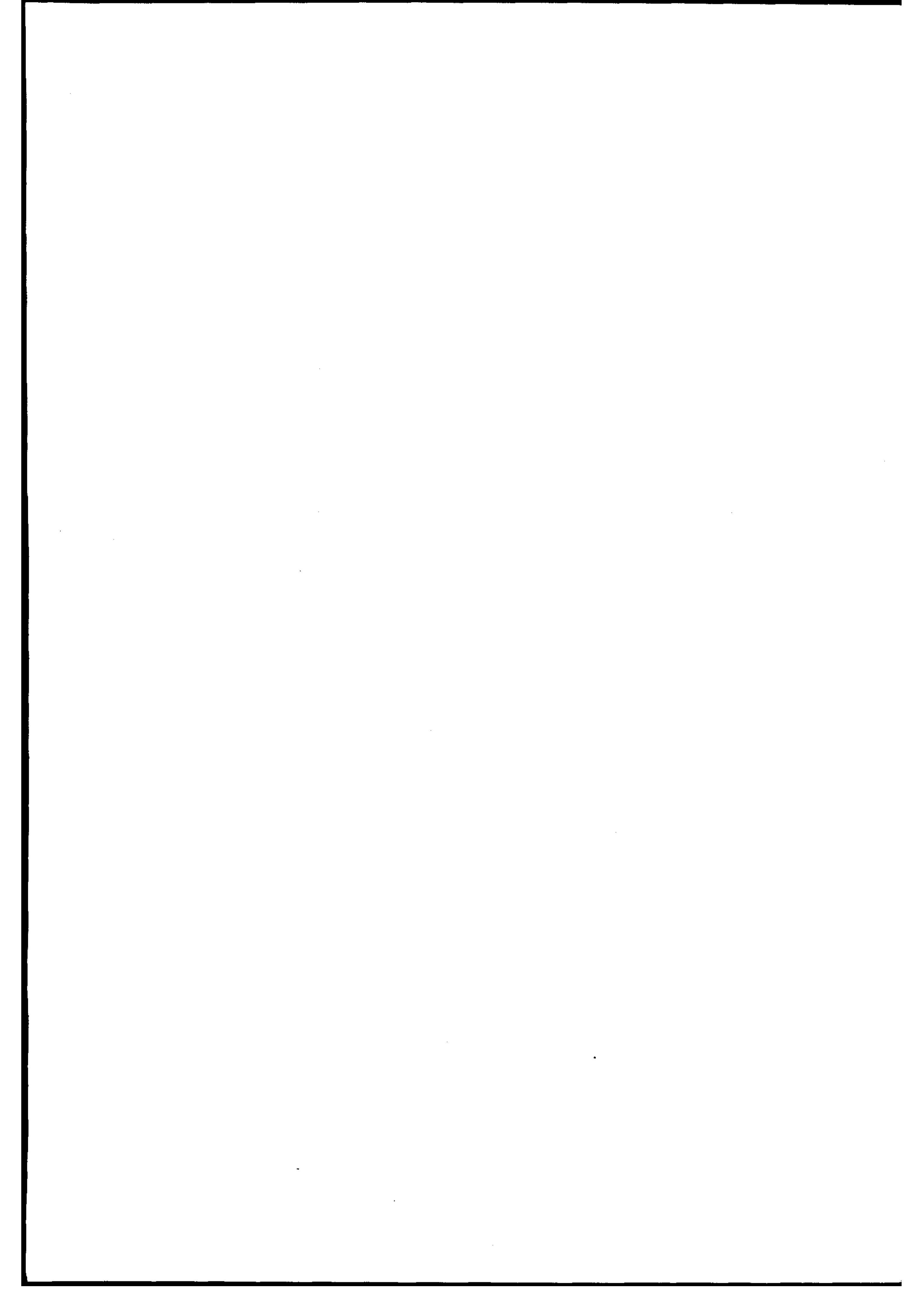
علي لطفي (٢٠٠٥) ،" ***سوق الأوراق المالية " القاهرة:*** سبتمبر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٥)، "***مناخ الاستثمار في الدول العربية***" الدورة العادية السادسة والسبعون، جامعة الدول العربية، القاهرة: ٥-٨ سبتمبر.

الهيئة العامة لسوق المال (٢٠٠٢) . مركز المعلومات ، بيانات غير منشورة .

وزارة التجارة الخارجية (٢٠٠٢)، " ***تقرير عن سوق الأوراق المالية المصرية (١٩٩٢-٢٠٠١)*** " ، القاهرة : وزارة التجارة الخارجية.

- Demirguc-Kunt, A. and R. Levine (1996), "Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview", ***World Economic Review***, Vol.10, No. (2) May
- Greenwood, J. and B. Jovanovic (1990), " Financial Development, Growth, and the Distribution of Income", ***Journal of Political Economy***, Vol. 95, Oct.
- Levine, R. and s. Zervos (1996), "Stock Market Development and Long-run Growth." ***World Bank Economic Review***, 10 (2 May)



الفهـــرس

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر